القَوَاعِدُ والضَّوَابِطُ الحَدِيْثِيَّةُ

مِنْ خِلَالِ كِتَابِ: (هَدْيِ السَّارِيْ)

مُقَدِّمَةُ فَتْحِ البَارِي بِشَرْحِ صَحِيْحِ البُخَارِي

للحَافِظِ ابنِ حَجَرٍ العَسْقَلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ٨٥٢هـ)

إعداد وجمع:

راشِد بن عبد الرحمن بن رِدْن البِدَاح

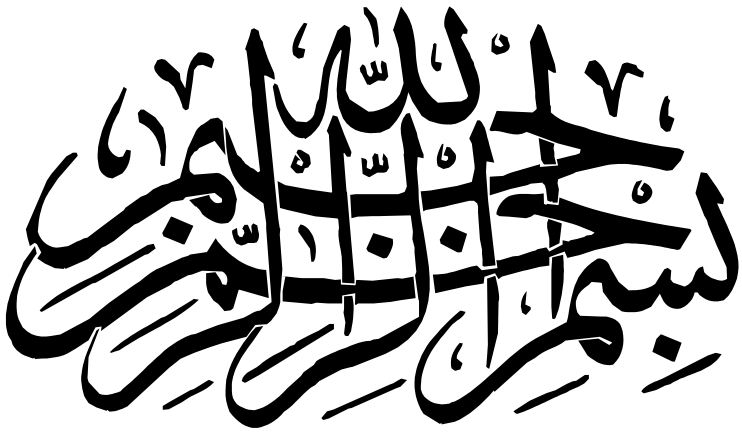
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله الذي جعل في كل زمانِ فترةٍ من الرُّسُل بقايا من أهل العلم، يَدْعون من ضَلَّ إلى الهدى، ويَصْبرون منهم على الأذى، ويُبَصِّرون بنور اللّه -تعالى- أهل العَمى، ويُحْيُون بكتاب الله الموتى؛ فكم من قتيلٍ لإبليس قد أحيَوه، وكم من ضالٍ تائهٍ قد هَدَوه، فما أحسنَ أثَرَهم على الناس! وما أقبحَ أثر الناس عليهم!. يَنْفُون عن كتاب الله تعالى تحريف الغالين، وانتِحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألْوِية البدعة، وأطلقوا عِنان الفتنة، فهم مختلِفون في الكتاب، مخالِفون للكتاب، يقولون على اللّه -تعالى-، وفي الله تعالى، وفي كتاب اللّه بغير علم. يتكلّمون بالمتشابه من الكلام، ويَخدعون الجهال بما يشبِّهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين.(١)، أما بعد:

فإنَّ مِنْ نعم الله -تعالى- العظيمة على هذه الأمة حِفظَ دينها، بحفظ كتاب ربها العظيم، وسنة نبيه الكريم ﷺ، كما قَالَ تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾(٢)

وهذا الوعدُ والضمانُ بحفظِ الذكر يشمل حفظ القرآن، وحفظ السنة النبوية التي هي المفسِّرة للقرآن، وهي الحكمة المنزلة، كما قَالَ تعالى ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ (٣).

وقد ظهر مصداقُ ذلك مع تقادُم الزمان، واتساعِ رُقعة الإسلامِ، فلقد قيَّض للسنة أوعية للعلم؛ من حَفَظة وكتَبة، وَوُعاة أهلِ دراية ورواية، من علماء وأئمة أُمَناء، وغَرْسًا طاب سُقياه، فطاب جَنَاه، مصداقًا لقول نبينا ﷺ: (لا يزال الله يَغرس في هذا الدين غرْسًا؛ يستعمِلُهم فيه بطاعته إلى يوم القيامة) (٤).

---

(١) هذه خطبة الإمام أحمد، كما في: الرد على الجهمية للإمام أحمد (ص ١٣ - ١٤) تحقيق : محمد حسن راشد المطبعة السلفية - القاهرة ، ١٣٩٣، وضمَّنها ابن وضاح في: البدع (٤/١). وانظرها منسوبة في اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (٥٨/١) مكتبة ابن تيمية، مصر- الأولى، ١٤٠٨هـ

(٢) الحِجر:٩

(٣) النساء:١١٣

(٤) أخرجه أحمد (٢٠٠/٤، رقم ١٧٨٢٢) تحقيق : جماعة من المحققين، بإشراف : د/ عبد الله التركي ، مؤسسة

فالقرآن محفوظ بحفظ الله له، ومثله السنة؛ فهي الوحي الثاني، ولأجل هذا فقد (وَفَّق الله -تعالى- لها حُفَّاظًا عارفين، وجهابذةً عالمين، وصيارفةً ناقدين، أفْنَوا أعمارهم في تحصيلها، وبيان عِلَلِها، وتمييزِ ضعيفها من صحيحها. فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء وأوفرَه).[١]

ومن هذه المكانة العلية التي قد تبوَّأها أهل الحديث؛ يتضح جليًا جلال العلم الذي امتهنوه، ومبوَّأ الصدق الذي تبوَّؤوه؛ فإن شرف العلم بشرف معلومه؛ ولذا قال النووي[٢] رحمه الله تعالى: (علم الحديث من أفضل القُرَب إلى رب العالمين، وكيف لا يكون، وهو بيان طريق خير الخلق، وأكرم الأولين والآخرين ﷺ؟).[٣]

وقال الرامَهُرْمُزي[٤] -رحمه الله تعالى-: (وقد شرَّف الله الحديث، وفضَّل أهله وأعلى منزلته، وحكَّمه على كل نِحْلة، وقدَّمه على كل علم، ورفع مِن ذِكْر مَن حمله، وعُنِيَ به، فهم بيضة الدين، ونار الحجة. وكيف لا يستوجبون الفضيلة، ولا يستحقون الرتبة الرفيعة، وهم

الرسالة ، الطبعة الأولى مختلفة التاريخ. وابن ماجه (٥/١، رقم ٨) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط دار الفكر . عن أبي عنبة الخولاني. وصححه ابن حبان (٩/٢) تحقيق: شعيب الأرناؤوط.ط مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣. وقال ابن عدي في الكامل (١٦١/٢) تحقيق : يحيى مختار غزاوي. الناشر : دار الفكر – بيروت. الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ – ١٩٨٨: لا بأس به. وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٥/١): إسناده صحيح. وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٤١/٥- برقم٢٤٤٢) مكتبة المعارف : الحديث حسن.

(١) مقدمة جزء من علل ابن أبي حاتم – تحقيق د. علي الصياح (ص ١) رسالة دكتوراه ١٤٢١هـ (لم تطبع)

(٢) يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني النووي، الشافعي، أبو زكريا: علامة بالفقه والحديث.ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة. ووفاته سنة ستمائة وستة وسبعين في نوى (من قرى حوران، بسورية) وإليها نسبته. تعلم في دمشق، وأقام بها زمنًا طويلاً. من كتبه: تهذيب الأسماء واللغات – والتقريب والتيسير في المصطلح. أ.هـ. من المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي – (ص ٢) والأعلام للزركلي (١٤٩/٨) دار العلم للملايين ، ط٥ ، بيروت .

(٣) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث – (ص ١) تحقيق عبدالله البارودي، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

(٤) هو أبو محمد الرامهرمزي الخلادي الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، حافظ متقن صاحب رحلة. توفي في حدود الستين والثلاثمائة. صاحب كتاب: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. من الوافي بالوفيات (١٤٨/٤) تحقيق أحمد الأرناؤط، ط دار إحياء التراث. قال عن (المحدث الفاصل) الذهبيُّ في سير أعلام النبلاء (٧٤/١٦) تحقيق : جماعة مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة ، ١٤٠٩هـ : (ما أحسنه من كتاب! قيل: إن السِّلَفي كان لا يكاد يفارق كمَّه، يعني في بعض عمره).

الذين حفظوا على الأمة هذا الدين؟. وعبَّروا عن جميع فعل النبي ﷺ في سائر أحواله. حتى القُلامة من ظفره ما كان يصنع بها، والنُّخاعة من فيه أين كانت وجهتها. وإن الحديث ذَكَرٌ، لا يحبه إلا الذُّكْران[١]، ونسَبٌ لا يجهل بكل مكان، وكفى بالمحدث شرفًا أن يكون اسمه مقرونًا باسم النبي ﷺ، وذِكْره متَّصلاً بذِكْره، وذِكْر أهل بيته وأصحابه).[٢]

ولما كان الأمر بهذه المثابة خرجت علوم السنة من عصارة تلك العقول، ونتائج تلك الأفكار، فجاءت عميقة الغَوْر، بعيدة المنَال، دقيقة المسلك؛ فليس من السهل فهمُها، ولا من المتيسِّر إدراكُها، إلا لمن بذل أسباب نَيْلها، وهي – بحق – ثروة علمية يفخر بها المسلمون عمومًا، وطلبة العلم خصوصًا.

وإن من أعظم مفاخر هذه الثروة العلمية وجوانبها الثمينة جانبَ العناية بقواعد علم الحديث، فإنَّ لها أثرًا كبيرًا في ضبط السُّنّة النَّبويّة، ونَفْي الزَّيْف عنها.

وهذه القواعد تصور حجم التطور التأسيسي النقدي عند نُقّاد الحديثِ وحُفّاظِهِ، فكان لابد من تلك القواعد؛ لضبط جوانب هذا العلم، ولبيان أوهام الرواة، ودواعي سريان الآفات إلى الروايات، التي خفيتْ وغمضتْ إلا على جهابذة هذا الفن، وتعدى الأمر إلى أن دخل في الحديث من ليس من أهله، وخلَّط فيه المخلِّطون.

(وكان قد بدأ مع نشأة هذه العلوم استخدامُ ألقاب وأوصاف للأحوال المختلفة للراوي والمروي، هي المسماة بـ(مصطلح الحديث)، وكانت تلك المصطلحات حيةَ المدلول العرفي بين المحدثين حِقْبة من الزمن، فلم تكن تغمض عليهم معانيها، ولا يستشكل عليهم مفادها.

فلما تناقص العلماء، وتفانى أصحاب الحديث، اجتالت علومَهم عواملُ الضعف والتغير، فَبَدَا علم الحديث غريبًا بين أهله، بعيدًا بين أقربائه. فانبرى لذلك البقية المتبقية من علماء الحديث ونقاده، إلى شرح مصطلحه وبيان أصوله وضوابطه).[٣]

---

(١) هذه العبارة معناها: أن لفظة (الحديث) مذكَّر، والذَّكَر في الأصل أفضل من الأنثى. وأول من قال هذه العبارة الإمام الزهري رحمه الله. وانظرها مسنَدة في أحاديث في ذم الكلام وأهله (٧٥/٢) لأبي الفضل المقرئ. تحقيق علي بن عبد العزيز الشبل– مكتبة العلوم والحكم ١٤١٨هـ المدينة النبوية.

(٢) المحدث الفاصل (١٥٩/١و١٦٠) تحقيق محمد عجاج الخطيب. دار الفكر ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

(٣) المنهج المقترح لفهم المصطلح.د. حاتم العوني(٢/١) الرياض.

وكان من بين أولئك الأفذاذ النقاد، الذين رتَّبوا وتطلَّبوا لهذا العلم مصطلحاته الأصيلة الرصينة، وقواعده الجليلة المتينة: حافظ زمانه، وحامل لواء السنة في أوانه، ذهبي عصره ونُضَاره[١]: شهاب الدين أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد ابن حَجَر، الكناني، العسقلاني، الشافعي، المشهور بـ ((**ابن حَجَرٍ العَسْقلاني**)) رحمه الله (٧٧٣ – ٨٥٢هـ)؛ فلقد سخَّر وقته وبذل علمه، في سبيل تذليل هذا الفن الشرعي الشريف من العلم، حتى إن مصنفاته في علم الحديث روايةً ودرايةً بلغت عِدَّتها: مائة وسبعة وسبعين مصنَّفًا، من رسالة ذات ورقات، إلى كتاب ذي مجلدات، وما بين ذلك.

وإن من بين هذه المصنفات كتابًا فاق أكثرها، وراق إعجاب راقِمِه بصريح عبارته[٢]، ألا وهو تلك المقدمة الرائعة والفاتحة الماتعة، بين يدي فتح الباري بشرح صحيح البخاري، والتي سمَّاها بـ: (هدي الساري).

وإن هذا السِّفر المبارك لجدير أن تُضبط مباحثه، وتُستلَّ فوائده، وتُفصَّل قواعده، وتُنْتَثَل مكنوناته. ويكفيه أنه مقدمة لشرح أصح كتاب بعد القرآن الكريم، ألا وهو صحيح البخاري، فاعتنى ضمن مقدمته في: (تبيين قواعده، وتزيين فرائده، جامعة وجيزة، دون الإسهاب وفوق القصور، سهلة المأخذ، تفتح المستغلِق، وتذلِّل الصعاب)[٣].

ولما رأيت حفاوة مؤلف ذلك الكتاب بكتابه، ومن جاء من بعده، ولما يزْخَر به من فوائد وقواعد، [٤] استخرت الله في تقديم ما يسهم في تذليل صعاب ذلك الكتاب، فتقدَّمْتُ بخطة بحثي، الذي صار عنوانه بعد الاستخارة والاستشارة: **القواعد والضوابط الحديثية من خلال هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر رحمه الله.**

أسباب اختيار الموضوع:

فأما الأسباب والدواعي التي دعتني لاختيار هذا البحث على ضوء هذا الكتاب بالذات، وانتحاء هذا المنحى فيه، فأُجمِلُها بما يلي:

---

(١) قال الجوهري في الصحاح (٢/٢١٤): النُضارُ الذهبُ، والخالص من كلِّ شيء.

(٢) سيأتي بيان قول ابن حجر في رضاه عن هذه المقدمة في الصفحة التالية، و صفحة٣٣ – بإذن الله –.

(٣) مقتبس من كلام ابن حجر نفسه في هدي الساري فتح الباري. (ص ٣) تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

(٤) ولدواعٍ أخرى يجري بيانها في الصفحة التالية، عند ذكر أسباب الاختيار.

١. الإسهام في خدمة هذا الكتاب الذي هو العجب العجاب، والذي لم يحْظَ بما حظي به قَسِيمه (الفتح) من الترتيب والتعقيب والتهذيب، مع ما كان له عند مؤلفه من الحظوة العليَّة، والمكانة الرضيَّة، فلقد كان به حفيًّا. وقد نقل الحافظ السخاوي[١] عن شيخه الحافظ ابن حجر—رحمهما الله تعالى- أنه قال: (لست راضيًا عن شيء من تصانيفي؛ لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيَّأ من يحرِّرها معي، سوى: شرح البخاري ومقدمته، والمشتبه، والتهذيب، ولسان الميزان. وأما سائر المجموعات: فهي كثيرة العَدد، واهية العُدَد، ضعيفة القُوى، ظامئة الرُّوَى!)[٢].

وهذا من تواضعه رحمه الله، كما يدل ذلك على تطلُّبه فيها للكمال النسبي، وإلا فكل سِفْر منها يُسْفِر عن عمق تحقيق، ويَنِمُّ عن قوة تدقيق.

وهذا البحث بعثٌ لبعض تراث هذا الحافظ المتقن، والمحقق المتفنن، ووفاء لإحسان ذلك الذي لو لم يكن من حسناته إلا خدمة صحيح البخاري في (هديه) و(فتحه) لكفى بها رفعة له، يوم أمده الله بهداه، وفتح عليه من فتوحاته. فكما خَدَم أصح كتب السنة كان خليقًا أن تُخْدَمَ كتبه.

٢. الرغبة في التزود مما يتيسر من علوم الحديث، من خلال هذا الكتاب العظيم الذي رقَمَتْه يرَاع حافظ له مكانته الكبيرة لعامة من جاء بعده؛ فصاروا يعتمدون قوله واختياره وتصحيحه وتحريره.

٣. محاولة لَفْت الأنظار للاعتناء بأصول التحديث، وقواعد الحديث التي يُصار إليها كثيرًا عند الالتباس بالراوي أو الرواية، والإسهام في تقريب قواعد المحدثين، من خلال طَرْقها بأسلوب ميسَّر، يجمع بين الأصالة والمعاصرة؛ لتنضبط المسائل، وتندرج الفروع تحت أصولها؛ حيث

---

(١) نسبة إلى (سَخَا) قال السيوطي في: لب اللباب في تحرير الأنساب (٤٣/١): (قرية بمصر). والسخاوي هو محمد ابن عبد الرحمن السخاوي الأصل القاهري الشافعي (٨٣١-٩٠٢هـ) أخذ عن زيادة على أربعمائة نفس. وسمع الكثير من الحديث على شيخه ابن حجر، وأقبل عليه بكلِّيته، حتى حمل عنه علمًا جمًّا. وبعد وفاة شيخه ابن حجر أخذ عن جماعة من العلماء كأبي الفتح الأعز، والتقي ابن فهد.له:فتح المغيث والمقاصد الحسنة.النور السافر عن أخبار القرن العاشر (١٠/١)

(٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٢٧٦/١)

إن (من لم يُتْقِن الأصول، حرم الوصول)[١]. وهذا الكتاب الذي أنا بصدده حافل بما أرْنو إليه، فمَن أحال عليه فقد أحال على (مليء باذل).

٤. كثرة وصايا العلماء التي تحُثُّ على الاحتفاء بذلك السِّفْر الجليل، خصوصًا ممن استشرتهم؛ فإن العزيمة على اختيار هذا البحث تمَّت بمشورة مباركة، من مشايخ أجلاء عارفين، وفي هذا الفن متضلِّعين. ولقد توَافقوا في مشورتهم، وإن لم يتَّفِقُوا.[٢]

٥. سبق العناية الشخصية بكتاب فتح الباري؛ حيث إن الله مَنَّ عليَّ أن يكون لي اهتمام سابق ولاحق بـ: (فتح الباري) من حيث تهذيبُه وتقريبُه للمبتدئين من طلبة العلم[٣]، فوافق ذلك هوًى في نفسي، ومَيلاً في خاطري للاعتناء بمقدمة الفتح، تبعًا لوسطه إلى آخرته، لتنتظم واسطة العِقْد بين طرفيه.

الأسباب المُعِيْنة:

ولما مضيتُ قُدُمًا في رَقْم مباحث هذا البحث المتواضع: أعانني ربي وهو خير معين، بأسباب صارت مُيَسِّرة لسُبُله، مُتِيْحة لِشَقِّ طريقي في إتمامه على وجه مُرْضٍ إلى حدٍ ما. وهذه الأسباب المعينة تتلخص في الآتي:

---

(١) تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة الكتاني (ص١٤٤).

(٢) وهؤلاء المشايخ الذين أفدت من رأيهم وعلمهم هم:

فضيلة الشيخ العلامة الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير، عضو هيئة التدريس سابقًا في قسم السنة في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض.

وفضيلة الشيخ الدكتور الداعية محمد بن إبراهيم الحمد، عضو هيئة التدريس في جامعة القصيم – قسم العقيدة. والذي لم يألُ مشورة، وحثًا، وسعيًا لإتمام إجراءات البحث.

وفضيلة الشيخ الدكتور عمر بن عبد الله المقبل، عضو هيئة التدريس في جامعة القصيم– قسم السنة.

فجزاهم الله خيرًا على ما أسدَوا وأبدَوا، وبارك في أعمارهم وأعمالهم.

(٣) وذلك من خلال مشروعَين متواضعَين:

الأول:شرح الكلمات الغريبة الواردة في الصحيحين،على شكل جداول، ولخصْتُ فيها كلام الحافظَين:النووي وابن حجر.

الثاني: تهذيب فتح الباري، على نسق أحاديث كتاب (الجمع بين الصحيحين) لشيخنا الشيخ يحيى اليحيى. وقد سميت هذا التهذيب بـ: (المنهل الجاري في تهذيب فتح الباري)، وقد شاركني في إخراجه واختصاره ثلة من إخواني من طلبة العلم، وسيُطبع منه مجلدان قريبًا– بإذن الله –.

١. تيسُّر سبل الاستفادة مما كتبه العلماء قديمًا وحديثًا، حول القواعد في علوم الحديث، ومن أيسر وأسرع السبل: استفادتي الواسعة –بحمد الله– مما في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) من البحوث الحديثية، ولا سيما موقع (ملتقى أهل الحديث).

٢. تَوَافُر وتكاثر كُتُب خَدَمت (الفَتْحَ) أصالة واستقلالاً، ولكنها لم تخدم (الهَدْيَ) إلا تبعًا واشتمالاً.[١] وسأقوم – بإذن الله – بذكر ما وقفت عليه، مَسْرودة مفردة في الفهارس.

الأسباب المُعِيْقَة:

وأما الأمور المعيقة لي، والمشاكل التي اعتورت مسيرة بحثي، فأُوجزها بما يلي:

١. أنني حين البدء بقراءة (الهدي) جردًا وتدوينًا لفوائده، وصياغة وتصورًا لما أنا بصدده، اعتمدت نسختي الخاصة، ألا وهي طبعة دار الريان، وتبيَّن لي فيما بَعْد–عند المقارنة– أنها طبعة سقيمة، محشوة تطبيعًا، مُخْلاة من التحقيق، إلا ما ندر. ولما قاربت على الإتمام دُلِلْتُ بحمد الله على أصح منها، ومقابلة، ألا وهي طبعة دار المعرفة –بيروت،١٣٧٩هـ ، فاعتمدتها، بعد أن قطعت شوطًا، وإن كان ذلك سيضاعف جهدي، في الإحالات، ومراعاة التصويبات، ولعل في التأخير خيرًا.

٢. تداخُل وتقارب بعض أقوال المجرِّحين والمعدِّلين –أحيانًا–، الأمر الذي يقتضي نظر ذي سبْر، ويد ذي باع، فكيف والبضاعة مزجاة! ولكن يهوِّن الخطب أن الله هيَّأ لي مشرفًا قديرًا، أتحفني بما يَرْفأ الخلل، ويرتِق ما انفتَقَ.

٣. قد حرصت جَهدي ألاّ أُثْقِلَ أصل البحث (القواعد) نقولاً عن غير ابن حجر، بل ولا من غير كتابه:(الفتح) غالبًا، إلا أنه استبان لي أن ذلك غير متيسر في بعض المواطن؛ لتلازم الرجوع إلى المصادر الأخرى، التي تعضد قول ابن حجر عند التنازع، أو لكتبه الأخرى عند التباين، مما يحدو بالبحث إلى شيء من التوسع الذي لا أرتضيه في الأصل، لولا ما ذكرتُه آنفًا. ومع ذلك ففي النقول خير كثير ما دامت تُثْري المباحث المطروحة.

---

(١) خلا أطروحة علمية واحدة، لم أحصل عليها بعد طول تنقيب وسؤال، ثم تبين أنها لم تطبع، وهي بعنوان: (ابن حجر ومقدمته هدي الساري) وهو عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة من الدكتور محمد الناصر الزعايري؛ تقدم بها للمناقشة بالكلية الزيتونية بفلسطين عام ١٤٠٥هـ، وهي مرقومة بالآلة الكاتبة. أفاد بذلك فضيلة الشيخ مشهور بن حسن سلمان في كتابه : معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: ص٩.

منهجي في البحث:

هذا؛ وقد راعيت -أثناء ذلك- ما تستلزمه المنهجية في البحث، من العَزْو والبيان؛ فعزوت الآيات إلى مواضعها من سور القرآن الكريم. وخرَّجْتُ الأحاديث النبوية، وآثار الصحابة -رضي الله عنهم- إلى مواضعها من دواوين السنة.

كما بيَّنْتُ معاني الألفاظ الغريبة التي تحتاج -في رأيي على قلَّتها- إلى بيان. وترجمت للأعلام -ما عدا من اشتهر- ترجمة موجزة ضمنتها ذكر اسم ونسب المترجَم له، وتاريخ ولادته ووفاته، وذكر بعض مؤلفاته، وربما زِدْتُ عليها ذكر بعض شيوخه وتلاميذه.

ثم ختمت الرسالة بوضع عدد من الملاحق والفهارس التحليلية، وهي كما يلي:

١) فهرس الآيات القرآنية، مرتبة حسب السور.

٢) فهرس الأحاديث النبوية، والآثار عن الصحابة، مرتبة حسب حروف المعجم.

٣) فهرس الأبيات الشعرية والنظم.

٤) فهرس الكلمات الغريبة التي شرحتُ معانيها.

٥) فهرس المصطلحات العلمية والحديثية التي وضَّحْتها.

٦) فهرس الأعلام الذين ترجمتُ لهم في الرسالة.

٧) فهرس المراجع التي أفدتُ منها، مرتبة على الحروف الهجائية.

٨) فهرس للموضوعات، والمباحث، والفوائد.

وأحب أن أُنَبِّه إلى أني الْتزمت في الإحالة إلى : (هدي الساري) بأن أسميها في الحاشية بـ: (المقدمة، أو مقدمة الفتح)؛ لأن ذلك أوضح في التعريف بالكتاب، وأكثر تداولاً لدى المهتمين بالحديث، بل تجد هجرانهم لتسمية المؤلف لكتابه، والخطب يسير.

هذا؛ وإن هذا البحث يحتاج — قطعاً - إلى تسديد وتكميل، وهو لا يعدو أن يكون جهدَ المُقِلّ بالقدر الذي واتاه، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾[1].

فإليه -سبحانه- السؤال والابتهال أن يزيدنا علمًا، وأن يجعل ذلك خالصًا لوجهه الكريم، مقتضيًا لرضاه، وألاّ يجعل العلم حجة على كاتبه في دنياه وأخراه، وعلى الله قصد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل. (والله أسأل أن يَمُنَّ عليَّ بالعون على إكماله بكرمه ومَنِّهِ،

---

(١) الطلاق:٧

وأن يهديني لما اختُلِف فيه من الحق بإذنه. وأن يُسبِغ عليَّ، وعلى من طالَعه، أو قرأه، أو كتَبَه: النِّعَمَ الوافرة تَتْرى؛ إنه سميع مجيب).[١]

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

الباب الثالث:
القواعد والضوابط الحديثية، من خلال (هدي الساري)
وتحته **ثلاثة** فصول:

الفصل الأول: مقدمات في القواعد الحديثية. وتحته خمسة مباحث:

المبحث الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي لـ: القواعد الحديثية.

المبحث الثاني: مكانتها.

المبحث الثالث: ثمرتها.

المبحث الرابع: علاقتها بمصطلح الحديث.

المبحث الخامس: الكتب المؤلَّفة فيها.

الفصل الثاني: طريقة ومكانة(فَتْح الباري)، و(هَدْي السَّارِي) والجهد المبذول فيهما. وتحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بمحتوى كل كتاب، وطريقته فيه.

المبحث الثاني: مقدار الجهد الذي بذله فيهما.

المبحث الثالث: ثناء العلماء عليهما.

المبحث الرابع: الكتب المصنَّفة حول هذين الكتابين

الفصل الثالث: القواعد والضوابط الحديثية من خلال (هَدْي السَّارِي). وتحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامة، مرتَّبة على أبواب مصطلح الحديث.

المبحث الثاني: قواعد خاصة بصحيح البخاري، وطريقته فيه.

المبحث الثالث: قواعد خاصة ببعض الأئمة دون باقيهم.

(١

الفصل الأول

مقدمات في القواعد والضوابط الحديثية

المبحث الأول:التعريف اللغوي والاصطلاحي لـ:القواعد والضوابط الحديثية:

لما كان اللفظ المراد تعريفه مكوَّنًا من ثلاث كلمات؛ كان لابد من التعريف اللغوي والاصطلاحي، لكل كلمة وحدها، ثم مجتمعة، ثم التفريق بين القاعدة والضابط:

١. فأما **معنى القواعد لغةً**؛ فقد قال في تهذيب اللغة (القَعِيد: الأب... وقول الله جلَّ وعزَّ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾[١] القواعد: الأساس، واحدَتها قاعدة. قال أبو عبيد:قواعد السحَاب:أصولُها المعترِضة في آفاق السماء،شُبِّهت بقواعد البناء)[٢]

وقال في لسان العرب:((يقال هو أَقْعَدُهم، وفلان قَعِيد النسب، ذو قُعْدُد؛ إِذا كان قليل الآباءِ إِلى الجد الأَكبر))[٣].

إذًا؛ فالقواعد لغةً تدور حول أساس الشيء، وأصوله التي يُبنى عليها، كقواعد البناء والسحاب والنَّسَب.

وأما في الاصطلاح؛ فالقاعدة كما قال الجرجاني[٤]: ((قضية كُلِّية، منطبقة على جميع جزئياتها))[٥].

وعرَّفها التَّفْتَازاني[١] بنحو ما عرَّفها الجرجاني، إلا أنه زاد في التعريف قيدًا ومثالاً؛ فقال: (حكم كُلِّيٌّ، ينطبق على جميع جزئياته، ليُعرف أحكامها منه، كقولنا: كل حكم منكَّر يجب توكيده)[٢].

---

(١) البقرة:١٢٧.

(٢) تهذيب اللغة للأزهري(٥١/١)

(٣) لسان العرب لابن منظور (٣٥٧/٣) ط دار صادر. الطبعة الأولى.

(٤) على بن محمد بن على الحسيني الجرجاني. يعرف بالسيد الشريف. ولد سنة أربعين وسبعمائة. قدم القاهرة، وأخذ بها عن أكمل الدين. له تفسير الزهراوين، وله مقدمة في الصرف بالعجمية. البدر الطالع (٤٦٦/١)

(٥) التعريفات للجرجاني (٢١٩/١) تحقيق: محمد باسل. ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠. وانظر بنحوه في أنوار البروق في أنواع الفروق للقرافي (٣٨٠/٣)، وكذا في التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص ٥٦٩) تحقيق : د. محمد رضوان الداية. دار الفكر المعاصر ، دار الفكر – بيروت ، دمشق. الطبعة الأولى ، ١٤١٠.

٢. وأما المراد اللغوي بكلمة: «الضوابط» فهي تدور على معانٍ ذكرها أهل اللغة.

فقد قال ابن منظور[٣]: (الضبط لزوم الشيء وحبسه...وضبط الشيء حِفْظه بالحزم...وتضبَّط الرجلَ: أخذَه على حبس وقهر...وتضبَّطَت الضأن: قوِيَتْ وسمِنَتْ، وضَبَطَت الأرض: مَطَرت)[٤].

وقال ابن دريد[٥]:(ضَبَطَ الرجلُ الشيءَ يضبِطه ضَبْطًا، إذا أخذَه أخذًا شديدًا. والرجل الضابط: الشديد الأيْد)[٦].

وقال أحمد الفيومي[٧]:(ضبَطَه: حَفِظَه حفظًا بليغًا، ومنه قيل (ضَبَطْتُ) البلاد وغيرها: إذا قمت بأمرها قيامًا ليس فيه نقص)[٨].

(**وأما في الاصطلاح**: فيمكن تعريفه بأنه: حُكم أغلبي، يُعْرَف منه أحكام الجزئيات المتعلقة بباب واحد)[٩].

---

(١) هو مسعود بن عمر، التفتازاني.. شافعي. ولد سنة ثنتي عشرة وسبعمائة، وأخذ عن القطب والعضد. وله: التلويح في أصول الفقه، والإرشاد في النحو. مات سنة إحدى وتسعين وسبعمائة. بغية الوعاة للسيوطي (١٧١/٢)

(٢) مختصر المعاني (٦/١) مكتبة يعسوب الإلكترونية.

(٣) محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري المصري جمال الدين، صاحب "لسان العرب" الذي جمع فيه بين خمسة كتب من أمهات المعاجم في اللغة. ولد سنة ثلاثين وستمائة، وسمع من ابن المقير. روى عنه السبكي والذهبي. قال ابن حجر: كان مغرى باختصار كتب الأدب المطولة. وقال الصفدي: لا أعرف في كتب الأدب شيئًا إلا وقد اختصره. ونقل أن مختصراته خمسمائة مجلد، منها تاريخ دمشق في نحو رُبُعه. وليَ قضاء طرابلس. مات سنة إحدى عشرة وسبعمائة. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١٨٨/١). الأعلام (١٠٨/٧).

(٤) لسان العرب (٣٤٠/٧)

(٥) محمد بن الحسن بن دريد، أبو بكر. ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين. ونشأ بعمان. أخذ عن أبي حاتم، وأبي الفضل الرياشي. أخذ عنه السيرافي، والمرزباني. وله الجمهرة، والاشتقاق. مات سنة ثلاثمائة وإحدى وعشرين. وفيات الأعيان (٣٢٣/٤) نزهة الألباء (ص ١١٥) طبقات النسابين (ص ١٤).

(٦) جمهرة اللغة (١٦٢/١)

(٧) أحمد بن محمد، وقيل: محمود بن علي المقري الفيومي. صنف ديوان الخطب، وشرح عروض ابن الحاجب. توفي سنة سبعين وسبعمائة.طبقات الشافعية (٢١٩/١) الدرر الكامنة (١٠٥/١) هدية العارفين (٦٠/١) طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول سنه ١٩٥١. اعادت طبعه بالاوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

(٨) المصباح المنير (١٨٥/١) ط دار الحديث – القاهرة – الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م

(٩) القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير. عبد الرحمن آل عبد اللطيف (٤٠/١) الناشر : عمادة البحث العلمي

ومن هذا التعريف يمكن أن نتعرف على التفريق بين «القاعدة» و«الضابط»، على أن مِن العلماء مَن يُطْلِق على الضابط قاعدة، وقد يطلق العكس؛ لتقارُب مَعْنَيَيْهما؛ ولأنه ليس لإطلاق مصطلح «القاعدة» أو«الضابط»على صيغةٍ ما تأثير في قوة استنباط الحكم منها أو ضعفه، والتفرقة بينهما إنما هي تفرقة اصطلاحية[١]، لكن عند التحقيق والتدقيق، يظهر أنَّ ثمت فَرْقًا جوهريًّا بينهما، وهو: (أن القاعدة تجمع فروعًا من أبواب شتى، والضابط يجمعها من باب واحد)[٢].

قال ابن النجار[٣](والغالب فيما يختص بباب، وقُصِد به نَظْم صور متشابهة يسمى ضابطًا، وإن شئتَ قلتَ: ما عمَّ صورًا، فإن كان القصد ضبط تلك الصور، بنوع من أنواع الضبط، من غير نَظَرٍ في مأخذها: فهو الضابط، وإلا فهو القاعدة)[٤].

٣. ويُقصَد بقواعد ومناهج المحدثين هنا، ويعبَّر عنها بأنها «عبارة عن جملة من القواعد، التي تمخضت عنها جهود المحدثين النقاد في المجالات الآتية:

١- جمع الحديث في الصدور والسطور.

٢- نقد الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا.

٣- نقد رواتها جرحًا وتعديلاً.

٤- فقه الحديث ومعرفة المقصود منه.

فالثلاث الأُوَلُ تتعلق بالرواية راويًا ومرويًا، والرابعة خاصة بالدراية.

بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية. الطبعة : الأولى، ١٤٢٣هـ .

(١) المصباح المنير (٢٦٣/١)، والقواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير (٤٠/١)

(٢) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر لأحمد مكي الحموي (٢/٣) موقع الإسلام . لسان المحدثين (١/٥).

(٣) محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي النجار البهوتي الفتوحي الحنبلي المصري. فقيه حنبلي.صنف تلخيص المقاصد الحسنة للسخاوي، ومنتهى الإرادات في فقه الحنابلة.قال الشعراني: صحبته أربعين سنة فما رأيت عليه شيئًا يَشينه. صنف تلخيص المقاصد الحسنة للسخاوي. منتهى الإرادات في فقه الحنابلة. توفي في حدود سنة خمس وثمانين وتسعمائة. الأعلام للزركلي - (٦/٦)، وهدية العارفين (٨١/٢)

(٤) الكوكب المنير شرح مختصر التحرير (٧/١) المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد. الناشر : مكتبة العبيكان. الطبعة الثانية ١٤١٨هـ .

وقواعد ومناهج المحدثين قسمان: مناهج عامة، ومناهج خاصة؛ فالخاصة: أن يكون لكل محدث منهج ومنحًى يَنْتَحِيْه في حكمه على الروايات والرواة.

أما المناهج العامة: فهي الطرق التي سلكها المحدثون، في رواية الأحاديث، وتصنيفها، بحسب شروط معينة، والتعليق عليها»[١].

إذًا فالقواعد الحديثية؛ تُعْتَبَر طريقًا من طُرُق المحدِّثين ومناهجهم؛ فتكون القواعد – حينئذ – أخص من المناهج بهذا الاعتبار.

المبحث الثاني: مكانة القواعد الحديثية عند أهل الحديث:

كان اعتناء الأئمة بقواعد الحديث سديدًا، وبتحريرها أمرًا فريدًا؛ ذلك أنها أُسُّ هذا العلم وأساسه، وما هذه الأبواب في مصطلح الحديث إلا فرع يأوي إلى ركن شديد، ألا وهو تلكم القواعد المتينة، المجتمعة حينًا في أسفارهم المحرَّرة، أو المتفرقة المبثوثة في أحيان أخرى.

وعن المكانة المكِيْنة لتلكم القواعد؛ نقل تاج الدين السبكي، عن والده تقي الدين[٢] قولَه: (وكم من آخَر مستكثِر في الفروع ومداركها، قد أفرغ جِمَام[٣] ذهنه فيها؛ غَفَل عن قاعدة كلية، فتخبَّطت عليه تلك المدارك وصار حيران! ومن وفَّقه الله بمزيد من العناية جمع بين الأمرين، فيرى الأمر رأْيَ العين)[٤]

---

(١) علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد د. حمزة المليباري (ص ٤) ملتقى أهل الحديث. وانظر: مناهج المحدثين العامة.د. نور الدين عتر (٩-١٠) ومناهج المحدثين العامة والخاصة.د. علي بقاعي (ص٢٠).

(٢) أما الابن فهو تاج الدين عبد الوهاب بن علي. ولد سنة ثمان وعشرين وسبعمائة. وسمع من المقدسي والمزي، ومن الذهبي كثيرًا من مصنفاته. له الورقات في الطبقات والأشباه والنظائر. الوافي بالوفيات (٢٩٢/٦).
وأما والده تقي الدين؛ فهو علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، ولد سنة ثلاث وثمانين وستمائة. قرأ على الصائغ، وتلقى عن ابن القيم وابن جماعة. له ردود على ابن تيمية، وله الدّر النظيم في تفسير القرآن العظيم. توفي سنة سبع وخمسين وسبعمائة. غاية النهاية في طبقات القراء (٢٤٦/١) الوافي بالوفيات (٤٣٩/٦).

(٣) الجِمام بالكسر؛ قال عنه الجوهري في الصحاح (١٠٢/١): (قال الفراء: عندي جِمامُ القِدح ماءً أي ملؤه..ولا تقل: جُمامٌ – بالضم – إلا في الدقيق وأشباهه، وهو ما علا رأسه بعد الامتلاء).

(٤) مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية: د. صالح الأسمري (ص ٨) اعتنى بإخراجها : متعب بن مسعود الجعيد. الناشر : دار الصميعي للنشر والتوزيع.الطبعة الأولى . نقلاً عن الأشباه والنظائر مذهب الشافعي للسيوطي (٣٠٩/١) دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

كما تَكْمُن مكانة تلكم القواعد والضوابط، من خلال معرفة مدى جهد أئمة المحدثين المُضْنِي، وتكبُّدهم لمشَاقِّ الرحلة، والانقطاع والسهر والسفر في تطلُّب علوم الحديث؛ (فضبطوا الأسانيد، وقيَّدوا منها كل شريد، وسَبَروا الرواة بين تجريح وتعديل، وسلكوا في تحرير المتن أقوم سبيل، فهذه هي المَنْقَبة التي تتسابق إليها الهمم العوالي، والمَأْثَرة التي يُصرَف في تحصيلها الأيام والليالي)[١].

(إلا أنه – وللأسف الشديد – مع ما نراه اليوم من كثرة من يَنْتَسِب إلى أهل الحديث، ويدَّعي معرفة العلل، ويزعم العلم بطريقة القوم في التصحيح، والإعلال، لا يبالي – ألْبَتَّة – بما نص عليه المحقِّقون من أهل العلم)[٢].

ومما يدل على أهمية قواعد المحدثين أنه: (قد تأثّر بمنهج المحدّثين، في تحرير قواعد قبول الروايات، وضبط أصول الإثبات التاريخيّ، علماء أكثر الفنون النقليّة، كعلماء التاريخ واللغة والأدب...فقلّدوهم في الاجتهاد والتثبّت وتطبيق قواعدهم للتوثّق من صحّة منقولاتهم، حتى أصبح علم الحديث – على مَلْحظ الشيخ أحمد شاكر رحمه الله[٣] – أساسًا لكلّ العلوم النقليّة؛ بل هو– على حدّ تعبير الشيخ محمد عبد الرازق حمزة رحمه الله[٤]: «منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار»، وأضحى لا يختلف حول أهمّيّته، وجليل نفعه اثنان من أهل هذا الشأن)[٥].

---

(١) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي (ص ٩)

(٢) قواعد حديثية نص عليها المحققون وغفل عنها المشتغلون. تأليف عمرو عبد المنعم سليم (ص٧-٩)

(٣) أحمد بن محمد شاكر بن أحمد، من آل أبي علياء، يرفع نسبه إلى الحسين بن عليب: عالم بالحديث والتفسير، مصري. ولد سنة ألف وثلاثمائة وتسع. سماه أبوه (أبا الأشبال) واصطحبه معه حين ولي القضاء في السودان (سنة ١٩٠٠م) فأدخله في كلية (غوردون) ثم بالأزهر، ففاز بشهادة (العالمية) سنة ١٩١٧وعين قاضيًا، ثم رئيسًا للمحكمة الشرعية. له تحقيق فريد لمسند أحمد وتفسير الطبري توفي سنة ألف وثلاثمائة وسبع وسبعين. الأعلام للزركلي (٢٥٣/١).

(٤) محمد بن عبد الرزاق حمزة: مدرس في الحرم المكي.مولده بالقليوبية (بمصر) سنة ألف وثلاثمائة وإحدى عشرة. تعلم بها وبالأزهر. وسافر إلى مكة سنة أربع وأربعين، فتولى خطابة الحرم النبوي وإمامته.ونقل بعد سنتين إلى الحرم المكي مدرسا للحديث والتفسير. ومن كتبه المطبوعة:(ظلمات أبي ريا)، و(الشواهد والنصوص، نقد لكتاب: الأغلال) للهالك عبد الله القصيمي، و(المقابلة بين الهدى والضلال). توفي بمكة سنة ألف وثلاثمائة واثنتين وتسعين. الأعلام للزركلي (٢٠٣/٦)

(٥) بحوث ندوة: علوم الحديث علوم وآفاق (٢/١١)

المبحث الثالث: ثمرات دراسة قواعد المحدثين ومناهجهم (العامة أو الخاصة):

حينما تُدرس منهجية المحدثين عمومًا، أو خصوصًا كمنهج ابن حجر، فإن ذلك يعود علينا بعوائد عديدة، وفوائد سديدة؛ منها:

١- معرفة المراحل والأدوار، التي مرت بها السُّنَّة، منذ عصر النبي ﷺ إلى وقتنا هذا، من خلال سَبْر أغوار طرائق أولئك الأئمة الأعلام.

لتأمَن ﷺ٢- معرفة الدقة والمنهجية التي أحاطت بها هذه الأمة، في رواية أحاديث نبيها عليه الخطأ والتحريف في أثناء تناقله بين الرواة، الأمر الذي يورثنا الثقة بالسنة، ويجعلنا نطمئن إلى حفظ هذا الدين، تصديقًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[1]

٣- إمكان الرد على مزاعم دعاة الغزو الفكري من المستشرقين والمنصِّرين، وكل من قلدهم، وسار في فَلَكهم، ممن غرَّهم بَريق الثقافة الغربية، في زعمهم: أن السنة النبوية لا يوثق بها، ولا يعتمد عليها في التشريع الإسلامي؛ بسبب ما طرأ عليها من التحريف والوضع، وذلك ببيان الجهود التي بذلها المحدثون لحماية وصيانة السنة من هذا التحريف والوضع.

٤- الاطلاع على منهج المحدثين للتعرف عليه، والإفادة منه في التأليف، والتقعيد والنقد، ودقة المنهجية العلمية التي اتبعها علماء الحديث، في الانتقاء والتصنيف، وأنهم لم يُورِدُوا الأحاديث في كتبهم الأصول كيفما اتفق لأحدهم؛ بل كانوا يضعون نصب أعينهم أهدافًا، وقواعد يراعونها، ومنها ما عُرِفَ بـ: «شروط الأئمة».

٥- التمييز بين المناهج المقبولة في الرواية وغير المقبولة، وشروط القبول للمقبولة، ولذلك أهميته في مراتب الرواة في جرحًا وتعديلاً، وفي الأسانيد اتصالاً وانقطاعًا، وفي الأحاديث قبولاً أو رَدًّا.

٦- التعرف على قواعدهم ومناهجهم في اختيار الأحاديث وترتيبها يفيدنا كثيرًا في معرفة الناسخ من المنسوخ، والراجح من المرجوح، وطرق الجمع بين الأحاديث المختلفة، وشرح الغريب، وتمييز المدرج من الحديث، عند مقارنة الروايات ببعضها.

---

(١) الحِجر:٩.

٧- التعرف على أشهر المحدثين المصنفين، وما لهم من فضل في خدمة الحديث النبوي، والنَّهْل من سيرتهم، التي هي قدوة للمقتدين.

٨- دفع التوهُّم للقدح في بعض الأئمة، وخصوصًا البخاري ومسلمًا، شيخَي المحدثين رضي الله عنهم؛ فقد وقع أناس في الشبهة في أحاديث صححها أئمة الحديث، في ظل الجهل الذريع بمناهج المحدثين وشروطهم ومقاصدهم الدقيقة في كتبهم.

٩- دراسة مناهج المحدثين تساعد على تنمية التفكير العلمي والمنهج لدى الدارس الممارس، وتكسبه مهارة في البحث، وتوجد عنده روح الإبداع، والرغبة في التطوير، وفق أسس علمية مدروسة، ومناهج دقيقة(١).

١٠- وهذه أَجْمَعُها وأنفعُها، وأَولاها، وإن لم تكن أُولاها: أنها تَضبط المسائل المنتشرة، وتجمع الفروع المنتثرة، وتنظمها في سلك واحد؛ مما يمكِّن من إدراك الروابط، والصفات الجامعة بين الجزيئات المتفرقة، فهي كما قال ابن رجب(٢): (تنظم له منثور المسائل في سلك واحد، وتقيِّد له الشوارد، وتُقَرِّب عليه كل متباعد)(٣).

المبحث الرابع: علاقة القواعد الحديثية بمصطلح الحديث:

إن عقد علاقة نقارِن بها بين فرع وأصله، تُبَيِّن لنا مَوْرده ومُستقاه الأصلي. ولما كان كل علم لابد له من قواعد؛ فإن العلماء المحدثين المحققين، أرسَوْا قواعد يستبين بها الطالب صحة الحديث النبوي من ضَعْفه، وثبوته من عدمه، وأصالتَه من زَيْفه.

(ولم تكن هذه القواعد في بادئ الأمر مدونَّة، كحال قواعد المتأخرين من العلماء؛ وإنما كانت تَتَبُّعٌ من أحكامهم على الأحاديث الشريفة؛ سواءً بالتصحيح أو بالإعلال، أو بتصريح بعضهم بها عند السؤال عنها)(٤).

---

(١) باختصار من: بحث قيِّم في موقع (شبكة السنة النبوية) بإشراف:د. فالح الصغيّر. عن: مناهج المحدثين العامة.د. نور الدين عتر ص٢٢-٢٣، شفاء الصدور بمناهج المحدثين د.السيد نوح ص ٣٠، مناهج المحدثين العامة والخاصة د.علي بقاعي ص ٢٠-٢٣

(٢) سبقت ترجمته ص٤٧.

(٣) القواعد لابن رجب (٤/١) المحقق : طه عبد الرؤوف سعد. الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية. الطبعة : الأولى، ١٣٩١هـ.

(٤) قواعد حديثية نص عليها المحققون وغفل عنها المشتغلون. تأليف/عمرو عبد المنعم سليم(ص٧-٩)

إلا أن ثمة أمرًا جديرًا بالتنبيه والتنويه، قد أشار إليه وأشاد به العلاَّمة المعلِّمي؛ فقال:(القواعد المقررة في مصطلح الحديث؛ منها ما يُذكر فيه خلاف، ولا يحقَّق الحق فيه تحقيقًا واضحًا، وكثيرًا ما يختلف الترجيح باختلاف العوارض التي تختلف في الجزئيات كثيرًا، وإدراك الحق في ذلك يحتاج إلى ممارسة طويلة لكتب الحديث، والرجال، والعلل، مع حسن الفهم، وصلاح النية)[١].

ولأجل أن نعرف حجم تلك القواعد من علوم الحديث، والمساحة التي احتلَّتها من رقعة تلك العلوم، يجب أن نعلم أن: (علوم الحديث قامت على عنصرين كبيرين وهامَّين:

الأوّل منهما: هو التعاريف والحدود لأنواع هذه العلوم، وقد استُخْدِمت في بنائها وضبطها مصطلحات ذات دلالات معيّنة، واختيرت لها أمثلة تطبيقيّة، تدعم تلك الحدود والتصوّرات.

والثاني: هو قواعد النقد والتمحيص، للتحقّق من ثقة الراوي، وصحّة الرواية، وصلاحيّتها للاحتجاج بها)[٢].

لكن ههنا أمر لابد من الإشارة إليه بهذا الصدد، وهو أنه: (من الخطأ والتقصير دراسة مصطلحات المحدثين، من غير الاستعانة عليها بدراسة قواعدهم؛ وكثيرًا ما يقوم بشرح مصطلحات المحدثين من لم يعرف تفاصيل قواعدهم ولم يخبر مناهجهم، فيقع بذلك في كلامه عليها خلل شديد وشطط بعيد.

وإن دراسة المصطلحات المتقاربة في أصولها في باب واحد، وهو ذلك الأصل المشترك بينها: أمرٌ يتعاظم نفعُه، ويقرّب مقاصد هذا العلم إلى طالبيه، ويحصرُ شُعَبَه الكثيرةَ جدًّا في أصول كبيرة واضحة المعالم)[٣].

قال الدكتور حمزة المليباري: (ولما كان الطابع العام لكتب المتأخرين في علوم الحديث، متمثلاً في ذكر المصطلحات، وتحرير تعريفها، وتحليل آراء علماء الطوائف فيها؛

---

(١) بلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني. إسلام بن محمود بن محمد النجار/أضواء السلف.

(٢) بحوث ندوة: علوم الحديث علوم وآفاق (٢/١١)

(٣) لسان المحدثين (١/١٥٥)

أصبحت محتوياتها ومباحثها غير مرتبة،وغير محررة على نهج المتقدمين، بل كانت محررة حسب الظواهر وأحوال الرواة.

وما من شك أن المصطلحات والتعابير الفنية تعتبر لسان العلوم، ووعاء قواعدها ومسائلها؛ ومن هنا تصبح المصطلحات، وتحرير معانيها، ذات أهمية كبرى لدى الدارسين)[١].

المبحث الخامس: المؤلفات في قواعد هذا العلم الشريف:

توالَت التآليف في علوم الحديث عبر القرون، فتجلَّت في تلك التآليف مواهب علماء الأمّة، بما أبدَعُوه من فنون النقد والشرح، والتوضيح لمقالات أسلافهم، والاستدراك على ما فاتهم، والاستخراج عليهم، في مسيرة تطويريّة دؤوبة؛ انتهت بهذا العلم إلى أن يصفه مؤرّخو العلوم بأنّه علم نَضَج واحترَق، إشارة إلى ما بلغه من كمال.

قال الحافظ أبو الفضل الشهاب ابن حجر: (أول من صنف في الاصطلاح: القاضي أبو محمد الرامَهُرْمُزي، فعمل كتابه «المحدث الفاصل»، لكنه لم يستوعب. والحاكم أبو عبد الله النيسابوري، لكنه لم يهذِّب، ولم يرتِّب. وتلاه أبو نعيم الأصبهاني[٢]؛ فعمل كتابه مستخرجًا، وأبقى أشياء للمتعقِّب.

ثم جاء بعده الخطيب البغدادي، فعمل على قوانين الرواية كتابًا سماه: «الكفاية»، وفي آدابها كتابًا سماه «الجامع لآداب الشيخ والسامع». وقَلَّ فنٌّ من فنون الحديث، إلا وقد صنف فيه كتابًا مفردًا، فكان كما قال الحافظ أبو بكر ابن نقطة[٣]: «كل من أنصف عَلِمَ أن المحدثين بعده عيال على كتبه».

---

(١) نظرات جديدة في علوم الحديث (ص٣٧-٣٩)

(٢) الفضل بن دكين، وهو لقب، واسمه عمرو بن حماد الملائى. ولد سنة ثلاثين ومائة. روى عن الأعمش والثوري. روى عنه البخاري فأكثَرَ، وإسحاق بن راهويه. مات سنة ثماني عشرة ومائتين. تهذيب التهذيب (٢٤٣/٨)

(٣) محمد بن عبد الغني، أبو بكر، المعروف بابن نقطة. ولد سنة تسع وسبعين وخمسمائة. وسمع من يحيى بن بوش، وزينب المسعرية،. له كتاب "التقييد بمعرفة رواة السنن والمسانيد" و"المستدرك على إكمال ابن ماكولا. روى عنه المنذري.توفى سنة تسع وعشرين وستمائة. ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١٢٥/٢).

ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب، فأَخَذ من هذا العلم بنصيب؛ فجمع القاضي عياض[١] كتابًا لطيفًا سماه: ((الإلماع في كتاب الإسماع)).وأبو حفص الميانجي[٢] جزءًا سماه ((ما لا يَسَع المحدِّث جهلُه))، وأمثال ذلك من التصانيف، التي اشتُهِرَت وبُسِطَت ليتوفر علمها، واختُصِرَت ليتيسر فهمها.

إلى أن جاء الحافظ الفقيه، تقي الدين أبو عمرو، عثمان بن الصلاح الشهرزوري[٣]، نزيل دمشق، فجمع – لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية، المعروفة بدار الحديث – كتابه المشهور، فهذب فنونه، وأملاه شيئًا فشيئًا، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نُخَب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرَّق في غيره؛ فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره؛ فلا يُحصَى كم ناظم له ومختصِر، ومستدرِك، ومقتصِر، ومعارِض له، ومنتصِر).[٤] ا.هـ.

(ثم أتى الحافظ ابن حجر رحمه الله فوضع عليها نُكَتَهُ المشهورة، فكانت بمثابة التتميم لها، والإيضاح لما خفي من معانيها.

ووضع على طريقتها وعلى منوالها – ولكن على سبيل الاختصار – نخبته المعروفة، وزيَّنها بنزهته المشهورة، فكان عليها التعويل عند الجماعة ممن أتى بعده، ولا سيما عند المعاصرين اليوم)[٥].

---

(١) أبو الفضل: عياض بن موسى بن عياض اليحصبي. ولد بسبتة سنة ست وتسعين وأربعمائة. أخذ عن ابن حمدين وابن عتاب والمازري وأبو الوليد بن رشد. وله الشفا في سيرة المصطفى. توفي بمراكش سنة أربع وأربعين وخمسمائة، وقيل: إنه مات مسمومًا، سَمَّه يهودي. الديباج المذهَّب (ص ١٠٠)

(٢) عمر بن عبد المجيد بن عمر الميانشي.حدث عن أبي المظفر الطبري والمازري وأبي طاهر السلفي. روى عنه عبد الرحمن بن أبي حرمي، وأبو علي البكري. توفي سنة خمسمائة وإحدى وثمانين. تاريخ الإسلام (٤١٢٦/١)

(٣) أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري. ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة. تفقه على والده وابن السمين. حدث عنه ابن نوح المقدسي، وكمال الدين سلار. له:علوم الحديث وأدب المفتي والمستفتي. توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة. سير أعلام النبلاء (١٤٠/٢٣)النجوم الزاهرة (٢٣٥/٢)طبقات الشافعية (٨٧/١).

(٤) نزهة النظر، لابن حجر (ص١).

(٥) قواعد حديثية نص عليها المحققون وغفل عنها المشتغلون. تأليف عمرو بن عبد المنعم سليم(ص٧-٩)

وقد كَتَبَ وجَمَعَ بعض المعاصرين ومن قارَبَهم، من المُعْتَنِين بهذا العلم، من القواعد المبثُوثة، في أسفار المتقدمين والمتأخرين المزبُورة، أو استخلصوا تلك القواعد من فَحْوى كلامهم وأحكامهم على الرواة والمرويات.

ولكنها في المتأخرين أقوى وأعمق، ولئن كانت فيهم متفرقة غير مجموعة فهي في المعاصرين أكثر اعتناءً، من حيث كثرة إفرادهم لها في مؤلفات خاصة، أو ملخصات من كتب المتقدمين. وقد أفدت من كثير منها.

ومما وقفتُ عليه من هذه المصنفات الحديثة، التي تُعْنَى بالقواعد الحديثية، ما يلي:

١. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث.جمال الدين القاسمي[١].
٢. توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري. حافظ ثناء الله الزاهدي.
٣. قواعد حديثية نص عليها المحققون وغفل عنها المشتغلون. عمرو عبد المنعم سليم.
٤. التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل.د. بكر أبو زيد رحمه الله.
٥. الحديث المعلول قواعد وضوابط. حمزة المليباري.
٦. مائة فائدة حديثية من كتاب التنكيل.جمع: هشام البغدادي.
٧. بحوث وقواعد في مصطلح الحديث. د. ماهر ياسين الفحل.
٨. قواعد العلل وقرائن الترجيح، تأليف.د: عادل الزرقي.
٩. القواعد والفوئد الحديثية من منهاج السنة لابن تيمية، تأليف:علي العمران.
١٠. لسان المحدثين. مُعجم بمصطلحات المحدثين. د. محمد خلف سلامة.
١١. ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل. للشيخ.د.أحمد معبد عبد الكريم.

---

(١) جمال الدين (أو محمد جمال الدين) بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، من سلالة الحسين رضي الله عنه. ولد بدمشق سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف. كان سلفي العقيدة. انتدبته الحكومة لإلقاء الدروس العامة في القرى السورية، وبقي لمدة أربع سنوات، ثم انقطع في منزله للتصنيف وإلقاء الدروس.ونشر بحوثًا كثيرة في الصحف. قال الزركلي في الأعلام (١٣٥/٢):(اطلعت له على اثنين وسبعين مصنفًا، منها: موعظة المؤمنين – اختصر به الإحياء للغزالي، وإصلاح المساجد من البدع والعوائد، ومحاسن التأويل – في ١٧ مجلدًا في تفسير القرآن.ولابنه ظافر كتاب: جمال الدين القاسمي وعصره).توفي سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة وألف.

١٢. بلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني. فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث إسلام محمود دربالة.

١٣. البيان والتبيين لضوابط ووسائل تمييز الرواة المهمَلين د. محمد التركي. *[١]

١٤. خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل الشريف. د.حاتم العوني.

١٥. القواعد الذهبية لمعرفة الصحيح والضعيف.أبو عمر أسامة العتيبي.*

١٦. قواعد في الجرح والتعديل.بحث تأصيلي منشور في (الإنترنت) غير منسوب لأحد.

١٧. القواعد الحسان من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية. د.محمد المسند.*

وقد قسم القواعد إلى: عقدية وتفسيرية وحديثية ولغوية وأصولية وفقهية.

١٨. قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في فتح الباري. نادر السنوسي العمراني – ماجستير – الجامعة الإسلامية ١٤١٩هـ.*

١٩. قواعد مصطلح الحديث في فتح الباري (من كتاب بدء الوحي إلى كتاب الجنائز). أمل إسماعيل الصيني – ماجستير –كلية التربية للبنات بمكة–١٤٢٠هـ.[٢]

٢٠. القواعد والمسائل الحديثية المختلف فيها بين المحدثين والأصوليين. أميرة الصاعدي – ماجستير – جامعة أم القرى –١٤١٥هـ.*

---

(١) ما لم أطَّلع عليه فإني أضع أمامه علامة نجمة؛ هكذا: *

(٢) حصلت على هذا البحث القيم المحكَّم من الباحثة نفسها – جزاها الله خيرًا – عن طريق الكلية التي تدرِّس فيها بمكة، وهي كلية التربية للبنات.

الفصل الثاني

مكانة(فَتْح الباري) و(هَدْي السَّارِي) والجهد المبذول فيهما

المبحث الأول: التعريف بمحتوى كل كتاب، وطريقته فيه.

لقد كان من أعظم كتب ابن حجر قدرًا، وأعمقها علومًا، وأحظاها لدى المسلمين: شرحه ومقدمته على الجامع الصحيح، الذي اتفق المسلمون على أنه أصح كتاب بعد كتاب الله، وهو صحيح الإمام البخاري الذي سمَّاه (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) والذي يُعَّد بحق أحد دواوين الإسلام المعتبرة، ومصادره العلمية المهمة، فلا يستغني عنه طالب علم ولا فقيه ولا محدث؛ بل ولا مفتٍ ولا مجتهد، فجاء الشرح والتقديم سِفْرًا ضخمًا جليلاً؛ جمع فيه شروح من قبله على صحيح البخاري، باسطًا فيه إيضاح الصحيح وبيان مشكلاته، وحكاية مسائل الإجماع، وبسط الخلاف في الفقه، والتصحيح والتضعيف، واللغة والقراءات، مع العناية الواضحة بضبط الصحيح ورواياته، والتنويه على الفروق فيها، مع فوائد كثيرة، وفرائد نادرة، واستطرادات نافعة.

ولقد زاد الفتحَ وزانه كمالاً وجلالاً وجمالاً هذه المقدمة بين يديه، والتي سماها بـ: ((هدي الساري))، فصار اسما وافق مسمَّاه، ولفظًا طابق معناه.

طريقة ابن حجر في فتح الباري:

قد أبان رحمه الله عن طريقته التي سلكها في شرحه للصحيح خلال ثلاثة عشر مجلدًا، في مدة تقارب من ربع قرن من الزمان.

وتتلخص تلك الطريقة بما بيَّنه مؤلفها بيانًا فصلاً عنها بما لا مزيد عليه، فقال رحمه الله: (فأسوق إن شاء الله الباب وحديثه **أولاً**، ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية.

ثم أستخرج **ثانيًا** ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث؛ من الفوائد المتْنِيَّة والإسنادية، من تتمات وزيادات، وكشف غامض، وتصريح مدلس، بسماع ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، منتزعًا كل ذلك من أمهات المسانيد، والجوامع، والمستخرجات، والأجزاء، والفوائد، بشرط الصحة أو الحُسن فيما أُورِدُه من ذلك.

وثالثًا: أصِل ما انقطع من معلقاته وموقوفاته، وهناك تلتئم زوائد الفوائد، وتنتظم شوارد الفرائد.

ورابعًا: أضبط ما يشكل من جميع ما تقدم أسماءً وأوصافًا، مع إيضاح معاني الألفاظ اللغوية، والتنبيه على النكت البيانية ونحو ذلك.

وخامسًا: أُوْرِدُ ما استفدته من كلام الأئمة؛ مما استنبطوه من ذلك الخبر من الأحكام الفقهية، والمواعظ الزهدية، والآداب المرعية، مقتصِرًا على الراجح من ذلك، متحريًّا للواضح دون المستغلِق في تلك المسالك، مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره التعارض مع غيره، والتنصيص على المنسوخ بناسخه، والعام بمخصَّصه، والمطلق بمقيَّده، والمجمل بمبيِّنه، والظاهر بمؤوَّله، والإشارة إلى نكت من القواعد الأصولية، ونُبَذٍ من فوائد العربية، ونُخَبٍ من الخلافيات المذهبية، بحسب ما اتصل بي من كلام الأئمة، واتسع له فهمي من المقاصد المهمة.

وأراعي هذا الأسلوب إن شاء الله – تعالى – في كل باب، فإن تكرر المتن في باب بعَيْنه – غير باب تقدم – نبَّهت على حكمة التكرار من غير إعادة له، إلا أن يتغاير لفظه أو معناه، فأنبه على الموضع المغاير خاصة.

فإن تكرر في باب آخر اقتصرت فيما بعد الأول على المناسبة، شارحًا لما لم يتقدم له ذكر، منبِّهًا على الموضع الذي تقدم بسْط القول فيه.

فإن كانت الدلالة لا تظهر في الباب المقدم إلا على بُعْدٍ غيَّرت هذا الاصطلاح بالاقتصار في الأول على المناسبة، وفي الثاني على سياق الأساليب المتعاقبة، مراعيًا في جميعها مصلحة الاختصار، دون الهذَر والإكثار)[1].

طريقة ابن حجر في هدي الساري[2]:

(١) المقدمة – (ص ٤).

(٢) طبع ((هدي الساري)) عدة طبعات؛ أولها في المطبعة الأميرية سنة ١٣٠١ هـ، وفي القاهرة عن المكتبة التجارية، سنة ١٣٤٧ هـ في جزئين، مجلد واحد، بتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، وفي مطبعة البابي الحلبي سنة ١٩٦٣ م. ثم طبع في المكتبة السلفية، بالقاهرة، بإشراف محب الدين الخطيب، سنة ١٣٨٠، وقد طبع مع الفتح في ثلاثة عشر مجلدًا، وانتشرت هذه الطبعة انتشارًا عظيمًا، بسبب الجهد المبذول فيها. ولكن أفضل طبعة من حيث التحقيق والمقابلة وحسن الإخراج هي الطبعة التي خرجت مؤخرًا عام ١٤٢٧هـ عن دار طيبة بالسعودية. وهي تقع في ١٩ مجلدًا. وقد قام محققها الشيخ نظَر الفريابي على مقابلتها على أربع نسخ خطية، مع الإبقاء على ترقيم الطبعة المشهورة، وهي الأكثر تداولاً، ألا وهي السلفية.

وكذلك بيَّن الحافظ رحمه الله طريقته في أول الكتاب خير تبيين، وقسَّم منهجه أحسن تقسيم، فجعلها كالخطة للبحث، فقال:

(وينحصر القول فيها – إن شاء الله تعالى – في عشرة فصول:

الأول: في بيان السبب الباعث له على تصنيف هذا الكتاب.

الثاني: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه، والكلام على تحقيق شروطه، وتقرير كونه من أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي.

ويلتحق به الكلام على تراجمه البديعة المنال، المنيعة المثال التي انفرد بتدقيقه فيها عن نُظَرائه، واشتهر بتحقيقه لها عن قُرَنائه.

الثالث: في بيان الحكمة في تقطيعه للحديث، واختصاره، وفائدة إعادته وتكراره.

الرابع: في بيان السبب في إيراده الأحاديث المعلقة، والآثار الموقوفة، مع أنها تُباينُ أصل موضوع الكتاب، وألحقت فيه سياق الأحاديث المرفوعة المعلقة، والإشارة لمن وَصلها على سبيل الاختصار.

الخامس: في ضبط الغريب الواقع في متونه، مرتِّبًا له على حروف المعجم بألخص عبارة، وأخلص إشارة؛ لتسهلَ مراجعته، ويخفَّ تكراره[١].

السادس: في ضبط الأسماء المشْكِلة التي فيه، وكذا الكنى والأنساب، وهي على قسمين:

أ) الأول: المؤتلِفة والمختلفة الواقعة فيه، حيث تدخل تحت ضابط كُلِّي؛ لتسهل مراجعتها، ويخِفَّ تكرارها. وما عدا ذلك فيذكر في الأصل.

ب) والثاني المفردات من ذلك.

السابع: في تعريف شيوخه الذين أَهمَل نسبهم، إذا كانت يكثر اشتراكها كمحمد، لا من يقل اشتراكه، كمسدَّد.

وفيه الكلام على جميع ما فيه من مهمل ومبهم، على سياق الكتاب مختصرًا.

الثامن: في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره؛ أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد، والجواب عنها حديثًا حديثًا، وإيضاح أنه ليس فيها ما يُخلُّ بشرطه الذي حقَّقناه.

---

(١) وهذا الفصل يعتبر مرجعًا لغويًا فريدًا في معرفة غريب ألفاظ صحيح البخاري. ولو أفرد بمزيد من التحقيق لكان حسنًا.

التاسع: في سياق أسماء جميع من طُعن فيه من رجاله، على ترتيب الحروف، والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل، والاعتذار عن المصنف في التخريج لبعضهم؛ ممن يقوي جانب القدح فيه(١).

العاشر: في سياق فهرسة كتابه المذكور بابًا بابًا، وعدة ما في كل باب من الحديث، ثم أردَفْتُه بسياق أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم كتابه، مرتِّبًا لهم على الحروف، وعَدِّ ما لكل واحد منهم عنده من الحديث.

ثم ختمت هذه المقدمة **بترجمة** كاشفةٍ عن خصائصه ومناقبه، جامعةٍ لمآثره ومناقبه؛ ليكون ذكره واسطة عِقْد نِظامها، وسُرَّة مسك ختامها)(٢).

المبحث الثاني: مقدار الجهد الذي بذله فيهما:

والحق أن عمل الحافظ في هذين الكتابين «الهدي» و«الفتح» كان شاقًّا ومُضْنيًا، لكن مما خفَّف عنه الكثير من العناء اعتقاده بجدوى العمل الذي يقوم به، وهو خدمة الحديث النبوي الشريف، كما أنه هيأ لهما كل مستلزماتهما قبل الشروع فيهما، ومنها كتابه «تغليق التعليق» الذي تم سنة(٨٠٤هـ)، والذي استعان به كثيرًا في « الفتح »(٣) و«الهدي»(٤)، وقال: (إنه أغنى عن تعب كثير)(٥)؛ وذلك لأنه شرح غريب الألفاظ، وضبطها، وإعرابها، وبيَّن صفة

---

(١) وهذا الفصل هو أعجب وأجمع ما في هذا الكتاب، وهو ثري بالفوائد والقواعد والضوابط التي استقيت منها عامة بحثي.

(٢) المقدمة - (ص ٣)

(٣) أحال عليه في الفتح إحدى وعشرين مرة. وبما أن التغليق متقدم على الفتح فقد استدرك في الثاني ما فاته في الأول. وقد وقفت لذلك على مثالين أذكرهما الآن؛ الأول: قال في(١٤/٢٧٧): (هذا التعليق وهو قوله "وقال بعضهم إلخ " ذهلت عن تخريجه في " تغليق التعليق " وقد يسر الله تعالى بتحريره هنا ولله الحمد). الموضع الثاني: قال في (١٨/٤٥٧): (ولم أقف على رواية شبابة هذه موصولة، وكنت قرأت بخط مغلطاي، وتبعه شيخنا ابن الملقن: أن الطبراني وصلها في المعجم الأوسط، عن عمرو بن عثمان، عن ابن المنادي، عنه، وقلدتُهما في ذلك في تغليق التعليق، ثم راجعت المعجم الأوسط فلم أجدها).

(٤) أحال عليه، وأشار إليه في الهدي اثنتي عشرة مرة؛ منها: (ص٢٠) و(ص٣٠)، و(ص٧٣)، وقال في: (ص ١٩): (ذكرت فيه جميع أحاديثه المرفوعة، وآثاره الموقوفة، وذكرت من وصَلَها بأسانيدي إلى المكان المعلق، فجاء كتابًا حافلاً، وجامعًا كاملاً، لم يفرِدْه أحد بالتصنيف).

(٥) الجواهر والدرر (ص ١٥٢).

أحاديثه، وتناسب أبوابها، ثم وصل الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة المعلَّقة، فكان فريدًا في بابه.

ولمعرفة الجهد المبذول في فتح الباري ومقدمته فإنه لابد من إطلالة على مراحل جمعه الزمنية؛ فقد أخذ في جمعه وتأليفه وإملائه وتنقيحه أكثر من خمس وعشرين سنة، حيث ابتدأه في أوائل سنة ٨١٧هـ، وعمره آنذاك أربع وأربعون سنة، وكان السِّفْر لا يكمل منه شيء إلا وقد قوبل وحرِّر، مع المباحثة في يوم من الأسبوع، حتى فرغ منه في غرة رجب من سنة ٨٤٢هـ، بعد طول أمَدٍ بلغ ربع قرن، وكثرة جمع، حتى زادت موارد الحافظ فيه على ألف وأربعمائة كتاب، من مؤلفات السابقين له في شتى الفنون.

أما **مقدمته**:هدي الساري فقد سبق أنه ألَّفه قبل الشروع في الفتح بأربع سنوات، وذلك سنة٨١٣هـ

وأما اختيار تسمية الشرح بـ: فتح الباري، فقد سُبق إليه. ولذا قد قال السخاوي: (سبقه – فيما قيل لي – إلى التسمية بـ: فتح الباري الحافظ ابن رجب الحنبلي، لكن سمعت صاحب الترجمة يَذكر أنه لم يطلع على ذلك).[١]

قال الشيخ مشهور حسن سلمان مستدركًا: (فظاهر ما ذكره السخاوي عن ابن حجر أنه لم يطلع على شرح ابن رجب. والظاهر أن ابن حجر لم يطلع على كل شرح ابن رجب، وإلا فقد اطلع على بعضه، ونقل منه في ثلاثة مواضع[٢].

ومما يدل على أنه لم يقف عليه كاملاً أنه قد فاته عدد من الأحاديث المعلقة لم يقِفْ ابن حجر على من وَصَلها، بينما وقف عليها ابن رجب، فلو أن ابن حجر اطلع عليها لذكَرها مع حرصه الشديد على ذلك)[٣].

وقال أيضًا: (وابتدأ ابن حجر بالشرح، فكتب منه قطعة مسرِفة في الأسلوب البلاغي المسهِب، لكنه خشي أن يعيق الاستمرارُ بمثل ذلك الأسلوب عن تكميله على تلك الصفة، فابتدأ في شرح متوسط هو فتح الباري.

---

(١) الجواهر والدرر (ص٦٧٥).

(٢) ومواضعها كما يلي: (١/١٧٨) و(١/١٧٦) و(١١/٣٤٠).

(٣) معجم المصنفات الواردة في فتح الباري (ص٨)، نقلها عن الجواهر والدرر.

وبعد خمس سنين أو نحوها بيَّض منه قدر الربع على طريقة مثلى، بسبب اجتماع جماعة من طلبة العلم المهرة عنده، فكان يواصل العمل إملاءً، ثم تبيَّن له أن يكتب الكراس ثم يحصَّله كلٌّ منهم نَسْخًا، ثم يقرؤه أحدهم، ويعارض معه رفقته، مع البحث والتحرير، حتى كمل في أوَّل رجب سنة (٨٤٢هـ)، سوى ما ألحق فيه بعد ذلك، فلم ينْتَهِ إلا قبيل وفاة المؤلف بيسير)[١].

المبحث الثالث: ثناء العلماء عليهما:

ليُعلم أن الثناء على الفتح هو – أيضًا – ثناء على مقدمته الهدي؛ لأنهما –كما يعبِّر أهل العلم– إذا اجتمعا – يعني في اللفظ – افترقا– يعني في المعنى –، وإذا افترقا اجتمعا. إذًا فهذان الكتابان كالكتاب الواحد، وذِكر أحدهما يغني عن ذِكْر الآخر.

ولذا رغب في تحصيلهما الأمراء، وقام بتقريظهما العلماء، وكثرت مطالب الطلاب للاطلاع عليهما في أثناء العمل، ولـمَّا ينجز بعد. حتى بلغ من شأن أحد المحبين للحافظ رحمه الله أنه كان كلما ختم نسخة من فتح الباري يتصدق عن مؤلفه بشيء، وينوي عند شروعه فيها أن يحج منها[٢].

ويفيض المصنِّف في ذكر سبب اشتهار كتابه، والتلهف لاقتنائه؛ فيقول: (خَطَبه جماعة من ملوك الأطراف بسؤال علمائهم لهم في ذلك... ولم يكن الكتاب كمل... وكان سبب رغبتهم فيه اشتهار المقدمة، فصار من يعرف فصولها يتشوَّق إلى الأصل)[٣].

ولقد تغالى الوراقون في بيعه، حتى لقد ذكر ابن العماد أنه اشتُري كتاب (الفتح) بآلاف الدنانير، وأُدخل في مكتبة ملك اليمن[٤].

أضف إلى ذلك؛ أنه قد قَرَظ جماعة كثيرون من علماء الحديث واللغة كتابَي (الفتح) ومقدمته الملازمة له (الهدي)، حتى لقد قال عنه قائله: (وهذا الكتاب من آيات الله الكبرى)[١].

---

(١) المصدر السابق، عن مقدمة انتقاض الاعتراض لابن حجر ص٣.

(٢) كذا! رأيت العبارة مثبتة في: الضوء اللامع – (٣٥٢/٢). وكأن فيها سقطًا. ولعل الصواب أن تكون العبارة هكذا: أن يحج له عند فراغه منها.

(٣) انتقاض الاعتراض لابن حجر (ص٧).

(٤) شذرات الذهب (١/٨)، والنور السافر عن أخبار القرن العاشر– عبد القادر العيدروس(ص٩).

قال حاجي خليفة[٢]: (وشهرته وانفراده بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية، والنكات الأدبية، والفرائد الفقهية تغني عن وصفه، سيما وقد امتاز بجمع طرق الحديث، التي ربما يتبين من بعضها ترجيح أحد الاحتمالات؛ شرحًا وإعرابًا)[٣].

وإن هذه المنزلة جعلته ينتشر ويشتهر في جميع أنحاء العالم، وإذا أحالوا أو نقلوا شرحًا لحديث في صحيح البخاري فأول ما يبدؤون به؛ لأنه لم يترك شيئًا ذا بال للشُرَّاح المتأخرين والمتقدمين على زماننا إلا وذكره غالبًا، وكل من جاء بعده فهم عيال وعالة عليه.

قال السخاوي تلميذه الفذ، والحافظ الجهبذ، ضمن كلام طويل عن هذا السِّفر الجليل: (لم يسبق نظيره أمرًا عجبًا؛ بحيث استدعى طلبه ملوك الأطراف، بسؤال علمائهم له في طلبه. وانتشر في الآفاق)[٤].

وقال الشيخ القصار[٥]: (ما أُلِّف في ملة الإسلام شرح على جميع المصنَّفات في علم الحديث مثل هذا الشرح)[٦].

وما أعظم قول قاله المؤرخ ابن خلدون[٧]، والذي جاء الحافظ ابن حجر بُعيده بيسير، بل إن عمُر ابن حجر حين وفاته خمسة عشر عامًا. قال ابن خلدون: (سمعت كثيرًا من شيوخنا

---

(١) النور السافر – (ص ٩)

(٢) مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي الشهير بكاتب جلبي، وبحاجي خليفة. مؤرخ بحاثة. تركي الأصل، مستعرب. صاحب كشف الظنون. ولد سنة ألف وسبع عشرة. له: سلم الوصول إلى طبقات الفحول. توفي سنة ١٠٦٧ هـ. الأعلام للزركلي – (٢٣٦/٧)، وطبقات النسابين د. بكر أبو زيد (ص ٢٩).

(٣) كشف الظنون – (٥٤١/١)

(٤) الضوء اللامع – (٢٦٨/١)

(٥) محمد بن قاسم القصار الغرناطي الفاسي. أخذ عن الجنوي وخروف التونسي والفكيكي. له فهرسة جمعت رواياته في الفقه والحديث. وأخذ عنه أبو العباس المقري والدلائي الفشتالي وعبد الهادي السجلماسي. توفي سنة ألف واثنتي عشرة. فهرس الفهارس – (٩٦٥/٢)، وخلاصة الأثر لمحمد أمين المحبي (٥٠٠/٢).

(٦) فهرس الفهارس – (٣٢٣/١)

(٧) عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون أبو زيد، الحضرمي الإشبيلي، الفيلسوف المؤرخ العالم الاجتماعي. ولد سنة سبعمائة واثنتين وثلاثين. مولده ومنشأه بتونس. ولي بمصر قضاء المالكية. اشتهر بكتابه العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر، ويقع في سبعة مجلدات. توفي فجأة في القاهرة سنة ثمان وثمانمائة. الأعلام للزركلي (٣٣٠/٣)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٤٨٧/٣).

– رحمهم الله – يقولون: شرح كتاب البخاري دين على الأمة؛ يَعْنون أن أحدًا من علماء الأمة لم يُوَفِّ ما يجب له من الشرح بهذا الاعتبار)[١].

قال حاجي خليفة: (لعلَّ ذلك الدَّيْن قُضي بشرح المحقق ابن حجر)[٢].

(وقال العلماء: ولو رآه ابن خلدون لأقرَّ عينًا)[٣].

ويقول الحافظ السيوطي:(لم يصنِّف أحد في الأولين ولا في الآخرين مثله)[٤].

ولما طُلِب إلى العلامة الشوكاني أن يشرح صحيح البخاري التزم جادة الإنصاف، واعترف للحافظ بالإمامة والسبق، فقال مقتبِسًا: (لا هجرة بعد الفتح)[٥].

وقال الشيخ عبد الغني عبد الخالق[٦] عنه: (وهو أجَلُّ شروح البخاري كافَّة بلا مراء، فكل الصيد في جوف الفراء)[٧].

ولقد أقام مؤلفه رحمه الله بمناسبة إتمامه – بعد مضي ربع قرن من الزمان – محفلاً عظيمًا، ووليمة كبيرة؛ دعا إليها وجوه الناس وعامتهم. وقد حضرها تلميذه السخاوي ووصفها فقال: (لما تَمَّ لم يتخلف عن وليمة ختمه وجوهٌ من سائر الناس إلا النادر، وكان مصروف ذلك إليهم نحو خمسمائة دينار)[٨].

وقد قيلت في ذلك المحفل القصائد، وألقيت الخطب والمدائح، ومن ذلك قول القائل، محتفلاً بإتمامه الفتح:

---

(١) تاريخ ابن خلدون (٤٤٣/١) الطبعة الرابعة ، دار احياء التراث العربي بيروت – لبنان.

(٢) كشف الظنون – (٦٣٥/١)

(٣) معجم المصنفات الواردة. مشهور سلمان (ص١٦).

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ – (ص ٣٨١)

(٥) فهرس الفهارس (٣٢٣/١). وأما الحديث فقد أخرجه البخاري في كِتَابُ الْحَجِّ. بَابُ فَضْلِ الْحَرَمِ. رقم ١٥٨٧.وأطرافه في:٢٨٢٥-٣٠٧٧-٣١٨٩، ومسلم في كِتَابٌ: الْحَجُّ. بَابٌ: تَحْرِيمُ مَكَّةَ. رقم ١٣٥٣-١

(٦) هو الشيخ أبو الكمال عبد الغني بن محمد عبد الخالق المصري القاهري مولدًا ونشأة ووفاةً.ولد عام ١٣٢٨هـ. أشرف على نحو خمسمائة رسالة علمية ما بين ماجستير ودكتوراه، درَّس في الجامعات السعودية والعراق والمغرب وليبيا.من مؤلفاته: حجية السنة وهو رسالته في الدكتوراه. وتحقيق الطب النبوي لابن القيم. وله كتاب الإمام البخاري وصحيحه. توفي عام ١٤٠٣هـ. مقدمة حجية السنة كتبها طه العلواني (ص٢٢-٣٦).

(٧) معجم المصنفات الواردة في فتح الباري. مشهور سلمان (ص١٦).

(٨) الضوء اللامع – (٢٦٨/١)

قـــد فـــزْتمُ بـــين الأنـــام وحـــزْتُمُ رَهْـــن الســـباق بنشـــر فـــتح البـــاري
فاللـــه يكلَـــؤكم ويُبقِـــي مجـــدَكم ويحـــوطكم مـــن أعـــين الأغيـــار[١]

وكل هذه الأقوال تعكس أهمية فتح الباري ومقدمته عمومًا، واحتفاظه بقيمة ثابتة حتى هذا اليوم.

مكانة هدي الساري خصوصًا:

وأما على وجه الخصوص؛ فهدي الساري كالبوابة للشرح، وهو بمثابة المشهِّيات بين يدي الطعام، ولو قيل: إنه لا يمكن قراءة الفتح جَرْدًا، إلا بعد الاطلاع على تلك المقدمة لما كان ذلك بعيدًا، ولأجل هذا قال صاحب ذيل تذكرة الحفاظ، مادحًا مقدمة الفتح: (تشتمل على جميع مقاصد الشرح سوى الأسئلة؛ فإنها حذفت)[٢].

وهو كتاب فذّ لا نظير له، ولا غنى لباحث عنه، تكلم فيه بكلام لم يُسبق إليه، وساق فيه فصولاً قيِّمة، فيها مباحث لا يمكن أن نظفر في غيرها بها، وهو له مفخرة، فزاد شرحَه للبخاري جلالاً وجمالاً.

ولذا كان من حفاوة المؤلف أنه يحيل في مؤلفاته إلى تلك المقدمة الجليلة الجميلة، كلما بحث بحثًا قد طرقه فيها[٣].

والعجيب أن أحد فقهاء العلماء المالكية، ألا وهو الفقيه الأديب ابن الحاجّ المالكي[٤] قد نظم «هدي الساري»، ثم شرحه في كتاب له اسمه «نفحة المسك الداري لقارئ صحيح البخاري»[٥].

---

(١) القائل هو ابن كحيل، وهو من تلاميذ ابن حجر، وقد قالها فيه سنة ست وأربعين الضوء اللامع (٣٤٧/١).

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ - (٣٣٢/١)

(٣) وانظر مثلاً الإصابة (٢٠٩/٨). وكذا في نزهة النظر(ص ٣٧). وأما في الفتح فكثير، فأسوق لذلك أمثلة بمواضعها، وأكتفي من كل مجلد بموضع،فانظرها كما في طبعة دار المعرفة:(٨٤/١)(٢٤٦/٢) (١٢٧/٣) (٨٠/٤) (٢٧٣/٥) (١١٣/٦) (١١٨/٧) (٤١/٨) (١٨٦/٩) (٢٢٨/١٠) (٣٢/١١) (١٨٨/١٢) (٥٤٢/١٣).

(٤) حمدون بن عبد الرحمن السلمي الفاسي، الشهير بابن الحاج. ولد سنة ألف ومئة وأربع وسبعين. له حاشية على تفسير أبي السعود، ومنظومة في السيرة تبلغ٤٠٠٠ بيت. توفي سنة اثنتين وثلاثين ومئتين وألف. هدية العارفين للباباني (١٧٧/١) معجم المؤلفين- عمر كحالة(٧٦/٤).

(٥) مقدمة إتحاف القارئ لسد بياضات فتح الباري ص٧.

وبعد؛ فهذه خلاصة موجزة عن هذا الكتاب العظيم، ومزاياه، ومنهج الحافظ فيه؛ استخرجتها من خلال قراءتي لأكثر الفتح، وكل الهدي، والعيش في ظلالهما فترة طويلة من الزمن، هي من أجمل أيام عمري. والحمد لله على إحسانه، والشكر له على امتنانه.

الشروح الأخرى لصحيح البخاري:

هذا سرد لشُرَّاح صحيح البخاري –كما في كتاب " عُمْدَةِ السَّامِعِ وَالقَارِي فِي فَوَائِدِ صَحِيْحِ البُخَارِي " للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي - رحمه الله تعالى – بتحقيق رضوان جامع رضوان.

وقد قال محققه: اعتنى العلماء قديماً وحديثاً بشرح هذا الكتاب القيم، فمن ذلك:

١ – (أعلام السنن) لمحمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٦هـ).

٢ – (شرح صحيح البخاري) لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، المشهور بـ(ابن بطال) القرطبي المالكي (ت ٤٤٩هـ).

٣ – (شرح مشكل البخاري) لمحمد بن سعيد بن يحيى بن الدبيثي الواسطي (ت ٦٣٧هـ).

٤ – (شرح البخاري) للإمام يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) شرح فيه كتابي "بدء الوحي، والإيمان" ولم يكمله.

٥ – (البَدْرُ المُنِير السَّاري في الكَلام على البخاري) تأليف: عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي (ت٧٣٥هـ).

٦ – (شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ والتَّصْحِيحِ لِمُشْكِلاتِ الجَامِعِ الصَّحِيحِ) لمحمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) وهو ملاحظات لغوية ونحوية عنت له أثناء مقابلته لمخطوطات البخاري مع الإمام اليونيني رحمه الله

٧ – (العَقْدُ الجَلِيُّ في حلِّ إشكال الجامع الصحيح للبخاري) لأحمد بن أحمد الكردي (ت٧٦٣هـ).

٨ – (التنقيح في شرح الجامع الصحيح) لمحمد بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ).

٩ – (الراموز على صحيح البخاري) لعلي بن محمد اليونيني (ت٧٠١هـ).

١٠ – (التوضيح شرح الجامع الصحيح) لعمر بن علي بن الملقن (ت:٨٠٥هـ) ، في نحو عشرين مجلداً.

١١ – (الإفهام شرح صحيح البخاري) لعبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني (ت٨٢٤هـ).

١٢ – (عمدة القاري) لمحمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ) وهو مطبوع.

١٣ – شرح القاضي أبي بكر بن عبد الله بن العربي المالكي الحافظ (ت٥٤٣هـ).

١٤ – شرح الحافظ مغلطاي بن قليج التركي المصري الحنفي (ت٧٩٢هـ).

١٥ – (الكواكب الدراري) للعلامة شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن سعيد الكِرماني، وهو شرح مفيد، جامع لفرائد الفوائد، وزوائد العوائد.

المبحث الرابع: الكتب المصنفة حول " فتح الباري" ومقدمته هدي الساري:

قد أَلِّفت بحوث ورسائل ومؤلفات كثيرة تخدم فتح الباري على وجه الخصوص، وتثني بهدي الساري تبعًا لا استقلالاً. وإن هذه الكتابات المتكاثرة المتوافرة لتدل على بالغ الحفاوة بهذا السِّفْر الجليل، وعظم مكانته بين علماء الأمة في القديم والحديث.

وأول ما أبدأ به ذِكْر المؤلفات التي تناولت هذا الكتاب الضخم باختصاره وتهذيبه لتذليله لمن تَقْصُر همته، أو تعجز أهليته عن قراءته جزْدًا بكامله.

وقد وقفت على عشرة مختصرات لهذا الكتاب، هي كما يلي:

١. فأول من اختصره مؤلفه نفسُه، ولكن هذا المؤلَّف في عداد المفقود، لعل الله أن ييسر وِجْدانه.

٢. الشيخ أبو الفتح المراغي، المتوفى سنة ٨٥٩هـ، وسماه: (تلخيص أبي الفتح لمقاصد الفتح).

٣. الشيخ قطب الدين الخيضري، المتوفى سنة ٨٩٤ هـ، وسماه: (المنهل الجاري).

٤. الشيخ أبو عبد الله الرصاع الأنصاري التونسي، المتوفى سنة ٨٩٤ هـ.

٥. الشيخ العريشي اليمني ثم المكي الشافعي، المتوفى سنة ١٠٦٠ هـ.

٦. الشيخ علي بن عبد الله الجلال اليمني المتوفى سنة ١٢٤٠هـ.

٧. الشيخ العلامة صديق حسن خان، المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ. وقد سمى مختصره: (عون البارئ). وهو إضافة على طوله لم يَكْمُل.

٨. الشيخ فيصل المبارك، المتوفى سنة ١٣٧٦هـ، وسماه: (لذة القارئ).

٩. إتحاف القاري باختصار فتح الباري. خمسة مجلدات. طبع دار ابن الجوزي.

١٠. اختصار فتح الباري. طبع مكتبة زهران. اختصره الشيخ عبد الرؤوف سعد، وزهران.
تلك عشرة كاملة، ولكن هذه المختصرات العشرة الآنفة الذِّكر لا يوجَد منها ما هو مطبوع إلا الأربعة الأخيرة – فيما أعلم – والله المستعان.

أما الكتب التي تناولت الفتح من جوانب جزئية أخرى فهي كما يلي:

١. قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة عند ابن حجر في فتح الباري. نادر السنوسي العمراني – ماجستير – الجامعة الإسلامية ١٤١٩هـ.*

٢. قواعد مصطلح الحديث في فتح الباري (من كتاب بدء الوحي إلى كتاب الجنائز).
أمل إسماعيل الصيني – ماجستير – كلية التربية للبنات بمكة– ١٤٢٠هـ.
وهذان سبق ذكرهما قريبًا، مع الكتب المؤلفة في القواعد الحديثية.

٣. توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري. حافظ ثناء الله الزاهدي.

٤. فتح الباري في تخريج أحاديث البخاري – تأليف سيدي محمد الحسنى المراكشي من ملوك الغرب توفي سنة ١٢٠٤هـ(١).ولم أره مطبوعًا.

٥. منهج ابن حجر في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري. تاليف: محمد إسحاق كندو – رسالة ماجستير. الناشر: الرشد.

٦. الأحاديث التي حكم عليها ابن حجر في فتح الباري، من كتاب الوضوء الى آخر كتاب الصلاة. تأليف: عبد الرحمن الصاعدي. الناشر:دار البخاري.*

٧. تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري، ومقارنة كلامه بما قاله في تقريب التهذيب.تأليف: نبيل منصور البصارة.الناشر:دار الدعوة.الكويت ١٤٠٧هـ.*

٨. منهج الحافظ ابن حجر في فتح الباري. تأليف: جميل الشوادفي – رسالة دكتوراه.*

٩. منهج الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، مع تحقيق أول كتاب الصلاة الى نهاية باب المرأة تطرح على المصلي شيئًا من الأذى. عبد الله الجعيثن – رسالة دكتوراه.*

---

(١) إيضاح المكنون (٢/١٦٠)

١٠. القواعد الأصولية المتعلقة بباب الحكم، والمباحث اللغوية والتطبيق عليها من كتاب فتح الباري.تأليف: أحمد فرحان الإدريسي – رسالة دكتوراه.*

١١. الروايات التاريخية في فتح الباري في عصر الخلافة الراشدة والدولة الأموية تحقيق ودراسة: يحيى إبراهيم اليحيى – رسالة دكتوراه.*

١٢. السيرة النبوية في فتح الباري. جمع وتوثيق: محمد الأمين محمود الشنقيطي – رسالة دكتوراه.الناشر: دار ابن حزم.*

١٣. معجم المصنفات الواردة في فتح الباري. تأليف: مشهور بن حسن سلمان.دار الهجرة ١٤١١هـ

١٤. تراجعات ابن حجر في فتح الباري. تأليف:مشهور بن حسن سلمان.مكتبة الخراز. جدة ١٤١٨هـ.

١٥. عقيدة التوحيد في فتح الباري. أحمد بن عصام الكاتب. طبع دار الآفاق ١٤٠٣هـ.*

١٦. غبطة القاري في بيان إحالات فتح الباري لأبي صهيب العدوي. الناشر: مكتبة ابن تيمية، والعلم بجدة.

١٧. الروايات التفسيرية في فتح الباري – جمعا ودراسة. عبد المجيد الشيخ عبد الباري ، رسالة: دكتوراه. تاريخ المناقشة١٤١٩هـ.

١٨. موارد ابن حجر العسقلاني في علوم القرآن من كتاب فتح الباري. محمد أنور صاحب ابن محمد عمر. رسالة: ماجستير. تاريخ المناقشة: ١٤١٤ هـ.*

١٩. تعليق على فتح الباري للشيخ المحدث عبد الله الدويش (ت:١٤٠٨هـ). واشتمل أغلب التعليق على جانب العقيدة.

٢٠.لمحات أصولية عند المحدثين: فتح الباري نموذجًا. الطيب كرييان.٢٠٠٥ نال بها درجة الدكتوراه.*

٢١. الفوائد المنتقاة من فتح الباري وكتب أخرى. للشيخ عبد المحسن العباد. طبع مكتبة العلوم والحكم. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢٢. الفوائد المنتقاه من فتح الباري محمد العوشن. طبع دار العاصمة ١٤١٦هـ.

٢٣. إتحاف القاري بسد بياضات فتح الباري، تأليف: الشيخ أبي الأشبال أحمد شاغف.دار الوطن للنشر.*

٢٤. اختصار فتح الباري. صدر عن مكتبة زهران. اختصره واعتنى به الشيخ عبد الرؤوف سعد، وزهران.*

٢٥. التنبيه على المخالفات العقدية في فتح الباري. علي الشبل. الناشر: دار الوطن.

٢٦. مبتكرات اللآلي والدرر في المحاكمة بين شرحَي العيني وابن حجر.عبد الرحمن البوصيري (ت ١٩٣٥م).*

٢٧. أنيس الساري في تخريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر في فتح الباري(١١ مجلدًا) .تأليف: نبيل البصارة. مؤسسة الريان. طبع عام ١٤٢٦هـ.*

٢٨. ابن حجر ومقدمته (هدي الساري). محمد الزعايري. رسالة دكتوراه لم تطبع.

٢٩. تعليقات على فتح الباري. الشيخ عبد الله الدويش رحمه الله.

٣٠. رسالة الأخطاء الأساسية في توحيد الألوهية الواقعة في فتح الباري. عبد الله بن سعدي الغامدي.

٣١. تعليقات سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله على المجلدات الثلاثة الأولى من الفتح.

٣٢. التنبيهات على الأخطاء العقدية في فتح الباري. د.علي الشبل.

٣٣. نفحة المسك الداري لقارئ صحيح البخاري. ابن الحاجّ المالكي، وهو عبارة عن نظم لـ ((هدي الساري)). ولم يطبع هذا الكتاب. وستأتي الإشارة إليه وإلى مؤلفه.

٣٤. موسوعة الحافظ ابن حجر العسقلاني الحديثية. جمع وليد الزبيري، وإياد القيسي، وآخرين. طبع دار الحكمة ببريطانيا.

الفصل الثالث

القواعد والضوابط الحديثية من خلال (هَدْي السَّارِي)

المبحث الأول:قواعد عامة، مرتَّبة على أبواب مصطلح الحديث:

الخَبَر المقبول:

١. التخريج عمن لم يُتَكلَّم فيه أصلاً أولى من التخريج عمن تُكُلِّم فيه، وإن لم يكن ذلك الكلام قادحًا.[١] أو: **ما قلَّ الانتقاد فيه أرجح مما كَثُرَ.**[٢]

وهذه قاعدة عامة، ليست في تخريج الحديث فحسب؛ بل في جميع الفنون، والعلاقات، وسائر شؤون الحياة.

٢. الوَهْم اليسير لا يلزم منه القدح في صحة الحديث[٣].

وقال ابن حجر: (ما حُكِم في حديثٍ ما بوهْمٍ في بعض رجاله؛ فمنه ما يؤَثِّر ذلك الوهم قَدْحًا، ومنه ما لا يؤثر)[٤]. والوهم اليسير ليس بمؤَثِّر قَدْحًا.

فلا يُحكَم -إذًا- على كل وَهْمٍ بحكم عام؛ بل يؤخَذ بالقرائن التي تحتَفُّ بهذا الوهم، قبولاً ورَدًّا.

٣. لا يُعنى بالجَوْدة «إذا أُطلقت» إلا جَوْدة الأسانيد، كما هو المتبادر إلى الفهم، من اصطلاح أهل الحديث.[٥]

وهذا اصطلاح المتأخرين من المحدثين؛ فإنهم: (يطلقون مصطلح «جيد» على الحديث الحسن بنوعيه، وقد يطلقونه على صحيح فيه كلام يسير).[٦]

---

(١) مقدمة الفتح - (ص ٩)

(٢) المقدمة (ص١٠)

(٣) المقدمة (ص ٣٥٠)

(٤) المقدمة (ص ٣٤٦)

(٥) المقدمة (ص ٨)

(٦) الحديث الجيد عند أهل السنن الأربعة – د. عبد الوهاب الزيد (ص ٤٤). وانظر لسان المحدثين - (٢١٧/٣)

وأما المتقدمون؛ فقد أشار جماعة من أهل العلم أنهم يريدون به تدليس التسوية، ويسمونه تجويدًا، فيقولون جوَّده فلان، أي ذكر مَنْ فيه من الأجواد وحَذَف غيرهم.[١]

قال السخاوي: (وصورته: أن يروي المدلِّس حديثًا، عن شيخ ثقة، بسند فيه راوٍ ضعيف، فيحذفه المدلس من بين الثقتين، اللذين لقي أحدهما الآخر، ولم يُذكَر أوَّلُهما بالتدليس، ويأتي بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد كله ثقات)[٢].

٤. الحديث الصحيح على قسمين: صحيح لذاته، وصحيح لغيره.

ولما قال الإمام أحمد في «هشام بن حسان»[٣]: ما يكاد يُنْكِر عليه أحد شيئًا؛ إلا وجدتُ غيره قد حدَّث به؛ قال ابن حجر بعده: (فهذا يؤيِّد ما قرَّرْناه في علوم الحديث؛ أن الصحيح على قسمين، والله أعلم)[٤].

والقسمان؛ إما لذاته، أو لغيره. ويريد الحافظ ابن حجر – هنا – أن يوضح أن كلام الإمام أحمد يؤيد كون الحديث إذا رواه خفيف الضبط، وقد جاء من غير طريق فهو الصحيح لغيره – وسيأتي الكلام قريبًا الكلام في تعريفه.

وأما الصحيح لذاته فقد قال ابن حجر في تعريفه: (هو الحديث الذي يتَّصل إسناده، بنقل العدل، التام الضبط، أو القاصر عنه، إذا اعتَضَد عن مثله إلى مُنتهاه، ولا يكون شاذًا، ولا مُعَلَّلاً. وإنما قلتُ ذلك؛ لأنني اعتبرْتُ كثيرًا من أحاديث الصحيحين، فوجدتُها لا يتِمُّ الحكم عليها بالصحة إلا بذلك)[٥].

---

(١) فتح المغيث للسخاوي (١٩٤/١) وتدريب الراوي للسيوطي (٢٢٦/١) وإتحاف ذوي الرسوخ للشيخ حماد الأنصاري(ص ٣) وتوجيه النظر طاهر الجزائري(٥٦٩/٢) دار المعرفة ، بيروت .

(٢) فتح المغيث - (١٩٤/١)

(٣) هشام بن حسان الأزدي، أبو عبد الله. روى عن حميد بن هلال والحسن البصري. وعنه الحمادان والسفيانان. وقال ابن سيرين: هشام منَّا أهل البيت. مات سنة ثمان وأربعين ومائة. التهذيب (٣٢/١١)

(٤) المقدمة - (ص ٤٤٨)

(٥) النكت على ابن الصلاح (ص ٤١٧). وقد مثَّل له بمثالين، أكتفي بأحدهما، فقال:(حديث أُبَيّ بن العباس ابن سهل بن سعد عن أبيه عن جده ﷺ في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم. وأُبَيٌّ – هذا- قد ضعفه؛ لسوء حفظه أحمد بن حنبل وابن معين والنسائي، ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن؛ أخرجه ابن ماجه من طريقه. وعبد المهيمن – أيضًا - فيه ضعف، فاعتضد. وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام، فلهذه الصورة المجموعية حَكَم البخاري بصحته).

(وهذا الذي قاله الحافظ ابن حجر هو الحق، الذي يتأيَّد بعمل النقاد عمومًا، وبصنيع الإمامين: البخاري ومسلم، في صحيحيهما خصوصًا؛ إذ لا فَرْق عندهم في التصحيح بين حديث الثقة، والصدوق، والضعيف، إذا أصاب كل منهم فيما رواه، غير أن الفَرْق بينهم هو: تفاوُت نسبة الصواب والخطأ في المرويات)[١].

وإنما يقال: لِذَاته (لأن صحته ناشئة من نفسه دون إضافة شيء، أما الصحيح لغيره؛ فهو الحديث الحسن الذي ارتقى بمتابِع، أو شاهد)[٢]. أو كما قال ابن الحنبلي الحلبي[٣]: (فإن تعدَّدَتْ طُرق الحسن لذاته؛ بمجيئه من طريق آخر أقوى، أو مُساوِيْهِ، أو طُرُق أخرى، ولو مُنْحَطَّة؛ فهو الصحيح لغيره)[٤].

وهذا التعريف منضبط، إلا قوله: (ولو مُنْحَطَّة)؛ فإنها عبارة موهِمة، ولو زاد عليها قوله: «قابلة للانجِبار»؛ لكان أضبَطَ لها، وأبْعَدَ عن الإيهام.

ولذا ما أحسن ما قاله ابن حجر، وأقرَّه عليه عبد الحق الدهلوي[٥] في حَدِّهما للصحيح لغيره، بما: (كان فيه نوع قصور، ووُجِدَ ما يَجْبُر ذلك القصور؛ من كثرة الطرق)[٦].

طُرُق التحَمُّل والأَدَاء

٥. **الرواية بالمناوَلة[٧] صحيحة مقبولة.**[٨]

---

(١) علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد – (ص ٢٥)

(٢) محاضرات في علوم الحديث. د. ماهر ياسين الفحل(ص ٣) كلية العلوم الإسلامية – جامعة الأنبار.

(٣) محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي، رضي الدين ابن الحنبلي. ولد سنة تسعمائة وثمان.مؤرخ، من علماء حلب. له نيِّف وخمسون مصنفًا، منها تاريخ حلب. توفي سنة تسعمائة وإحدى وسبعين. الأعلام للزركلي(٣٠٢/٥).

(٤) قفو الأثر (ص ٤٩) الناشر : مكتبة المطبوعات الإسلامية — حلب. الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ. تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة.

(٥) عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي الحنفي. ولد سنة تسعمائة وتسع وخمسين.محدث الهند في عصره. جاور في الحرمين الشريفين أربع سنوات. بلغت مصنفاته مائة، بالعربية والفارسية. منها: ثبت بمشايخه، ومقدمة في أصول الحديث. توفي سنة ألف واثنتين وخمسين. الأعلام (٢٨٠/٣)

(٦) نزهة النظر (ص ٩)، ومقدمة في أصول الحديث (ص ٥٩) تحقيق : سلمان الحسيني الندوي. الناشر : دار البشائر الإسلامية – بيروت — لبنان. الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ.

(٧) المناولة؛أعلاها: أن يدفع إليه سماعه،ويجيز له روايته. المختصر في أصول الحديث للجرجاني(٦/١)

(٨) المقدمة (ص ٣٥٦)

ولذا قال ابن معين[١] في حفص بن مَيْسرة[٢]: (ما أحسنَ حاله! إن كان سماعه كله عَرْضًا. كأنه يقول: إن بعضه مناوَلة)[٣].

٦. **الرواية بالمكاتَبة[٤] صحيحة مقبولة.[٥]**

وهي من أقوى طرق التحمل والأداء، ولا سيما إذا اقترنت بما بعدها.

٧. **الرواية بالإجازة[٦] صحيحة مقبولة.**

مثاله: أبو اليمان الحكم بن نافع[٧] اعتمده البخاري، وروى عنه الكثير. وتكلم بعضهم في سماعه من شعيب[٨] فقيل: إنه مناولة، وقيل: إنه إذن مجرد. وقد نقل ابن حجر، أن أبا اليمان – نفسه – قال: (ليس هو مناولة؛ المناولة لم أخْرِجها لأَحَد). ثم علَّق على ما نَقَل؛ فقال: (إن صحَّ ذلك؛ فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة، إلا أنه كان يقول في جميع ذلك: أخبرنا. ولا مشاحَحَة[٩] في ذلك، إن كان اصطلاحًا له)[١].

---

(١) يحيى بن معين بن عون، إمام الجرح والتعديل. روى عن عبد السلام بن حرب وعبد الله بن المبارك ووكيع وغندر. وعنه البخاري ومسلم وأبو داود. تهذيب التهذيب (٢٤٦/١١)

(٢) حفص بن ميسرة العقيلي أبو عمر الصنعاني. روى عن زيد بن أسلم وموسى بن عقبة. وعنه ابن وهب وسعيد ابن منصور. توفي سنة مائة وإحدى وثمانين. تهذيب التهذيب – (٣٦٠/٢)

(٣) المقدمة – (ص ٣٩٦)

(٤) المكاتبة: أن يكتب مسموعه، جميعه أو بعضه لغائب أو حاضر بخطه أو يأذن له بكتبه له وقد تقترن بالإجازة.أ.هـ. من الحطة (ص ١٢١) دار الكتب التعليمية ١٤٠٥هـ- بيروت. وقال في غرر الفوائد (ص ٣٢١) تحقيق : محمد خرشافي – مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة. الطبعة الأولى ، ١٤١٧: (هي مقطوعة من طريق السماع متصلة من طريق المكاتبة). قال الخطيب في الكفاية (٢١٠/٣) مصورة عن الطبعة الهندية، المكتبة العلمية. المدينة النبوية : (المناولة أرفع من المكاتبة؛ لأنها إذن ومشافهة لمعين).

(٥) المقدمة (ص ٣٦٠)

(٦) الإجازة لها أنواع أولها: أن يجيز لمعين في معين، مثل أن يقول " أجزت لك الكتاب الفلاني.
النوع الثانى: أن يجيز لمعين. في غير معين، كأن يقول: " أجزت لك جميع مسموعاتي. مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٠) تحقيق د. نور الدين عتر، المكتبة العلمية. بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

(٧) الحكم بن نافع البهراني، مولاهم أبو اليمان الحمصي روى عن شعيب بن أبي حمزة وحريز بن عثمان. وعنه البخاري وأحمد بن حنبل وأبو حاتم ويحيى بن معين. مات سنة مائتين واثنتين وعشرين.التهذيب (٣٧٩/٢)

(٨) شعيب بن أبي حمزة واسمه دينار، أبو بشر الحمصي. روى عن الزهري وأبي الزناد وابن المنكدر. وعنه ابنه بشر وبقية بن الوليد ومسكين بن بكير وأبو اليمان.مات سنة اثنتين وستين ومائة.التهذيب(٣٠٧/٤)

(٩) كذا رأيتها في جميع الطبعات التي وقفت عليها!.والأصوب – والله أعلم-:مشاحَّة؛ لأني تتبعت تصريف الكلمة في

٨. **الرواية بالوِجادة[٢] صحيحة مقبولة.[٣]**

وهي أضعف من المكاتبة والمناولة والإجازة.

٩. **شرط المكاتبة هو من المكاتب إلى المكتوب إليه فقط[٤].**

١٠. **من صور الوِجادة أن كل من عَرَفَ الخطَّ روى به، ولو لم يُقصَد بالكتابة إليه[٥].**

١١. **الإسناد المُعَنْعَن[٦] له حكم الاتصال، إذا تعاصر المُعَنْعِن ومن عَنْعَنَ عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما، إلا إن كان المعنعِن مدلِّسًا[٧].[٨]**

١٢. صرح الخطيب[٩] وغيره بأن: **لفظ «قال» لا يُحمَل على السماع، إلا ممن عُرف من عادته أنه لا يُطلق ذلك إلا فيما سمع.[١٠]**

ولذا قال الزركشي: (يستدل بذلك على صحة ما روَى مرسلاً، وهذا من أحسن ما يقال في المرسَل، وهذا مبني على أن: رواية الثقة عن غيره تعديل له، إذا كان من عادته ألا يروي إلا عن ثقة، وهو أصح الأقوال)[١١].

١٣. **إذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه، ليعرف إن كان من جملة مسموعه، فحدثه به أولاً، «فهذا سائغ، ولا» يكون بذلك كذابًا[١].**

كتب اللغة، فلا يَذكرون إلا تضعيف الحرف مدغمًا؛ هكذا: مشاحَّة. وانظر مثلاً:المعجم الوسيط (٩٨٣/١) الطبعة الثالثة، د.ت

(١) المقدمة – (ص ٣٩٦)

(٢) الوجادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث، يرويها بخطه، ولم يلْقه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة، ولا نحوها. مقدمة ابن الصلاح – (ص ١٠١)

(٣) المقدمة (ص ٣٦٠)

(٤) المقدمة (ص ٣٦٠)

(٥) المقدمة (ص ٣٦٠)

(٦) المُعَنْعَن: هو ما يقال في سنده: فلان عن فلان. من المختصر في أصول الحديث، للشريف الجرجاني (ص ٣)

(٧) المُدَلِّس: ما رواه الرجل عن آخَر ولم يَسمعه منه، أو لم يُدركه. الموقظة للذهبي (ص ٨)

(٨) السابق (ص١٠). وفي الباعث الحثيث لابن كثير (ص ٧) مكتبة المعارف ، الرياض ، ط١/١٩٩٥ م : (قال ابن الصلاح: والصحيح الذي عليه العمل: أن الإسناد المعنعن متصل محمول على السماع، إذا تعاصروا، مع البراءة من وصمة التدليس).

(٩) أي البغدادي، وقد سبقت ترجمته ص١٣٧.

(١٠) المقدمة (ص ١٤)

(١١) النكت على مقدمة ابن الصلاح – (٤٧٠/١)

مثاله: في ترجمة الحسن بن مُدْرِك[٢] ذكر ابن حجر قول أبي عبيد الآجُرِّي[٣] عن أبي داود: (كان كذابًا؛ يأخذ أحاديث فهد بن عوف[٤] فيَقْلِبُها على يحيى بن حماد[٥].ثم تعقَّب هذا الجرح، وأنه غير مؤثر؛ فقال: (إن كان مستنَد أبي داود في تكذيبه هذا الفعل فهو لا يوجب كذبًا؛ لأن يحيى بن حماد، وفهد بن عوف-جميعًا - من أصحاب أبي عوانة. فكيف يكون بذلك كذَّابًا؟! وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم، ولم يَذْكُرا فيه جرحًا، وهُما ما هُما في النقد!)[٦]

ثُم ثَمَّت أمرٌ آخر، وهو أن في رواية الآجُرِّي عن أبي داود أوهامًا، ولعل هذا منها. وهذه الأوهام قد نبَّه على شيء منها بعض المحققين المعتنين بالكتب الحديثية[٧].

١٤. الراوي إذا حَدَّث من كتاب،فضَبَطَ؛ فلا يقدح فيه إذا حدَّث من حفظه فأخطأ:

---

(١) المقدمة - (ص ٣٩٥)

(٢) الحسن بن مُدْرك السدوسي، أبو علي. روى عن يحيى بن حماد.وعنه البخاري والنسائي. التهذيب(٢/٢٧٧)

(٣) لم أجِدْ له ترجمة مستقلة! غير أن المزي وابن حجر قالا عنه،ضمن ترجمتهما لشيخه أبي داود:(أبو عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجري، الحافظ، راوي المسائل عنه). تهذيب الكمال (١١/٣٦١) تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة. بيروت، الطبعة الأولى١٤١٣هـ وتهذيبه (٤/١٥٠) ونقل د. محمد لطفي الصبَّاغ في رسالة: ((أبو داود. حياته وسننه)) (ص ١٥) أن ابن كثير سماها (أسئلة في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل، ووصفها بأنها مفيدة).

(٤) فهد بن عوف، اسمه زيد. روى عن الحمادان. وعنه أبو حاتم. مات سنة تسع عشرة ومائتين. لسان الميزان(٤/٤٥٥).

(٥) يحيى بن حماد. عن أبي عوانة وشعبة.وعنه البخاري والكوسج. مات سنة خمس عشرة ومائتين.التهذيب(١١/١٧٥)

(٦) المقدمة - (ص ٣٩٥)

(٧) قد نبَّه ابن حجر إلى وَهْمٍ عند الآجرِّي هذا؛ ولم يُقِرَّه عليه؛ فقد قال في المقدمة (ص ٤٦٣) عن عبد العزيز بن عبد الله الأويسي: (لم يصحَّ أن أبا داود ضعَّفه).

وممن نبَّه على أوهام الآجري الباحثون محققو فتح الباري لابن رجب (٤/٤٤٨)؛ فقد قالوا في موضع مشكل: (ولا يُستبعَد أن يكون الخطأ ههنا من الآجرِّي نفسه- على أبي داود؛ فقد جُرِّب عليه الوهم في روايته عن أبي داود — وليس هذا موضع ذِكْرها - فإلْزاق الوهم به أولى). وقال الشيخ طارق عوض الله في تحقيقه لمنتخب ابن قدامة من العلل للخلال(ص٢١٨) دار الراية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ :(وقع في تهذيب الكمال(١٠/٣٧٧) في ترجمة سعيد بن جمُهان:((قال أبو عبيد الآجرِّي، عن أبي داود: ثقة..إنما يُخاف ممن فوقه، وسمى رجلاً- يعني سفينة)) كذا! وفيه نظر؛ فَسَفينة صحابيٌ، لا يُخاف من مثله، ولعل هذا تخليطٌ من الآجري). مُستفاد من بحث قيِّم في موقع (ملتقى أهل الحديث).

وهذه القاعدة مسَلَّمة، ولها أمثلة كثيرة، بل يدخل فيها عدد من الأئمة الثقات، الذين روى لهم، أو عنهم البخاري.

وممن ذَكَرهم الحافظ ابن حجر في الهدْي ما يلي:

١. عبد الواحد بن واصل[١].
٢. عبد العزيز بن محمد الدراوَردي[٢].
٣. معتمر بن سليمان التَّيمي[٣].
٤. هشام بن عمار الدمشقي[٤].
٥. همام بن يحيى البصري[٥].
٦. يحيى بن أيوب المصري[٦].
٧. يونس بن يزيد الأَيْلي[٧].

الخبر المردود:

المعلَّق:

١٥. التعليق: ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد.[٨]

١٦. صيغتا الجزم والتمريض[٩] **في الحديث المعلق معتبرتان، ولا ينبغي الجزم بشيء ضعيف منهما**؛ لأنهما صيغتان تقتضيان صحته عن المضاف إليه، فلا ينبغي أن تُطْلَقا إلا فيما صح).[١٠]

---

(١) المقدمة – (ص ٤٢١) روى عن ابن عون.وعنه أحمد وأبو خيثمة. ولد سنة تسعين ومائة. التهذيب (٣٩٠/٦)

(٢) المقدمة (ص ٤١٩) أصله من قرية يقال لها دراورد. روى عن زيد بن أسلم. وعنه شعبة. التهذيب(٣١٥/٦)

(٣) المقدمة (ص ٤٤٤) روى عن حميد الطويل.وعنه الثوري. مات سنة سبع وثمانين ومائة.التهذيب(٢٠٤/١٠)

(٤) المقدمة(ص ٤٤٨) روى عن معروف الخياط.وعنه أبو داود.مات سنة خمس وأربعين ومائتين.التهذيب(٤٦/١١)

(٥) المقدمة – (ص ٤٤٩) روى عن عطاء بن أبي رباح.وعنه الثوري وأبو داود. التهذيب – (٦٠/١١)

(٦) المقدمة – (ص ٤٥٠) روى عن حميد الطويل.وعنه شيخه ابن جريج والليث. التهذيب – (١٦٤/١١)

(٧) المقدمة(ص ٤٥٥) روى عن الزهرى.وعنه جرير والليث.توفي سنة تسع وخمسين ومائة.التهذيب(٣٩٥/١١)

(٨) المقدمة (ص ١٤)

(٩) صيغة التمريض هي التي تدل على الشك في صحته، نحو: يُروى، أو يُذكر، أو نُقلَ، أو قيل.أ.هـ. من محاضرات في علوم الحديث، د. ماهر الفحل (ص ١٤)

(١٠) بتصرف من المقدمة (ص ١٦) وقال:هاتان الصيغتان قد نقل النووي اتفاق محققي المحدثين على اعتبارهما.

١٧. التعاليق المرفوعة الموصولة تلتحق بالمتابعات؛ لالتحاقها بها في الحكم.[١]

المنقطع:

١٨. المنقطع[٢] **من قسم الضعيف، والضعيف لا يعل الصحيح**[٣]. وقال أيضًا: **(لا يُعَلُّ الصحيح بالمرجوح)**[٤].

١٩. المتصل أقوى من«المنقطع» إذا اشترك كل من رواتهما في العدالة والحفظ[٥].

٢٠. إذا ثبت عدم سماع الراوي الثقة من الثقة؛ فيجوز ذِكْرُ حديثه مقرونًا بالمتصل سماعًا، الصحيحِ سنَدًا، فإن لم يكن مقرونًا فيُعَلَّق.

المضطَرِب:

٢١. لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف[٦].

ويؤكد هذا ابن حجر في النكت على ابن الصلاح، فيقول: (فحديث لم يختلف فيه على رواية – أصلاً – أصح من حديث اختلف فيه في الجملة، وإن كان ذلك الاختلاف في نفسه يرجع إلى أمر لا يستلزم القدح)[٧].

وهذا حق؛ إذ لو اعتُبِر الخلاف في كل راوٍ ومَرْويٍّ لما سَلِمَ لنا شيء.

وما أصدق قول القائل في مثل هذا[٨]:

---

(١) المقدمة (ص ١٧)

(٢) المنقطع: هو ما سقط منه قبل الوصول إلى الصحابي واحد؛ بل ولو سقط منه أكثر من واحد، مع عدم التوالي. انظر التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر للسخاوي (ص ٣٨) تحقيق : عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري. مكتبة أصول السلف – السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ .

(٣) مقدمة الفتح (ص ٣٤٥)

(٤) المقدمة (ص ٣٤٧)

(٥) المقدمة (ص ٨)

(٦) المقدمة (ص ٣٤٦)

(٧) (٨١٠/٢)

(٨) قائل هذا البيت المشهور لفظه، المجهول قائله، هو: العلامة أبو الحسن ابن الحصَّار، ضمن منظومة له في علوم القرآن؛ وقد ذكرها في كتابه الناسخ والمنسوخ. وقد نقلها السيوطي في الإتقان(٤٤/١) المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة : ١٣٩٤هـ.

ولـيس كـلُ خِـلاف جـاء معتبَـرًا إلا خلافًـا لـه حَـظٌّ مـن النظَـرِ

٢٢. الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب اضطرابًا إلا بشرطين:

١- استواء وجوه الاختلاف؛ فمتى رَجَح أحد الأقوال قُدِّم.ولا يُعَلُّ الراجح بالمرجوح.

٢- أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، ويغلب على الظن: أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعَينهِ، فحينئذ يُحْكَم على تلك الرواية وَحْدها بالاضطراب، ويُتَوَقَّف عن الحكم بصحة ذلك الحديث.

٢٣. إذا وُصِف الحديث بأنه مضطرب، فقد يزول اضطرابه إذا عُرف مَنْشَؤُه؛ لأن الحديث لا يُعَلُّ بمجرد الاختلاف.

وما أكثر ما يندرج تحت هذا الضابط من مسائل، وإلا لو حُكِمَ على كل اختلاف في حديث بأنه مضطرب، لأُسْقِطَتْ أحاديثُ أصول.

ولأضرب مثالاً على الاضطراب الممْكِن زوالُه: يحصل إمكان نفي الاضطراب عن الحديث، إذا كان فيه راوٍ مبهَم؛ بأن يفسَّر المبهم.

المرسَل:

٢٤. اتفق المحدثون على أن مرسَل الصحابي في حكم الموصول[١].

قال ابن حجر: (وكم في الصحيح من مرسل صحابي!. وقد اتفق الأئمة قاطبة- على قبول ذلك، إلا من شذَّ؛ ممن تأخر عصره عنهم، فلا يُعْتَدُّ بمخالفته)[٢].

٢٥. إذا صَحَّ أصل الحديث صَحَّ قول مَن وصَلَه[٣].

قالها ابن حجر بنصِّها، عندما أخرج البخاري حديث عمر، لما أصاب جاريتين من سبي حنين. وفيه أن نافعًا أرسله عن عمر، ثم بين البخاري الخلاف فيه، وأنه جاء بإسناد آخر عن نافع عن ابن عمر[٤]...قال:(وقد قدمنا: أنه في مثل هذا يَعتمِد على القرائن)[١]

---

(١) بتصرف يسير من المقدمة (ص ٣٤٩)

(٢) المقدمة (ص ٣٧٦)، والباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث - (٦/١).

(٣) المقدمة (ص ٣٦٢)

(٤) أخرجه البخاري في " صحيحه "كِتَابٌ: فَرْضُ الْخُمُسِ بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْخُمُسِ. رقم ٣١٤٤ ومسلم.كِتَابٌ: الْأَيْمَانُ بَابٌ: نَذْرُ الْكَافِرِ، وَمَا يَفْعَلُ فِيهِ إِذَا أَسْلَمَ رقم

٣٥. وَصْل المرسَل إنما يُقضى بصحة إسناده، إذا وُجِد الضبط والعدالة في رجاله:

مثاله: قول البخاري: (ويُذكَر عن بلال أنه جعل إصبعيه في أذنيه)[٢].

فهذا –كما ترى – حديث مرسل، علَّقه البخاري، فلم يجزم به. وساق له ابن حجر طُرُقًا تقضي بصحة إسناده، وخلاصة ما قاله رحمه الله: (وصله ابن ماجة[٣] من حديث سعد القَرَظ[٤]، وصححه الحاكم[٥] مع ضعف إسناده، وَوَصَله سعيد بن منصور[٦] من حديث بلال، وإسناده ضعيف ومنقطع أيضًا، لكن عند أبي داود[٧] في السنن، والطبراني في مسند الشاميين[٨]، وصححه ابن حبان[١]، من طريق عبد الله الهوزني[٢] قال: لقيت بلالاً... فذَكَر حديثًا طويلاً، فيه: قال بلال: فجعلت إصبعيَّ في أُذُني، فأذنْتُ.

٦-١٦٥٦

(١) المقدمة – (ص ٣٦٢)

(٢) فتح الباري– تعليق ابن باز (١١٤/٢) باب رقم ١٩.

(٣) سنن ابن ماجه – باب السنة في الأذان (٢٣٦/١) برقم: ٧١٠. وابن ماجه هو: محمد بن يزيد بن ماجه أبو عبد الله القزويني. ولد سنة تسع ومائتين. سمع هشام بن عمار ودُحيمًا. روى عنه أبو الحسن علي القطان. قال أبو زرعة الرازي طالعت كتاب أبي عبد الله ابن ماجه فلم أجد فيه إلا قدرًا يسيرًا مما فيه شيء، وذكر قريب تسعة عشر أو كلاما هذا معناه. مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين. تاريخ دمشق – (٢٧٢/٥٦) دراسة وتحقيق : محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

(٤) هو الصحابي سعد بن عائذ المؤذن، مولى عمار بن ياسر، المعروف بسعد القَرَظ؛ لأنه اتجر في ورق شجر القرظ، فربح فلزم التجارة فيه. جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنًا بقباء، فلما ترك بلال الأذان نقله أبو بكر إلى المسجد النبوي فلم يزل يؤذن فيه إلى أن مات، وتوارث عنه بنوه الأذان فيه، إلى زمن مالك.الاستيعاب لابن عبد البر(١٧٨/١) طبعة دار صادر ، بهامش الإصابة .

(٥) المستدرك – (٧٠٣/٣) برقم: ٦٥٥٤. ط دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤١١ هـ . والحاكم هو: محمد بن عبد الله ابن حمدويه،أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. له المستدرك.ولد في إحدى وعشرين وثلاثمائة.تفقه على ابن أبي هريرة والصعلوكي.وعنه البيهقي.توفي فجأة سنة خمس وأربعمائة. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٨/١)

(٦) سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان، صاحب السنن. سمع مالكًا، والليث بن سعد. وعنه أحمد ومسلم. قال حرب: أملى علينا عشرة آلاف حديث من حفظه.مات سنة سبع وعشرين ومائتين.تذكرة الحفاظ (٤١٦/٢)

(٧) سنن أبي داود (١٨٧/٢) برقم: ٣٠٥٥، لكن ليس فيه: وضع الأصبع في الأذن. وأبو داود هو: سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني؛ أحد حفاظ الحديث وعِلَلِه. جمع"السنن"وعرضه على أحمد فاستحسنه، وهو من أصحاب أحمد. ولد سنة اثنتين ومائتين. توفي سنة خمس وسبعين. وفيات الأعيان لابن خلكان (٤٠٤/٢)

(٨) مسند الشاميين – (١١٠/٤) برقم: ٢٨٦٩. الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ. تحقيق

ثم ذكر للحديث طريقًا أخرى تعضد طريق الهوزني، وإن كان فيها ضعفًا؛ لضعف أحد رواته؛ فقال: (وروى ابن خزيمة[٣] في صحيحه، عن حجاج ابن أرطاة[٤]، عن عون[٥] عن أبي جحيفة[٦]. وتردَّد ابن خزيمة في صحته لذلك. وقد وَصَله الطبراني من حديث الثوري[٧]عن عون، وليس عنده الحجاج، لكن قد بيَّنْتُ في كتابي: «المُدْرَج»[٨] أن الثوري إنما سمع هذه الزيادة من عون)[٩].

فأنت ترى – هنا- أن الحديث جاء موصولاً من طريقين؛ أحدهما ضعيف بسبب إرساله، والآخر لمَّا رواه العُدول الذين تمَّ ضبْطهم صار صحيحًا.

٣٦. قد يأتي الحديث صورته صورة المرسل، إلا أنه موصول في الأصل(١٠).

: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ولكن لم أجد فيه: وضع الأصبع في الأذن عند الأذان.

(١) صحيح ابن حبان بتحقيق الأرناؤوط (٩٧/١٤) برقم: ٦٣٥١. وابن حبان هو: أبو حاتم، محمد بن حبان البستي.ولد سنة بضع وسبعين ومئتين.سمع من النسائي.وعنه ابن مندة، والحاكم. صنف المسند الصحيح و"الضعفاء ". توفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء – (١٠٢/١٦)

(٢) هو عبد الله بن لحي، أبو عامر الهوزني. شامي، تابعي، ثقة، من كبار التابعين. معرفة الثقات للعجلي (٥٤/٢) تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي. الناشر : مكتبة الدار – المدينة المنورة. الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ.

(٣) صحيح ابن خزيمة – (٢٠٣/١) برقم: ٣٨٨. تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي. ط المكتب الإسلامي– بيروت، ١٣٩٠. وابن خزيمة هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة، صاحب الصحيح. ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين. سمع إسحاق ابن راهويه وأحمد ابن منيع. حدث عنه الشيخان خارج الصحيح. وفاته سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. تذكرة الحفاظ (٧٣٠/٢).

(٤) حجاج بن أرطاة، أبو أرطاة النخعي. سمع عطاء بن أبي رباح ومكحولاً. وروى عنه الثوري وشعبة. وكان مدلسًا يروي عمن لم يلقه. توفي بخراسان. تاريخ بغداد – (٢٣٠/٨)

(٥) عون بن وهب السوائي.سمع أباه،وعمرو بن ميمون. وعنه الثوري وشعبة. التاريخ الكبير للبخاري(١٥/٧)

(٦) الصحابي الجليل وهب بن عبد الله أبو جحيفة السُوائي. توفي النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو جحيفة لم يبلغ الحلم. حديثه عند ابنه عون، وأبي إسحاق السبيعي. معرفة الصحابة لأبي نعيم – (٤٨/١٩) موقع جامع الحديث.

(٧) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري. ولد سنة ست وتسعين. ومات سنة إحدى وستين ومائة. قال سفيان ابن عيينة: ما رأيت رجلاً أعلم بالحلال والحرام من سفيان الثوري. طبقات الفقهاء لابن منظور (ص ٨٤) المحقق : إحسان عباس. الطبعة : ١. تاريخ النشر : ١٩٧٠ . الناشر : دار الرائد العربي– بيروت – لبنان.

(٨) قال عنه في نزهة النظر(ص٢٣):صنف الخطيب في المُدْرَج كتابًا، ولخصته وزدت عليه قدر ما ذكر مرتين أوأكثر.

(٩) المقدمة (ص ٢٤)

(١٠) المقدمة (ص ٣٦١)

وهذا مما فات كثيرًا من الشراح استقراؤه، لكنه لم يفُتْ عالمنا الذي يقضي العجب من قوة استقراءاته. ولذا فهو يقول: (وقد اعتمد البخاري كثيرًا من أمثال هذا السياق؛ فأخرجه على أنه موصول، إذا كان الراوي معروفًا بالرواية عمَّن ذكره)[١].

٣٧. إذا أرسل الراوي مرَّة، ووَصَل أخرى؛ فالنظر إلى قوَّته من ضعفه، ويصح الوجهان إذا كان الراوي ثَبْتًا مُكْثِرًا.

فالأمر إذًا – والحالة هذه – يختلف حكمه قبولاً وردًّا، بينما إذا جاء من المقِلِّ أو من المكثر الثبْت.

ومثال الثبْت المُكْثِر: الإمام محمد بن شهاب الزُّهري[٢]؛ فإرساله مغتفر مقبول بشرطه المذكور آنفًا. ولذا لما أرسل الزهري حديثًا، ووَصَلَه في مقام آخر؛ صار من مثله مقبولاً، بخلاف ما لو كان مُقِلًّا، أو مُكثرًا لكنه غير ثبْت.[٣].

المُعَنْعَن:

٣٨. إذا صرَّح الراوي بالتحديث، وقد عَنْعَنَ في موضع آخر بنفس الإسناد؛ فلا يُعتبر الثاني تدليسًا.

٣٩. مثاله: ما رواه البخاري عن هُشيم[٤] قال أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر[٥] عن أنس أن النبي ﷺ كان لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات[٦].

---

(١) المقدمة (ص ٣٦١)

(٢) محمد بن مسلم بن عبيد الله الزهري، عالم الحجاز والشام. ولد سنة خمسين.روى عن ابن عمر وجابر.وعنه عطاء ابن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز.توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة.السيرللذهبي(٣٢٦/٥) التهذيب(٣٩٥/٩)

(٣) بتصرف من المقدمة (ص ٣٧٨)

(٤) هُشيم بن بشير أبو معاوية السلمي.ولد سنة أربع ومائة.سمع يونس بن عبيد ومنصور بن زاذان. روى عنه شعبة وابن المبارك. مات سنة ثلاث وثمانين ومائة. التاريخ الكبير(٢٤٢/٨) والتهذيب(٥٣/١١) والكاشف (٣٣٨/٢) تحقيق : عزت علي عبيد عطية وموسى علي الموشى ، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ .

(٥) عبيد الله بن أبى بكر بن أنس بن مالك: أبو معاذ الأنصارى. روى عن جده. روى عنه شعبة، وهشيم. روى له البخارى، ومسلم. مغانى الأخيار للعَيْني (٣٠٧/٣) تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز،الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

(٦) أخرجه البخاري في " صحيحه "كتاب العيدين. باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج. رقم ٩٥٣.

وجاء الحديث من وجه آخر مُعَنْعَنًا؛ ولذا قال ابن حجر: (وقد جزم أبو مسعود الدمشقي[١] بأنه كان عند هشيم على الوجهين)[٢]، وقال متعجِّبًا من الإسماعيلي حينما قال: هُشيم يدلِّس!:(وكأنه لما رواه عنه مُعَنْعَنًا ظن أن هُشيمًا دلَّسَه. ومن هنا يظهر شُفُوف نظر البخاري على غيره)[٣].

٤٠. مجرد الإعلال بالعَنْعَنة لا يلزم أن يكون قادحًا؛ فإنه إذا ثبت السماع واللُّقيا فلا يضر التعبير بـ:((عن)).

وهذه القاعدة قريبة من التي قبلها، لكنها للمتأمِّل تختلف عنها؛ من حيث إن الحديث لا يلزم أن يأتي من طريق آخر غير مُعنعَن.

مثاله: قد أعلَّ بعضهم حديثًا عَنْعَنَهُ البخاري بسنده، عن مجاهد، عن ابن عباس[٤]. وحينَها قال ابن حجر: (وهذا في التحقيق ليس بعلة؛ لأن مجاهدًا لم يوصَف بالتدليس، وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة من الأحاديث)[٥]

إذًا فـ(مجرد «العنعنة» لا تُعِلُّ حديث المدلِّس الثقة، إلا في حالة وجود التدليس فعلاً، أو في حالة وجود علة في المتن، أو الإسناد، كزيادة، أو نكارة، أو نحوها)[٦].

زيادة وتفرُّد الثقة:

---

(١) أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، الحافظ. مصنف كتاب الأطراف. سمع من محمد السقاء. حدث عنه أبو ذر الهروي وأبو القاسم اللالكائي. مات سنة إحدى وأربعمائة. تذكرة الحفاظ (١٠٦٨/٣).

(٢) فتح الباري – دار المعرفة (٤٤٦/٢).

(٣) المقدمة(ص ٣٥٢).

(٤) وإسناده في البخاري (٢٢٨/١- برقم ٢١٨): حَدّثنا محمد بن المثنى قال حدثنا محمد بن خازم قال حدثنا الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير.. الحديث. وقد رواه البخاري أيضا معنعنا بإسناد آخر، برقم ١٣٦١. وقد رواه مسلم (١٦٦/١- برقم ٧٠٣) من رواية مجاهد مصرحا بالتحديث عن طاوس عن ابن عباس،هكذا: قال الأعمش سمعت مجاهدا يحدث عن طاوس عن ابن عباس..الحديث.

(٥) المقدمة (ص ٣٤٨).

(٦) منهج المتقدمين في التدليس. تأليف ناصر بن حمد الفهد – (ص ٩٦).

٤١. لا يُعَلُّ الحديث بتفرد بعض الرواة بزيادة فيه، دون من هو أكثر عددًا، أو كانت الزيادة منافية؛ بحيث يتعذر الجمع، كأن تكون كالحديث المستقل، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر[١].

فليس كل تفرُّدٌ يكون مردودًا. مثاله: عمرو بن يحيى الأموي، لما ذكره ابن عدي في الكامل، قال ابن حجر عنه: (لم يَقُلْ فيه شيئًا يقتضي ضعفه؛ بل أورد له حديثًا؛ ذكر أنه تفرَّد به، وهذا لا يوجِب فيه قدحًا، بعد أن ثبت توثيقُه)[٢].

٤٢. الحديث المتضمن للزيادة لا يوصف بِعِلَّة، إذا لم يكن راويه مدلسًا، وكان سماعه من شيخه صحيحًا. فالحديث كيفما دارَ دارَ على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلاً. وقد أكثر الشيخان من تخريجِ مثلِ هذا[٣].

٤٣. إذا كَثُرَتْ مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه؛ فهي علامة على شذوذ حديثه.

مثاله: هذا شيخ البخاري؛ واسمه مقدم بن محمد الواسطي[٤]، لما ذكره ابن حبان في الثقات؛ قال: (يُغْرِبُ ويخالِف)[٥]، فقال ابن حجر مفصِّلاً ما أُجمِل: (فهذا إن كان كَثُرَ منه حُكِمَ على حديثه بالشذوذ. وقد بيَّنَّا أن الحديثين، اللذَين أخرجهما له البخاري[٦]، مما وافَق عليه، لا مما خالف فيه). وقد قال قبل ذلك: (وهذان الحديثان لهما عنده طرق)[٧].

٤٤. أئمة الحديث العالمون بِعِلَلِهِ؛ يَحْكُمون على كل زيادة زادها الثقة، بما يحتفُّ بها من القرائن، المقتضية للقبول أو الرد:

---

(١) باختصار وتصرف من المقدمة (ص ٣٤٦)
(٢) المقدمة – (ص ٤٣٢)
(٣) المقدمة (ص ٣٤٨)
(٤) مقدم بن محمد بن يحيى المقدمي الواسطي.روى عن عمه القاسم بن يحيى.روى عنه البخاري وأبو بكر البزار.قال الدارقطني ثقة. تهذيب التهذيب – (٢٥٦/١٠)
(٥) الثقات لابن حبان (٢٠٨/٩) مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ، تصوير : مؤسسة الكتب الثقافية .
(٦) الحديث الأول هو: أخرجه البخاري في " صحيحه "كتاب التفسير. باب قوله: والخامسة أن غضب الله عليها. رقم ٤٧٤٨، ونصه: عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا رمى امرأته فانتفى من ولدها في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلاعنا كما قال الله ثم قضى بالولد للمرأة وفرق بين المتلاعنين.
والحديث الثاني هو:ما أخرجه في كتاب التوحيد.باب قول الله تعالى: لما خلقت بيدي.رقم ٧٤١٢،ونصه:عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله يقبض يوم القيامة الأرض وتكون السموات بيمينه ثم يقول أنا الملك.
(٧) المقدمة – (ص ٤٤٥)

مثاله: أعلَّ الدارقطني زيادةً؛ لمخالفة الثقة فيها لمن هو أوثق منه، في حديث؛ حيث رفعه وُهيب بن خالد[١]، وأرسله غيره، فقال ابن حجر: (العلة ليست بقادحة؛ لأن وُهَيْبًا حافظ، فَقَدَّم روايته؛ لأن معه زيادة)[٢].

مثال آخر: قال ابن حجر عند زيادة: (وإنما الأعمال بالخواتيم)[٣]: (زادها أبو غسان[٤]، وهو ثقة حافظ، فاعتمده البخاري)[٥].

٤٥. **ما اختُلِف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن؛ فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح، لإمكان الجمع في المختلِف من ذلك، أو الترجيح**[٦].

المنْكَر:

٤٦. **الشذوذ يقع إذا روى الضابط والصدوق شيئًا، فرواه من هو أحفظ منه، أو أكثر عددًا، بخلاف ما روى**؛ بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين[٧].

وهذا بدَوْره يقضي بالنكارة على الموصوف بالشذوذ.

٤٧. **النكارة تقع إذا اشتدت المخالفة، أو ضعف الحفظ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكرًا**[٨].

المضطرِب:

٤٨. **المحدِّث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم منهم.**[٩]

---

(١) وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي. روى عن حميد الطويل وأيوب وخالد. وعنه إسماعيل بن علية وابن المبارك. قال أبو حاتم: ما أنقى حديثه! لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء. مات سنة خمس وستين ومائة.التهذيب(١١/١٤٩)

(٢) المقدمة (ص ٣٥٥)

(٣) أخرج البخاري هذه الزيادة في كتاب الرقاق.باب الأعمال بالخواتيم٦٤٩٣وكتاب القدر.باب العمل بالخواتيم ٦٦٠٧

(٤) المقدمة – (ص ٤٣٦)

(٥) المقدمة (ص ٣٧٧)

(٦) المقدمة (ص ٣٤٦)

(٧) المقدمة (ص ٣٨١)

(٨) المقدمة (ص ٣٨٢)

(٩) المقدمة ص٩

وبناء عليه؛ فإذا كانت دعوى الاضطراب في حديث ما، فمن القرائن لِرَدِّه قبول قول الراوي في شيوخه، على من خالَفه فيهم.

٤٩. **إعلال الرواية المشتملة على الرفع والوقف معًا ليس بقادح**؛ لأنها مشتملة على زيادة لا تنافي الرواية الأخرى، فتُقْبَل من الحفاظ[١].

الموقوف:

٥٠. **إذا وَرَدَ الحديث مرفوعًا، وجاء ما يعارضه موقوفًا، ومثلُه لا يُقال من قبل الرأي، فهو في حكم المرفوع**[٢].

قال ابن القيم[٣]: (إذا كان الأئمة الثقات الأثبات قد رفعوا الحديث أو أسندوه وخالفهم من ليس مثلهم، أو شذَّ عنهم واحد، فوقَفَه، أو أرسله؛ فهذا ليس بعلة في الحديث، ولا يقدح فيه، والحكم لمن رفَعَه، وأسنده)[٤].

ولأجل هذا الضابط المنضبِط؛ قال ابن حجر في حديثٍ، جاء مرفوعًا وجاء موقوفًا، لكن له حكم الرفع: (تعارُضُ الوقف والرفع فيه لا أَثَرَ له؛ لأن حكمه الرفع)[٥].

٥١. **إذا ثبت لُقِيُّ الراوي الثقةِ شيخَه الثقةَ، فلا يضرُّ أن يرويه عنه بواسطة**[٦].

ذلك أن الوهم مأمون، والضبط مضمون، ما دامت العدالة حاصلة.

٥٢. **لا تَنَافيَ بين إسنادَين ثابتَين؛ أحدهما مُبْهَم، والآخر مفسَّر**[٧].

فسبيل الجمع بينهما مقبول محتمَل، فليحمل المبهم على المفسَّر، ولا ضَيْر.

٥٣. **لا يُصار إلى الترجيح بين الروايات، مع إمكان الجمع بينها:**

ولذا قد تقوم دعوى التعارض، والمطالبة بالترجيح، مع أنه لا تعارض عند التحقيق.

---

(١) المقدمة (ص ٣٤٩)
(٢) المقدمة (ص ٣٦١)
(٣) سبقت ترجمته ص٦٧.
(٤) الفروسية – (ص ٢٨٢) دار الأندلس – السعودية – حائل. الطبعة الأولى ، ١٤١٤. تحقيق : مشهور بن حسن.
(٥) المقدمة (ص ٣٧٨)
(٦) المقدمة (ص ٣٦٢)
(٧) المقدمة (ص ٣٦٤)

قال أبو علي الجَيَّاني[١]، عند حديث اختُلِف في رواياته: (هذا الاختلاف إذا تأمله المتبحِّر في الصنعة؛علم أنه يعود إلى وِفاق، وأنه لا يدفع بعضه بعضًا،وحَكَم بصحته)[٢].

وقال ابن حجر: (الاختلاف عند النُّقَّاد لا يَضُرُّ، إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات، أو أمكن الجمع على قواعدهم)[٣].

وقال – أيضًا –: (إذا اختلفت مخارج الحديث، وتباعدت ألفاظه، أو كان سياق الحديث في حكاية يظهر تعددها، فالذي يتعين القول به أن يُجْعَلا حديثين مستقلَين.فأما إذا بَعُدَ الجمع بين الروايات؛ بأن يكون المخرج واحدًا، فلا ينبغي سلوك تلك الطريق المتعسفة.فالغالب أن هذا الاختلاف من الرواة في التعبير عن صورة الجواب، ولا يلزم من ذلك تَعَدُّد الواقعة)[٤].

٥٤. رواية كثير الغلط قد تقبل في المتابعات، لا الأصول:

إذًا فالأصل ردُّها، لكنها في بعض الأحوال القليلة قد تُقْبَل؛ لما يحفُّها من قرائن تدعو لاغتفار الغلط، ولو جاء ممن كثُر غلَطُه.

قال ابن حجر: (فحيث يُوصَف بكونه كثير الغلط؛ يُنْظَر فيما أُخرِج له، إن وُجِد مرويًّا عنده «أو»[٥] عند غيره، من رواية غير هذا الموصوف بالغلط؛ عُلِمَ أن المعتَمد أصل الحديث، لا خصوص هذه الطريق. وإن لم يوجَد إلا من طريقه؛ فهذا قادح يوجِب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله)[٦].

٥٥. رواية قليل الغلط حكمها القبول، لكن في المتابعات لا الأصول:

---

(١) أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني الأندلسي. له كتاب مفيد سماه " تقييد المهمل ". ولادته سنة سبع وعشرين وأربعمائة. توفي سنة ثمان وتسعين وأربعمائة. وفيات الأعيان – (١٨٠/٢)

(٢) المقدمة (ص ٣٦٤)

(٣) المقدمة (ص ٣٦٦)

(٤) النكت على ابن الصلاح – (٧٩١/٢ و٧٩٥)

(٥) كذا في المطبوع بلفظ: « أو »! والأنسب للسياق فيما يظهر لي أنها بالواو:« و»، والعلم عند الله.

(٦) المقدمة (ص ٣٨١)

هذا ما لم يكن مُكثرًا؛ فإن قليل غلطه يوهَب لكثيره. يوضح ذلك ما قاله الحافظ ابن حجر: (وحيث يُوصَف بقلة الغلط، كما يُقال سيئ الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات.فالرواية عن هؤلاء في المتابعات)[١].

ويدخل تحت قليل الغلط: الراوي الضعيف ضعفًا مُنْجَبرًا بالمتابعات؛ فإنه يقوى حديثه إذا تُوبع، أو كان في فضائل الأعمال. فهذا محمد بن طلحة بن مصرف[٢]، راوٍ مضعَّف من بعض الأئمة، وقد روى له البخاري حديثًا[٣]، لم يتابَع عليه، لكن قال ابن حجر: (وهو فَرْدٌ، إلا أنه في فضائل الأعمال)[٤].

وقد يكون حديث في الفضائل، وله متابع، فيزداد بذلك تقوية إلى تقوية.

مثاله: عند حديث ابن عمر: (**كن في الدنيا كأنك غريب**...) إلخ[٥]. قال ابن حجر:(فهذا الحديث قد تَفَرَّد به الطُّفاوي[٦]، وهو من غرائب الصحيح، وكأن البخاري لم يشدِّدْ فيه؛ لكونه من أحاديث الترغيب والترهيب، والله أعلم. ثم وجدتُ له فيه متابِعًا...)[٧].

تنبيه هام في المتابعات:

منهج الأئمة في هذا الباب؛ بابِ الاعتبارِ التسهيلُ والاغتفارُ، وهذا خلاف المعهود منهم، في الاحتياط رعايةً لجَناب السنة، ولكنهم يسيرون على قواعد ثابتة لا تنخرم، والذي حدا بهم إلى التسهيل ههنا في المتابعات أنها ليست أصولاً يُعتمَد عليها، وإنما هي تابعة ومكملة لها، كالأحاديث في الفضائل والمغازي.

---

(١) المقدمة (ص ٣٨١)

(٢) محمد بن طلحة بن مصرف اليامي.روى عن أبيه وحميد الطويل وزبيد. وعنه ابنه عبد الرحمن وعبد الرحمن بن مهدي. وقد روى عن أبيه أحاديث صالحة.مات سنة سبع وستين ومائة. تهذيب التهذيب - (٩/٢١١)

(٣) أخرجه البخاري.كتاب الجهاد والسير.باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب.(٢٨٩٦). ولفظه: (هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم؟)

(٤) المقدمة - (ص ٤٣٩)

(٥) أخرجه البخاري في "صحيحه "كِتَاب: الرِّقَاقُ. بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم:"كُنْ فِي الدُّنْيَا..." (٦٤١٦).

(٦) محمد بن عبد الرحمن الطفاوي أبو المنذر. روى عن هشام بن عروة وأيوب والأعمش. وعنه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وبندار. تهذيب التهذيب - (٩/٢٧٤)

(٧) المقدمة - (ص ٤٤٠)

قال الشيخ البحَّاثة طارق بن عوض الله[١]: (وقد ذكرَ أئمتُنَا – عليهم رحمةُ الله تعالى – في باب «الاعتبار» من كُتُب علومِ الحديث: أنَّ هَذا البابَ يُتَسامحُ فيه في الأسانيد، ولا يُتَشَدَّدُ، وأنَّه يَدخُلُ فيهِ روايةُ الضَّعيف القريبِ الضعْفِ، الذي لا يُحتج به وحده؛ لو انفردَ)[٢].

٥٦. **الراوي الموثَّق إذا لم يَتعَمَّد الكذب، فلا يُرَدُّ حديثه؛ ولا سيما إذا كان مُكْثِرًا:**

لأن مَنْشأ غَلَطِهِ ليس الكذب؛ وإنما ضَعْفٌ يسير في ضبطه، لم يتقصَّدْه.

ولذا فقد وصف الإمامُ أبو داود الإمامَ محمدَ بنَ بشَّار (بُنْدار)[٣]، بقوله: (لولا سلامةٌ فيه لَتُرِكَ حديثه، يعني أنه كانت فيه سلامة، فكان إذا سَهَا، أو غَلِط يُحْمَلُ ذلك: على أنه لم يَتعَمَّد)[٤].

٥٧. **مَن كان ثَبْتًا فلا بدّ أن يُحتَجَّ بحديثه قَطْعًا.**

فلا يمكن أن يُوصف الراوي بأنه ثبْتٌ، ولا يحتجُّ بحديثه في آن واحد! ولذا نقل ابن حجر قول ابن سعد[٥] في عمر بن نافع[٦]، مولى ابن عمر: (كان ثَبْتًا، قليل الحديث، ولا يَحْتَجُّون بحديثه!)، فعلَّق ابن حجر مستنْكِرًا: (كذا قال! وهو كلام مُتَهَافِتٌ! كيف لا يَحْتَجُّون به، وهو ثَبْتٌ؟!)[٧].

الجَرْح والتعديل:

---

(١) طارق بن عوض الله بن محمد، أبو معاذ. ولد سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة وألف. باحث مصري متخصص في الحديث. وهو الآن يسكن القاهرة. حاصل على ليسانس لغة عربية وعلوم إسلامية من جامعة القاهرة.
ومن مؤلفاته: ١. لغة المحدث.٢.المدخل إلى علوم الحديث للمبتدئين.٣. تحقيق سبل السلام.٤. تحقيق نيل الأوطار.٥. تحقيق تدريب الراوي. تلقى العلم عن: محمد بن عمرو بن عبد اللطيف رحمه الله، وأبي إسحاق الحويني.أ.هـ.الترجمة مستفادة من موقع شبكة طريق السلف.

(٢) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات. ص١١: طارق بن عوض الله – مكتبة ابن تيمية.

(٣) محمد بن بشار بن عثمان العبدي (بُندار). روى عن غندر وروح بن عبادة ويحيى بن سعيد القطان.روى عنه الجماعة وأبو زرعة وأبو حاتم. مات سنة اثنتين ومائتين. تهذيب التهذيب – (٦١/٩)

(٤) المقدمة – (ص ٤٣٧)

(٥) محمد بن سعد بن منيع، الزهري كاتب الواقدي. سمع سفيان بن عيينة وأنظاره، وروى عنه ابن أبي الدنيا. وصنف كتابًا كبيرًا في الطبقات. توفي سنة ثلاثين ومائتين. وفيات الأعيان – (٣٥١/٤)

(٦) عمر بن نافع مولى ابن عمر.روى عن أبيه والقاسم بن محمد.روى عنه مالك ويحيى الأنصاري.مات في خلافة المنصور.التهذيب(٤٣٩/٧)قال ابن حبان:(كان أحفظ ولد نافع من المتقنين).مشاهير علماء الأمصار(١٣٨/١) تحقيق : م. فلايشهمر. الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت ، – ١٩٥٩.

(٧) المقدمة – (ص ٤٣٠)

٥٨. أسباب الجرْح مَدَارُها على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلَط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السَّنَد[١].

لكن هذه الخمسة الأشياء تتفرق وتنقسم بين أبواب مصطلح الحديث، حسب جهتها، وحَيْثِيَّتها؛ لأن الطعن في الراوي؛ إما أن يكون في عدالته، وإما في ضبطه.

وقد رأيت تقسيمًا بديعًا لهذه المطاعن والجروح، للشيخ العلامة بكر أبو زيد[٢]رحمه الله لم أرَ من سَبَقه إليه؛ من حيث الوضوح مع الاختصار؛ فقال:

الكذب: وحديثه الموضوع.

التهمة به: المتروك.

الفسق بالقول والعمل: المنكر وقيل بل المتروك.

الجهالة: مجهول العين، ومجهول الحال، وهو المستور.

البدعة بالاعتقاد: وهو مراتب تتراوح بين الموضوع والضعيف.

أما أسباب الطعن في الراوي من جهة ضبطه؛ فهي خمسة:

الغلط في الإسماع والأداء: المنكر، وقيل: بل المتروك.

الغفلة في السماع والتحمل: المنكر وقيل بل المتروك.

الوهم: المعلل، وإلا فالضعيف.

المخالفة: الشاذ، والمنكر، والمضطرب، والمعلل، والمزيد في متصل الأسانيد، وزيادة الثقات، والمدرج، والمقلوب، والمصحف، والمحرف.

سوء الحفظ: الشاذ، وقيل: بل المنكر. ويدخل فيه المختلط والمتلقن)[١].

---

(١) المقدمة (ص ٣٨١)

(٢) هو الشيخ العلامة الفقيه الأديب بكر بن عبد الله بن محمد أبو زيد من قبيلة بني زيد القضاعية، ولد سنة ١٣٦٥هـ، درس على الطريقة النظامية فنال شهادة الدكتوراة، ولازم حلق عدد من المشايخ في الرياض ومكة والمدينة، وعلى رأسهم سماحة الشيخين: عبد العزيز بن باز، ومحمد الأمين الشنقيطي- رحمهما الله -. ثم صار عضوًا في هيئة كبار العلماء، واللجنة الدائمة للفتوى في المملكة العربية السعودية، ورئيسًا لمجمع الفقه الإسلامي. له مشاركات في التأليف في الحديث والفقه واللغة والمعارف العامة منها: معجم المناهي اللفظية، وحلية طالب العلم، وغيرها كثير؛تزيد على سبعين مؤلفًا. توفي يوم الثلاثاء ١٤٢٩/١/٢٧هـ، إثر مرض عانى منه ما يقارب خمس سنوات. انظر ترجمته بقلم ابنه الشيخ عبد الله، وهي بتوسع في: موقع ملتقى أهل الحديث.

٥٩. الجهالة بالصحابي لا تَضُرُّ؛ لأن الصحابة كلهم عُدُول:

وهي محلُّ اتفاق بين العلماء، فلم أرَ من حكى فيها خلافًا، إلا يسيرًا لا اعتبار له[٢].

قال ابن حجر: (أما الصحابة؛ فكلهم عُدول، فلا يقال في واحد منهم – بعد أن ثبَتَتْ صحبته –: مجهول، وإن وقع ذلك في كلام بعضهم فهو مرجوح).[٣]

وقد حكى الإجماع على عدالتهم على الإطلاق: ابن عبد البر، وابن الصلاح وابن تيمية، وغيرهم.[٤]

٦٠. الجرح المظنون لا يُقاوِم التعديلَ الصريحَ المتيقَن:

فالظن لايفيد علمًا، ولا يحِقُّ حقًّا. ولذا؛ فإن الله قد نهى عن اتباع الظن؛ فقال:﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ۚ﴾[٥].

---

(١) التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل. بكر أبو زيد (ص ١٨٠و١٨١).

(٢) قد جرت عامة كتب أصول الفقه على ذِكْر الخلاف في هذه المسألة مع المعتزلة وغيرهم، ثم يرجِّحون عدالتهم بعامة. وممن ذكرها – مثلاً – أمير حاج في التقرير والتحبير (١٦٢/٤) دراسة وتحقيق:عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الاولى ١٤١٩هـ والزركشي في البحر المحيط (٣٤٢/٥) المحقق : محمد محمد تامر. الناشر : دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

لكن عامة مَن يَذكر هذه المسألة، فلا يذكرون إلا القول المختار،فكأنه محل إجماع. وانظر على سبيل المثال لا الحصر:الباعث الحثيث (ص ٦) التقريب والتيسير (ص٧) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣٩١/٣) قواعد التحديث (ص١١٧) التقييد والإيضاح (ص٧٤) الشذا الفياح (ص١٥٠) ت: محمد علي سمك ، دار الكتب العلمية ، ط١/١٩٩٨م٠الروض الباسم (٢٧٠/٢) تقديم : الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رحمه الله، اعتنى به : علي بن محمد العمران. دار عالم الفوائد. المنهل الروي (ص٦٧) قفو الأثر (١٩٢/٢) المقنع (ص٢٦١) يوسف بن عبدالله الجديع، دار الكتب العلمية ٠شرح التبصرة والتذكرة (ص٧٣) المحقق : د. ماهر ياسين الفحل. قام بفهرسته أبو أكرم الحلبي من أعضاء ملتقى أهل الحديث بلغة الأريب (ص١٩٢) مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ،الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة . تدريب الراوي (ص٣١٨) تحقيق نظر الفريابي، مكتبة الكوثر، الرياض. الطبعة الثانية ١٤١٥هـ. توجيه النظر (٥٦١/٢) صيانة مسلم (ص ١٧٨) تحقيق : موفق عبدالله عبدالقادر– دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ . فتح المغيث (١٠٥/٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٣١) الاستبصار في نقد الأخبار (ص١٠) مُلْتَقَى أَهْلُ الحَدِيْثِ. والأنوار الكاشفة (ص٩٥) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. المطبعة السلفية – ومكتبتها عالم الكتب بيروت ١٤٠٢هـ. كلاهما للمعلمي. تهذيب الأسماء(٤٣٤/١) إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية.

(٣) فتح الباري – دار المعرفة – (٥٧٥/١٠)

(٤) شرح الكوكب المنير لابن النجار(٤٧٣/٢)

(٥) يونس:٣٦.

وهذه القاعدة العامة تنسحب على ما أنا بصدده؛ فهذا – مثلاً –: الحسن بن موسى الأشيب[١]، نَقَل جَرْحَه مظنونًا: عبد الله بن علي بن المديني[٢]، عن أبيه، أنه قال: كان ببغداد، وكأنه ضعَّفه!. قال ابن حجر: (هذا ظنٌ لا تقوم به حجة!. وقد كان أبو حاتم يقول: سمعت علي بن المديني[٣] يقول: الحسن بن موسى الأشيب ثقة. فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة؛ أولى أن يُعمَل به من ذلك الظن)[٤].

قال أحمد بن حنبل: **إذا كان في الحديث قصة دَلَّ على أن راويه حَفِظَهُ**[٥].

فإن القصة أمر فرعي، إضافي على أصل الحديث، فصار ذِكْرها قرينةً دالَّةً على ضبط ذلك الأصل. وهذه القاعدة يُستفاد منها عند اللُّجوء للترجيح بين الروايات، إذا تعذَّر الجمع قبل الترجيح.

٦١. ما حُكِم في حديثٍ ما بِوَهْمٍ على بعض رجاله؛ فمنه مؤثِّر، ومنه غير مؤثِّر[٦]:

فلا يُحكَم-إذًا- عليه بحكم عام، على كل حديث منسوب إليه الوهم؛ بل يؤخَذ بالقرائن التي تحتَفُّ بهذا الوهم، قبولاً ورَدًّا.

٦٢. لا ينبغي أن يُسمع قول مبتدِع في مبتدِع.

ذلك أن البدعة — أصلاً — يقترن معها اتِّباعًا للهوى، فلا يكون التلبّس بها متجرِّدًا للحق، ولا مسدَّدًا للصواب.

وهذه العبارة قالها ابن حجر، لما قال الجُوزَجاني[٧] في إسماعيل بن أبان[١]: (كان مائلاً عن الحق، ولم يكن يَكذب في الحديث). فردَّ ابن حجر قوله قائلاً: (الجُوزجاني كان

---

(١) الحسن بن موسى الأشيب أبو علي. روى عن الحمَّادَين وشعبة. وعنه أحمد بن حنبل وأحمد بن منيع وأبو خيثمة. قال ابن معين وابن المديني: ثقة. مات سنة ثمان ومائتين. تهذيب التهذيب – (٢٧٩/٢)

(٢) عبد الله بن علي ابن المديني. روى عن أبيه تصانيفَه. وعنه: محمد بن عمان الصيرفي ومحمد بن عبد الله المستعين. قال الدارقطني: إنما روى كتب أبيه مناولة وإجازة. تاريخ الإسلام – (٢٠٧٣/١)

(٣) علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، مولاهم، ابن المديني. أحد أئمة الحديث في عصره. ولد سنة إحدى وستين ومائة. سمع أباه وعبد الرزاق.وعنه أحمد والبخاري وأبو حاتم.مات سنة أربع وثلاثين. تاريخ بغداد(٤٥٨/١١)

(٤) المقدمة – (ص ٣٩٥)

(٥) المقدمة (ص ٣٦١)

(٦) بتصرف من المقدمة (ص ٣٤٦)

(٧) إبراهيم بن يعقوب السعدي الجُوزجاني (بضم الجيم؛ هكذا ضَبَطها في التقريب:(٩٥/١). روى عن عبد الله

ناصِبيًّا، مُنْحَرِفًا عن علي، فهو ضد الشيعي المنحرِف عن عثمان)[٢]. وقال أيضًا: (جَرْحُهُ لا يُقْبَل في أهل الكوفة؛ لشدة انحرافه ونَصْبه)[٣].

ويدخل تحت هذه القاعدة ابن خراش[٤]، وهو أشد ممن سبق ذِكْره؛ فقد قال عنه ابن حجر: (ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة، فلا يُلْتَفَتُ إليه)[٥].

٦٣. قولهم في الراوي: ((لا يتابَع على حديثه))[٦] لا يعدُّ جرحًا، إلا إذا كثرت منه المناكير ومخالفة الثقات[٧].

وهذه العبارة يكثر إيرادها من عامة أئمة الجرح والتعديل، وممن كان يقولها من الأئمة الكبار البخاري والعقيلي[٨].

السهمي، ويزيد بن هارون. وعنه أبو داود والترمذي. مات سنة مائتين وست وخمسين. التهذيب(١/١٥٨).

(١) إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي. روى عن إسرائيل ومسعر وأبي الأحوص.وعنه البخاري وروى له أبو داود والترمذي بواسطة، وأحمد بن حنبل. قال ابن عدي مفسِّرًا ما جُرِحَ به الجوزجاني: يعني ما عليه الكوفيون من التشيع، وأما الصدق فهو صدوق في الرواية. مات سنة مائتين وست عشرة. تهذيب التهذيب - (١/٢٣٦).

(٢) المقدمة (ص ٣٨٨).

ويلاحَظ الحِدَّة الظاهرة من ابن حجر على الجوزجاني، والتحامل الشديد عليه! ولذا تعقب العلامة المعلِّمي ابنَ حجر؛ فقال مدافعًا عن الجوزجاني: (وقد تتبعت كثيرًا من كلام الجوزجاني في المتشيعين فلم أجده متجاوِزًا الحد؛ وإنما الرجل لما فيه من النصب يرى التشيع مذهبًا سيئًا وبدعة ضلالة وزيغًا عن الحق وخذلانًا، فيطلق على المتشيعين ما يقتضيه اعتقاده كقوله (زائغ عن القصد - سيئ المذهب) ونحو ذلك.. فأما عبيد الله بن موسى فقد تكلم فيه الإمام أحمد وغيره بأشد من كلام الجوزجاني). أ.هـ. من بلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني، أضواء السلف. فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث، جمع: إسلام بن محمود النجار/أضواء السلف

(٣) المقدمة - (ص ٤٤٦). والنصْب مُبيَّن المراد منه أعلاه.

(٤) عبد الرحمن بن يوسف بن خراش، صاحب الجرح والتعديل. أخذ عن أبي حفص الفلاس. قال بكر الصيرفي: سمعته يقول: شربت بَوْلي في طلب هذا الشأن خمس مرات! قال ابن ناصر الدين: هو رافضي شيخ شَيْن، صنف كتابًا في مثالب الشيخين! قال الذهبي:هذا والله الشيخ المُغْتَر! الذي ضل سَعْيه!. شذرات الذهب (٢/١٨٣)

(٥) من الفوائد المنتقاة من فتح الباري، للشيخ محمد العوشن (ص٢٦) طبع مكتبة العلوم والحكم. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ عن المقدمة - (ص ٤٣١)

(٦) وقد وجدت هذه العبارة مذكورة في عشرة مواضع من المقدمة، وإليكها كما يلي: ١-(ص ٣٨٨) ٢-(٣٨٩) ٣-(٣٩١) ٤-(٣٩٣) ٥-(٣٩٦) ٦-(٤١٤) ٧-(٤١٧) ٨-(٤٣٣) ٩-(٤٣٧) ١٠-(٤٥٢)

(٧) بحوث في المصطلح للدكتور ماهر الفحل - (ص ٣٥٥)

(٨) أبو جعفر، محمد بن عمرو بن موسى، العقيلي.سمع من محمد بن إسماعيل الترمذي، وعبد الله بن أحمد ابن حنبل. وعنه: أبو الحسن بن نافع، ويوسف بن الدخيل. توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/٢٣٦)

ومعناها: (أن الراوي قد يأتي بغرائب وأفراد لا يأتي بها غيره، مِثْل هذا يدل، على أنه قليل الضبط.

وهذه الألفاظ لا تُنافي الثقة؛ لأن الثقة الضابط لحديثه لا يلزمه أن يتابَع على حديثه)[١].

ولما نقل ابن التركماني[٢] توثيقَ النسائي لمحمد بن عبد الله الملقَّب بالنفْس الزكية[٣]، وقولَ البخاري فيه: «لا يتابَع على حديثه»؛ قال بعدها: (ليس بصريح في الجرح؛ فلا يعارِض توثيقَ النسائي)[٤]

كما قد قال تلكم العبارة العقيلي في: «ثابت بن عجلان»، فقال الذهبي[٥]معلِّقًا ومتعقِّبًا[٦]:(... قال أبو الحسن بن القطان[٧]: قول العقيلي – أيضًا – فيه تحامل عليه؛ إنما يُمَسُّ بهذا من لا يُعرف بالثقة مطلقًا، أما من عُرف بها؛ فانفراده لا يضره، إلا أن يَكثُر ذلك منه).

فقال ابن حجر معقِّباً ومتعقباً لكلام هؤلاء الثلاثة - العقيلي وابن القطان والذهبي – : (قلت: أما من عرف بالثقة فنعم، وأما من وُثِّق، ومثل أحمدَ الإمامِ يتوقف فيه، ومثل أبي حاتم يقول: صالح الحديث، فلا نرقِّيه إلى رتبة الثقة، فَتَفَرُّد هذا يُعَدُّ منكرًا، فرَجَح قول العقيلي وعبد الحق[٨] [١]. ولكن قال ابن حجر في التهذيب: (صَدَقَ؛ فإن مثل هذا لا يضره، إلا مخالفته الثقات لا غَيْرَ، فيكون حديثه –حينئذ– شاذًا)[٢].

---

(١) انظر شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل، لأبي الحسن المأربي (ص٣٣١).

(٢) علي بن عثمان المارديني، علاء الدين الشهير بابن التركماني. ولد سنة ثلاث وثمانين وستمائة. له المنتخب في علوم الحديث، والمؤتلف والمختلف. توفي سنة خمسين وسبعمائة. انظر تاج التراجم في طبقات الحنفية لابن قطلوبغا (ص١٥)، والنجوم الزاهرة (١٥٩/٣)، والأعلام للزركلي (٣١١/٤).

(٣) محمد بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب.روى عن أبيه وأبي الزناد ونافع مولى ابن عمر. وعنه عبد العزيز الدرَاوَرْدي.وثقه النسائي. قُتِل سنة خمس وأربعين ومائة، عن ثلاث وخمسين.التهذيب(٢٢٤/٩).

(٤) الجوهر النقي (١٠٠/٢) الناشر : دار الفكر.

(٥) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدين الذهبي. توفي سنة ثلاث وسبعين وستمائة. من مشايخه الإمامان ابن تيمية وابن القيم، كما أن الثاني من تلاميذه. له تاريخ الإسلام، وطبقات القراء. توفي سنة ثمان وأربعين وسبعمائة.الوافي بالوفيات(٢١٨/١) والبدر الطالع للشوكاني (١٠٤/٢).

(٦) ثابت بن عجلان الأنصاري الحمصي. روى عن أنس وأبي أمامة وسعيد بن المسيب. وعنه إسماعيل بن عياش وليث بن أبي سليم. قال دحيم والنسائي: ليس به بأس. التهذيب(٩/٢)

(٧) علي بن محمد بن عبد الملك، أبو الحسن الفاسي، ابن القطان. كان من أبصر الناس بصناعة الحديث. له تبيين الوهم والإيهام لما وقع لعبد الحقّ في الأَحكام. توفي سنة ثمان وعشرين وستمائة. الوافي بالوفيات – (٢٩/٧)

(٨) أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي، المعروف في زمانه بابن الخراط. ولد سنة أربع عشرة

٦٤. رواية الأقارب عن الأقارب مقدَّمة عند الاختلاف، إذا كانوا كلهم ثقات، ولا سيما إذا كان الحديث متعلقًا بأمرٍ يعني هؤلاء الأقارب:

وهذه قرينة قوية، مرجِّحة للرواية إذا خُولفَتْ بما لا يمكن معها الجمع بين الروايات، فيصار إليها حينئذ كعلامة على صحة المَرْوي.

مثاله: اختُلف في سياق إسنادٍ للبخاري، بين عبد الصمد بن عبد الوارث[٣]، وبين محمد بن عبد الله[٤]، قال حدثني أبي[٥]،عن ثمامة[٦]، عن أنس، فقال ابن حجر عندئذٍ: (وليس عبد الصمد فوق محمد بن عبد الله الأنصاري في الثقة، ولا أعرَفَ بحديث أبيه منه)[٧].

مثال آخر: لما اختُلف في سياق إسناد للبخاري[٨]، رجح ابن حجر ما كان سلسلة رُواتِه من أولاد وأحفاد الزبير رضي الله عنه.

وخمسمائة.حدث عن: أبي الحسن شريح بن محمد وأبي الحكم ابن برجان. له الأحكام الصغرى والوسطى والكبرى. عمل (الجمع بين الصحيحين)، وهو من أحسن ما كتب في هذا الباب. توفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة. سير أعلام النبلاء (١٩٨/٢١).

(١) ميزان الاعتدال – (٣٦٤/١)

(٢) تهذيب التهذيب – (١٠/٢)

(٣) عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري. روى عن أبيه وشعبة وهشام الدستوائي. وعنه ابنه عبد الوارث وأحمد ويحيى وبندار. مات سنة ست ومائتين. طبقات الحفاظ للسيوطي (٢٦/١)

(٤) محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك. ولد سنة ثمان عشرة ومائة. سمع سليمان التيمي والجريري وابن جريج.روى عنه البخاري وأحمد ويحيى.مات سنة خمس عشرة ومائتين.تذكرة الحفاظ (٣٧١/١)

(٥) عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن عبد الله بن المثنى، فقال: صالح، ثم قال: شيخ. وسئل أبو زرعة عنه، فقال: صالح. التعديل والتجريح للباجي (٨٣٠/٢) تحقيق د. أبو لبابة الطاهر حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

(٦) ثمامة بن أنس، من اليمن.طبقات ابن خياط (ص٢١٤) تحقيق: أكرم ضياء العمري ، دار طيبة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ . وفي تعجيل المنفعة (٢٣٥/٢) أن مبارك الخياط روى عنه.

(٧) المقدمة – (ص ٣٥٦)

(٨) الحديث أخرجه البخاري. بَابُ شِرْبِ الْأَعْلَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ:٢٣٦١ و٢٣٦٢. وكِتَاب:الصُّلْحُ. بَابٌ: إِذَا أَشَارَ الْإِمَامُ بِالصُّلْحِ فَأَبَى. ٢٧٠٨ وكِتَابُ التَّفْسِيرِ٤٥٨٥. قال البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني ابن شهاب عن عروة عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أنه حدثه، أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير عند النبي صلى الله عليه وسلم فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ، الَّتِي يَسْقُون بها النخل، فقال الأنصاري: سَرِّحْ الْمَاءَ يَمُرُّ، فَأَبى عليه، فاختصما عند النبي صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير: أَسْقِ يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك، فغضب الأنصاري، فقال: أن كان ابن عمتك؟! فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال: اسق يا زبير، ثم احبس

ولذا قال عندئذٍ: (عروة[١] صَحَّ سماعه من أبيه، فيجوز أن يكون سمعه من أبيه، وثبَّته فيه أخوه. والحديث مشتمل على أمر متعلِّق بالزبير، فدواعي أولاده متوفرة على ضبطه، فاعتمد تصحيحه لهذه القرينة القوية)[٢].

٦٥. **الوهم في اسم أو نسبة رجل في الإسناد؛ لا يوجب توهين الرواية:**

ولما قال الجياني، متعقِّبًا البخاري في سياق إسناد حديث: (فيه وهم!. لأن عبدَ الله ابنَ عبدِ الله لا يُعْرَف. والصواب- إن شاء الله – عبد الرحمن بن عبد الله، وهو ابن كعب[٣]رَدَّ عليه ابن حجر قائلاً: (الخَطْب فيه يسير؛ من سَبْقِ القلم، من عبد الرحمن إلى عبد الله)[٤].

وحينما اختُلف في تعيين اسم صحابيَّيْ حديثٍ صَحَّ إسناده ومتنه؛ فاختلفوا في تعيين أيِّهما، فقال ابن حجر: (ليس في التعليل بذلك كبير تأثير)[٥].

٦٦. **إذا زاد الثقةُ في الإسناد رجلاً لم يذكرْه غيره، فلا تؤثر زيادته على روايته؛ فإن هذا من قبيل المزيد في متصل الأسانيد**[٦].

والمزيد في متصل الأسانيد وصف إضافي لا يؤثر في الحكم على الحديث؛ لأن الحديث صحيح به وبدونه. ولذا قال ابن حجر عند نظير هذا: (والذي يجري على قواعد النقَّاد: أن حديث أبي الأحوص[٧] من المزِيْد في متصل الأسانيد)[٨].

الماء، حتى يرجع إلى الجَدْر، فقال الزبير: والله إني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلكَ.

(١) عروة بن الزبير بن العوام أبو عبد الله المدني. روى عن أبيه وأخيه عبد الله وأمه أسماء وخالته عائشة وعنه أولاده عبد الله وهشام. ولد لست خلون من خلافة عثمان.مات سنة احدى أو اثنتين وتسعين. التهذيب(١٦٣/٧)

(٢) المقدمة (ص ٣٥٩). ولذلك أمثلة ونظائر؛ منها: (ص٣٥٣) و(ص٣٦٨)

(٣) جَدُّه كعب بن مالك.يروي عن أبيه.وعنه الزهري. مات في ولاية هشام بن عبد الملك.الثقات لابن حبان(٨٠/٥)

(٤) المقدمة (ص ٣٦٨)

(٥) المقدمة (ص ٣٨٠)

(٦) وهو باب اصطلاحي معروف متداول مطروح في كتب المصطلح.وللخطيب البغدادي كتاب بهذا العنوان. انظر الباعث الحثيث لابن كثير(ص ٢٣)

(٧) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣٥٩/٣)

(٨) المقدمة (ص ٣٧٥)

من ألفاظ التعديل المعتبَرة في المراتب الأولى؛ قولهم: «فلان جازَ أو قفَزَ القنطرة»[١]، وقولهم: «فلان ثقةٌ ثقة»[٢].

٦٧. إذا اجتمع في راوٍ جرح وتعديل غيرُ مفسَّرَين، فالقول قول المعدِّل.

قال الزَّرْكَشي[٣]:(لو تعارض الجرح والتعديل، غير مفسَّرَين؛ فالمقدَّم التعديل)[٤].

٦٨. الموصوف من الرواة بالبدعة المكفِّرة لا يقبل حديثه:

لكن قال ابن حجر: (لا بد أن يكون ذلك التكفير مُتَّفَقًا عليه، من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض؛ من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي رضي الله عنه)[٥].

٦٩. الموصوف ببدعة غيرِ مكفِّرة يُقبَل حديثه، ما لم يكن داعية لها،ولم يرْوِ ما يؤيدها:

وقد ساق ابن حجر الخلاف في هذه المسألة، ورجَّح التفصيل على ما سُقْتُه مجملاً[٦].

وقال في موضع آخر: (إذا كان ثَبْتَ الأخْذِ والأداء لا يضُرُّه، لا سيما ولم يكن داعيةً إلى رأيه)[٧]. ونقل في التهذيب عن أحمد: (أنه يحدِّث عن المرجئ، إذا لم يكن داعية ولا مخاصِمًا)[٨].ولما قيل له: (تُحدِّث عن أبي معاوية، وهو مرجئ؟ قال: لم يكن داعية)[٩].

وقال المِزّي: (والدعاة يجب مجانبة رواياتهم على الأحوال؛ فأما من انتحل بدعة، فلم يَدْعُ إليها، وكان متقِّيًا كان جائز الشهادة، محتجًّا بروايته)[١٠].

---

(١) وتقال هذه العبارة –غالبًا– فيمن روى له الشيخان بخاصة. المقدمة (ص ٣٨١). لكن قد تطلق فيمن لم يخرِّجا له شيئًا، كما وصف الذهبي ابن جوصاء بذلك، كما في تذكرة الحفاظ(٣/٧٩٧)

(٢) قالها أحمد بن حنبل في صالح بن حيّ. قال ابن حجر: (وهذا من أرفع صيغ التعديل) المقدمة – (ص ٤٠٨).

(٣) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي بدر الدين. ولد سنة سبعمائة وخمس وأربعين. له: إعلام الساجد بأحكام المساجد، والبرهان في علوم القرآن، ونشر اللآلي.توفي سنة أربع وتسعين وسبعمائة. أ.هـ. هدية العارفين (٢/٣٩)

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح – (٣/٣٥٩)

(٥) المقدمة (ص ٣٨٢)

(٦) المقدمة (ص ٣٨٢)

(٧) المقدمة (ص ٣٩٨)

(٨) تهذيب التهذيب (٦/٣٤٠)

(٩) طبقات الحنابلة لأبي يعلى (١/١٢٥)

(١٠) تهذيب الكمال (٨/٣٨١)

وخلاصة القول في هذه النقول، وجِماعُ الأمر كله: ما قاله ابن حجر: (ينبغي أن يقَيَّد قولنا: بقبول رواية المبتدع، إذا كان صدوقًا، ولم يكن داعية؛ بشرط ألاّ يكون الحديث الذي يحدِّث به مما يَعْضُدُ بدعتَه، ويشيِّدها؛ فإنا لا نأْمَن – حينئذٍ – عليه غلَبةَ الهوى)[١].

فهذه ثلاثة قيود معتبرة لقبول رواية المبتدع، فما اختلَّ منها كان قادحًا في الراوي.

٧٠. لا يَلزم مِنْ هَجْر مخالطة المبتدع، ترك الرواية عنه، ما لم يكن داعية:

أما الداعية؛ فكما أنه لا يُرْوى عنه، فكذلك لا يُخالَط. ولذا قال الإمام أحمد عن هجر المرجئة[٢]: (...هؤلاء أسهل، إلا المخاصِمَ منهم؛ فلا تكلِّمه)[٣]. ولما سُئل عن الرجل، إذا عُلِم منه الفجور؛ أيُخبَر به الناس؟ قال: (لا؛ بل يُستر عليه، إلا أن يكون داعية)[٤].

وأما غير الداعية؛ فإنَّ هجْره غيرُ مستلزِم لِرَدِّ روايته. فهذا «ذَرُ المُرْهِبِي»[٥] كان مُرْجِئًا، وهجَره بعض السلف لذلك، ولكن لم يَمْنَع أن روى له الجماعة[٦].

٧١. يُقْبَل من المبتدِع الخارجي، ولو كان داعية، ما لا يُقْبَل من غيره:

قال ابن رجب: (وعلى هذا المأخذ؛ فقد يستثنى من اشتهر بالصدق والعلم، كما قال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج)[٧].

والسبب في استثنائهم من بين طوائف أهل البدع؛ ما قاله الأمير الصنعاني[٨]: (رَوَوْا عن الخوارج، وهم أشد الناس بدعة؛ لأنهم يكفِّرون من يكذِب، فقبولهم لحصول الظن بخبرهم)[٩].

---

(١) لسان الميزان – (١١/١)

(٢) الإيمان عند المرجئة: الإقرار والاعتقاد، ولا يضرُّ العمل مع ذلك. المقدمة – (ص ٤٥٩)

(٣) الآداب الشرعية (٣٢٦/١) تحقيق شعيب الأرنؤوط / عمر القيام. مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ بيروت.

(٤) المصدر السابق (٣٣٢/١)

(٥) هكذا ضبطها ابن حجر في المقدمة (ص٢١٦). ذر بن عبد الله المُرْهِبِي. روى عن عبد الله بن شداد وسعيد بن جبير. وعنه الأعمش وعطاء بن السائب.شهد مع ابن الأشعث قتاله للحجاج، سنة ثمانين. التهذيب (١٨٩/٣)

(٦) المقدمة – (ص ٤٠٠)

(٧) شرح علل الترمذي (١٢٣/١) تحقيق د. همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

(٨) محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، المعروف بالأمير. ولد سنة تسع وتسعين وألف. له نحو مائة مؤلف، منها: سبل السلام شرح بلوغ المرام، وحاشية على شرح العمدة لابن دقيق. يعتبر من المجددين. توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف. البدر الطالع (١٢٧/٢-١٣٣) الأعلام للزركلي (٣٨/٦)

(٩) ثمرات النظر – (ص ٨٤) تحقيق : رائد بن صبري بن أبي علفة. دار العاصمة للنشر والتوزيع – الرياض –

ولذا فقد أخرج البخاري لعمران بن حِطَّان الخارجي[١].قال ابن حجر: (وكان عمران داعية إلى مذهبه، فلا يضرُّ التخريج عمَّن هذا سبيله في المتابعات)[٢].

٧٢. قد يكون الجرح في الراوي مفسَّرًا، لكن ليس مؤثِّرًا:

ولهذا أمثلة كثيرة، ذكر بعضها ابن حجر، فقال: (عاب جماعة من الوَرِعين جماعةً دخلوا في أمر الدنيا، فضعَّفوهم، ولا أثر لذلك التضعيف، مع الصدق والضبط، والله الموفق. وأبعد ذلك كله من الاعتبار: تضعيف من ضَعَّف بعض الرواة بأمر؛ يكون الحمل فيه على غيره، أو للتحامل بين الأقران. وأشد من ذلك تضعيف من ضَعَّف من هو أوثق منه، أو أعلى قَدْرًا، أو أعرف بالحديث)[٣].

فهذه أربعة أسباب مردودة فيما لو ضُعِّف لأجلها راوٍ من الرواة.

٧٣. الضعيف لا يُعتَمَدُ في تضعيف الثقات:

ولذا قال ابن حجر، عندما ضَعَّف أبو الفتح الأزدي[٤] رجلاً روى له البخاري، محتجًّا به: (ولا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه هو ضعيف، فكيف يُعتَمَد في تضعيف الثقات؟)[٥]. وقال في حق الأزدي أيضًا، مبينًا درجته: (الأزدي لا يعتمد إذا انفرد؛ فكيف إذا خالف؟!)[٦].

مثال آخر: لما ضعَّف سفيانُ بن وكيع[٧] أحدَ رجال البخاري، المتفق على توثيقه، عندها قال ابن حجر: (سفيان بن وكيع هذا؛ ضعيف لا يُعْتَدُّ به، كما لا يُعتد بالناقل عنه، وهو أبو الفتح الأزدي)[١].

السعودية. الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

(١) عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي. روى عن أبي موسى الأشعري وابن عباس وابن عمر. وعنه يحيى بن أبي كثير وقتادة، وصار في آخر أمره أن رأى رأي الخوارج، وكان سبب ذلك أن ابنة عمه رأت رأي الخوارج، فتزوجها ليردها عن ذلك فصرفته إلى مذهبها. توفي سنة أربع وثمانين. تهذيب التهذيب (١١٣/٨)

(٢) المقدمة – (ص ٤٣٢)

(٣) المقدمة (ص ٣٨٢). وانظر ما يؤيده: (ص ٣٩٧) عند ترجمته لحميد بن هلال، وكذا:(ص ٤٣٥).

(٤) محمد بن الحسين الأزدي، أبو الفتح. له"الضعفاء" وعليه فيه مؤاخذات؛ فإنه ضعَّف جماعة بلا دليل. حدث عن أبي يعلى وابن جرير.حدث عنه أبو نعيم. مات سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.سير أعلام النبلاء(٣٤٧/١٦).

(٥) المقدمة (ص ٣٨٣) و(ص ٣٩٨).

(٦) المقدمة (ص ٣٨٧)

(٧) سفيان بن وكيع بن الجراح. روى عن أبيه وابن إدريس.وعنه الترمذي وابن ماجة. قال أبو حاتم: لين. توفي سنة سبع وأربعين ومائتين. تهذيب التهذيب – (١٠٩/٤)

ومِثل الأزدي ابن سعد، صاحب الطبقات؛ فقد بيَّن ابن حجر مرارًا أنه يَعتمد على الواقدي[٢]، ولا سيما في التضعيف[٣]. ومما قاله: (ولم يَلتفِت أحد إلى ابن سعد في هذا؛ فإن مادَّته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمَد)[٤].

وقُلْ في ابن قانع[٥] إذا ضَعَّف ثقة، كما قيل في الأزدي وسفيان بن وكيع وابن سعد؛ ولأجل هذا قال ابن حجر: (ابن قانع ليس بمعتمَد). وقال عن راوٍ: (ضعفه ابن قانع، وهو أضعف منه).[٦]

٧٤. تفضيل راوٍ على آخر لا يوجب تضعيف المفضول:

وهذه المفاضلة بالمقارنة، سماها الحافظ ابن حجر باسم: «التضعيف النِسْبي»[٧]، فالراوي – أصلاً – ليس ضعيفًا بالنسبة لمن هو أقوى منه.

وتجري على ألسنة الأئمة أقوال يطلقونها في المقارنة بين الأقران، وهي لا تقتضي جرحًا وردًّا للمفضَّل عليه.

قال ابن حجر: (وإذا قارَنْتَ بين الأقران كان البَوْن بينهم بعيدًا؛ في كمال الفضل، وصحة النقل)[٨].

ولما حكى قولَ الإمام أحمد، أنه قال: (ابن أبي عدي[٩] أحب إلي من أزهر)[١٠]، قال بعده: (وهذا لا يُوجِبُ قدحًا فيه)[١].

---

(١) المقدمة:(ص ٣٩٧)

(٢) محمد بن عمر بن واقد الواقدي المدني. ولد سنة ثلاثين ومائة. له كتاب المغازي وكتاب الردة. سمع من أبي ذئب، ومعمر ومالك. وروى عنه كاتبه محمد بن سعد. وتوفي سنة سبع ومائتين. وفيات الأعيان (٣٤٨/٤)

(٣) تجد بيان ذلك في الصفحات التالية من المقدمة: (٤٠٣/١) و(ص ٤١٦) و(ص ٤٤٣) و(ص ٤٤٧).

(٤) المقدمة – (ص ٤٤٣)

(٥) عبد الباقي بن قانع ابن واثق. ولد سنة خمس وستين ومئتين.سمع الحارث بن أبي أسامة، وإبراهيم الحربي. وعنه الدار قطني، وابن رزقويه. له معجم الصحابة. قال البرقاني: هو عندي ضعيف. توفي سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة. الوافي بالوفيات (٣١/٦) سير أعلام النبلاء – (٥٢٦/١٥)

(٦) من الفوائد المنتقاة من فتح الباري، للشيخ محمد العوشن،(ص٢٦)، عن المقدمة – (ص ٤٤٢)، وص ٤٦٤).

(٧) المقدمة (ص ٣٨٦)

(٨) المقدمة – (ص ٤٣٣)

(٩) محمد بن إبراهيم بن أبي عدي.روى عن سليمان التيمي وحميد الطويل. روى عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. مات سنة أربع وتسعين ومائة.تهذيب التهذيب – (١٢/٩)

(١٠) أزهر بن سعد السمان أبو بكر الباهلي. روى عن سليمان التيمي وابن عون. وعنه ابن المبارك وعلي بن المديني. قال ابن سعد: ثقة. توفي وهو ابن أربع وتسعين؛ سنة مائتين وثلاث. تهذيب التهذيب (١٧٧/١)

وكذا لما ضُعِّف عبد ربه بن نافع الكناني[٢]؛ قال ابن حجر توجيهًا لقول من ضعَّفه: (الظاهر أن تضعيف من ضعَّفه؛ إنما هو بالنسبة إلى غيره من أَقْرانه)[٣].

٧٥. تكذيب راوٍ ما في حديث أو مسألة؛ لا يلزم منه تكذيبه في كل حديث ومسألة:

وهذه القاعدة مستفادة من النقول المتكاثرة المتضافرة على الانتهاء بتوثيق تلميذ ابن عباس رضي الله عنهما ومولاه؛ الإمام الكبير عكرمة رحمه الله. وقد ساقها كلها؛ مدحًا وقدحًا ابن حجر – جزاه الله خيرًا –، ثم فنَّد ما قُدِح عكرمة فيه. ومن ذلك قوله: (روي عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه قال لنافع[٤]: لا تكذِب علي، كما كذَب عكرمة على ابن عباس[٥]، قال ابن جرير[٦]: إن ثبت هذا عن ابن عمر؛ فهو محتمِل لأوجه كثيرة، لا يتعيَّن منه القدح في جميع روايته؛ فقد يمكن أن يكون أنكر عليه مسألة من المسائل، كذَّبه فيها، قلت: وهو احتمال صحيح...). ثم ساق مسألة نقلها نافع عن ابن عمر، فلما بلغَتِ ابنَه سالمَ بنَ عبد الله[٧]؛ قال: كَذَب العبد!). ثم نقل تعقُّب ابن جرير لها بقوله: (لم يَرَوا ذلك

---

(١) المقدمة (ص ٣٨٦)

(٢) عبد ربه بن نافع الكناني أبو شهاب الحناط، وهو أبو شهاب الأصغر. روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري والأعمش. وعنه يحيى بن آدم ومسدد. مات سنة إحدى وسبعين ومائة. تهذيب التهذيب – (١١٧/٦)

(٣) المقدمة – (ص ٤١٥). وانظر مثلها (ص ٤٣٥) في ترجمة قبيصة بن عقبة السوائي،وثالثة أخرى في:(ص ٤٤٦).

(٤) نافع الفقيه مولى ابن عمر.أصابه في بعض مغازيه. روى عن مولاه وأبي هريرة وأبي لبابة ابن عبد المنذر وأبي سعيد الخدري.وعنه أولاده أبو عمر وعمر وعبد الله بن دينار وصالح بن كيسان وعبيد الله بن عمر. قال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر.مات سنة سبع عشرة ومائة. التهذيب – (٣٦٨/١٠)

(٥) جاء هذا الخبر عن سعيد بن المسيب؛ فقد رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٥ /١٣٥) وعن أحمد في العلل ومعرفة الرجال (٢ /٧١) تحقيق : وصي الله بن محمد عباس. الناشر : المكتب الإسلامي ، دار الخاني – بيروت ، الرياض. الطبعة الأولى ، ١٤٠٨. والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢ /٥) تحقيق د. أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ – ١٩٨١م. ورواه عن الاثنين في تاريخ دمشق (٤١ / ١٠٨). قال ابن حبان في الثقات (٥ /٢٣٠): (ومن أمحل المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح لأن يزيد بن أبى زياد ليس ممن يحتج بنقل حديثه ولا بشيء يقوله... أما عكرمة فحمل أهل العلم عنه الحديث والفقه في الأقاليم كلها وما أعلم أحدا ذمه بشيء إلا بدعابة كانت فيه).

(٦) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري العالم المشهور صاحب التاريخ والتفسير. ولد سنة أربع وعشرين ومائتين. وأصله من مدينة طبرستان. له: تهذيب الآثار. توفي سنة عشر وثلاثمائة. النجوم الزاهرة (٣٤٠/١) وسير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٤)، وفيات الأعيان (١٩١/٤)، وطبقات الشافعية (٨/١)

(٧) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.روى عن أبيه وأبي هريرة وأبي رافع وأبي أيوب وزيد بن الخطاب.وعنه ابنه أبو

من قول سالم في نافع جَرْحًا، فينبغي ألاّ يَرَوا ذلك من ابن عمر في عكرمة جرحًا)[١]. ثم قال ابن حجر: (قال ابن حبان: أهل الحجاز يُطْلِقون «كَذَبَ» في موضع «أَخْطَأَ»، ويقوّي صحة ما حكاه ابن حبان: الثناء عليه والتعظيم له؛ فإنه دالٌّ على أن طَعْنَهم عليه، إنما هو في هذه المواضع المخصوصة)[٢].

مجهول العين ترتفع جهالته إذا روى عنه اثنان فصاعدًا[٣].

(قال الخطيب[٤]: المجهول عند أهل الحديث: من لم يَعْرِفه العلماء، ولا يُعْرَف حديثه إلا من جهة واحدة، وأقلُّ ما يرفع الجهالة رواية اثنين مشهورَيْنِ)[٥].

وحينما قيل في حق أسامة بن حفص[٦]: إنه مجهول؛ قال ابن حجر متعقِّبًا على قائله: (وقرأت بخط الذهبي في«ميزانه»[١]: ليس بمجهول؛ فقد روى عنه أربعة)[٢].

بكر والزهري وصالح بن كيسان.مات سنة ست ومائة. تهذيب التهذيب – (٣٧٨/٣)

(١) لم أعثر على المصدر الذي نقل منه ابن حجر عن ابن جرير، ولم أجد من أشار إليه من محققي فتح الباري ومقدمته.

(٢) المقدمة – (ص ٤٢٥ – ٤٢٦)

(٣) وهذه المسألة ليست على إطلاقها؛ فالمتقدمون لا يعتدُّون بهذا العدد دائمًا. وأسوق ههنا كلامًا جليلاً بديعًا للمحقق المبدع؛ د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، في تحقيقه لكتاب الذهبي:((من له رواية في الكتب الستة (٤٩/١))) حيث يقول:(وللحافظ ابن رجب/تعالى مقولة جيدة في " شرح علل الترمذي " ١: ٨١ – ٨٥ في شرح مذاهب عدد من المتقدمين في إطلاق الجهالة.. ومما قاله ابن رجب – واستحسنه –: ما حكاه يعقوب بن شيبة، عن يحيى بن معين، قال له يعقوب: " متى يكون الرجل معروفا؟ إذا روى عنه كم؟ قال: إذا روى عن الرجل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول.قلت: فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يروون عن مجهولين ".

قال ابن رجب:"وهذا تفصيل حسن،وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون"

على أن ابن معين قد يوثق من لم يرو عنه إلا رجل واحد.. وهذا ليس من قبيل التعارض؛ بل هو من باب اعتبار القرائن، فمن روى عنه واحد، وشهدت القرائن عند ابن معين وغيره أنه ثقة: وثقوه، ومن ليس كذلك وقفوا عند ظاهر أمره...ثم ذكر ابن رجب أمثلة على المجهول والمعروف عند ابن المديني وأبي حاتم وأحمد، واستظهر أخيرًا: " أنه لا عبرة بتعدد الرواة، وإنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات ").

(٤) أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي. ولد سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة. له ستون مصنفًا، منها تاريخ بغداد. تفقه على أبي الطيب الطبري وأبي الحسن المحاملي. كان يتلو في كل يوم وليلة ختمة. توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة. الوافي بالوفيات(٤٤٢/٢)، وطبقات الشافعية(٣٨/١)،والنجوم الزاهرة (١١/٢).

(٥) التقريب والتيسير لابن شرف النووي (ص ٧)

(٦) أسامة بن حفص المدني.روى عن هشام بن عروة وموسى بن عقبة.وعنه أبو ثابت المديني ويحيى بن إبراهيم بن أبي

ولما وَصَف أبو حاتم[٣] أبا النعمان الحكمَ بنَ عبد الله[٤] بالجهالة؛ قال ابن حجر مستدرِكًا: (ليس بمجهول مَن روى عنه أربعةٌ ثقاتٌ)[٥].

٧٦. قد يُعِلُّ الحفَّاظ بعضَ أحاديث الثقات الأثبات، والعلة ممن روى عنهم:

فقد يضطرب في حديث الثبْت شيخه، أو تلاميذه، فلا ينقص ذلك من توثيقه، ما دام الخلل جاء ممن قبله، أو ممن بعده. ولما قيل ليحيى بن سعيد القطان[٦]: (إن إسرائيل[٧] روى أحاديث مناكير، فقال: لم يؤْتَ منه). قال ابن حجر معقِّبًا: (ظُنَّ أن النكارة من قِبَله؛ وإنما هي من قِبَل أبي يحي[٨]، كما قال ابن معين، وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد، فالحمْل عليه أولى من الحمل على من وثَّقوه)[٩]. وقال – أيضًا – في التهذيب: (فقد لاحَ لك؛ أن القطان ليس في كلامه هذا ما يوْهِن إسرائيل)[١٠].

قتيلة.وقال الذهبي ضعفه الأزدي بلا حجة. تهذيب التهذيب – (١/١٨١)

(١) ميزان الاعتدال – (١/١٧٤)، لكن ليس فيه عبارة: (ليس بمجهول).

(٢) المقدمة (ص ٣٨٦)

(٣) محمد بن إدريس بن المنذر، أبو حاتم الرازي الحافظ الكبير. روى عن محمد بن عبد الله الأنصاري وأبي نعيم وعبد الله كاتب الليث وخلق. روى عنه أبو داود والنسائي وابن ماجه، ورفيقه أبو زرعة الرازي.« قلت: وأما في البخاري فموضعان على الاحتمال، لا الجزم ». قال ابنه: سمعت أبي يقول قلت: من أغرب علي حديثًا مسندًا صحيحًا؛ لم أسمع به فله عليَّ درهم يتصدق به!، وهناك حِلَقٌ من الخَلْقِ، وإنما كان مُرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي، فما تهيأ لأحد منهم أن يُغْرِبَ عليَّ حديثًا!!. مات سنة مائتين وسبع وسبعين. وولد سنة مائة وخمس وتسعين. تهذيب التهذيب(٩/٢٨)

(٤) الحكم بن عبد الله الانصاري أبو النعمان البصري. روى عن سعيد بن أبي عروبة وشعبة ويزيد بن زريع وحماد بن زيد وأبي عوانة وعنه أبو قدامة السرخسي وأبو موسى ومحمد بن المنهال الضرير وعقبة بن مكرم وقال كان من أصحاب شعبة الثقات وأحمد بن محمد البزي. التهذيب (٢/٣٦٩) فهم – هنا – خمسة روَوْا عنه؛ وليسوا أربعة!

(٥) المقدمة – (ص ٣٩٦)

(٦) يحيى بن سعيد بن فرُّوخ القطان. مولده سنة عشرين ومائة. روى عن هشام بن عروة والأعمش. وعنه أحمد وعلي بن المديني ويحيى بن معين. قال أحمد: ما رأيت مثله. توفي سنة ثمان وتسعين ومائة. من له رواية في الكتب الستة للذهبي(٢/٣٦٦)

(٧) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني. روى عن جده وزياد بن علاقة. وعنه أبو داود وعبد الرزاق ووكيع ويحيى بن آدم. ولد سنة مائة ومات سنة مائة وإحدى وستين. التهذيب – (١/٢٢٩)

(٨) أبو يحيى القتات الكوفي الكناني اسمه زاذان وقيل غير ذلك. روى عن مجاهد بن جبر وعطاء بن أبي رباح. وعنه الأعمش وإسرائيل والثوري وأبو داود. قال ا بن سعد: فيه ضعف. تهذيب التهذيب – (١٢/٣٠٣)

(٩) المقدمة (ص ٣٨٧)، ومثال آخر في المقدمة أيضًا (ص ٤٣٣) في ترجمة عيسى بن طهمان؛ قال العقيلي:لا يتابع؛ ولعله أُتي من خالد بن عبد الرحمن،الراوي عنه،قال ابن حجر:(وهو كما ظن العقيلي).ومثال ثالث:(ص ٤٣٣).

(١٠) تهذيب التهذيب – (١٢/٢٤٩)

وعندما قال أبو حاتم في: بَيَان بنِ عمرو البخاري[١]؛ شيخ البخاري: إن الحديث الذي رواه عن سالم بن نوح[٢] باطل؛ أجاب عن ذلك ابن حجر قائلاً: (أما الحديث؛ فالعهدة فيه على غيره؛ لأنه لم ينفرد به، كما قال الدارقطني، في المؤتلف والمختلف)[٣]. وقال في التهذيب:(أراد أبو حاتم أن إسناد هذا باطل. وجهالةُ «بيانٍ» ارتفعت برواية هؤلاء عنه، وعدالتُهُ ثبتَتْ – أيضًا –، والحديث لم يَنْفَرِدْ به؛ فقد قال الدارقطني: إنه تابعه عليه حَنَشُ ابن حربٍ الخراساني[٤]، عن سالم بن نوح...)[٥].

ولمزيد من الإيضاح فانظر إلى كلام ابن عدي[٦] في أبي الزبير المكي[٧]؛ حيث قال:(وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون

---

(١) بيان بن عمرو البخاري العابد. روى عن يحيى القطان. وعنه البخاري وأبو زرعة. توفي سنة مائتين واثنتين وعشرين. الكاشف – (٢٧٧/١)

(٢) سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري الجزري أبو سعيد العطار. روى عن سعيد بن إياس الجريري وابن جريج وابن أبي عروبة. وعنه أحمد بن حنبل وبندار. مات بعد المائتين. تهذيب التهذيب – (٣٨٣/٣).

وأما حديثه الباطل؛ فهو الذي رواه البخاري في التاريخ الكبير(١٣٤/٢) قال: حدثني بيان، قال: ثنا سالم ابن نوح، قال: ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الصابر الصابر عند الصدمة الأولى. قال ابن حجر في التهذيب(٤٤٤/١):(أخرجه الدارقطني في المؤتلف وابن عدي في الكامل من طريق البخاري).

(٣) المقدمة – (ص ٣٩١)

(٤) هكذا هو في التهذيب! ولكن بعد طول بحث ترجح لي أن الاسم قد تحرف الاسم من (الحارث) إلى (حرب)، وقد سماه أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (١٢٠/٣) المحقق : يوسف بن محمد الدخيل. الناشر : مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى:ابن الحارث. ولذا قال:(سمع سالمَ بنَ نوح). ثم وجدت من بين عشرات المراجع أن ابن عدي فقط سماه في الكامل (٣٤٨/٣) بـ:(حنش بن حرب)! فالله أعلم بالصواب.

(٥) التهذيب(٤٤٤/١)

(٦) أبو أحمد، عبد الله بن عدي الجرجاني، له" الكامل " في الجرح والتعديل.مولده سنة سبع وسبعين ومائتين. سمع بهلول التنوخي، وأبا عبد الرحمن النسائي. جرَّح وعدل وصحَّح وعلَّل، وتقدم في هذه الصناعة على لحن فيه، يظهر في تأليفه. حدث عنه شيخه ابن عقدة، والمالبني. مات سنة خمس وستين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء للذهبي(١٥٤/١٦)

(٧) محمد بن مسلم بن تَدْرُس، أبو الزبير المكي. روى عن العبادلة الأربعة، وعن عائشة. وروى عنه عطاء – وهو من شيوخه – والزهري وهشام بن عروة. مات سنة ست وعشرين ومائة. تهذيب التهذيب – (٣٩٠/٩)

من قِبَلِهِ)[١].

٧٧. لا يَجْمُلُ من متأخر، لا خبرة له بحقيقة حال من تَقَدَّمَه؛ أن يُطلِق الضعف على راوٍ، لم يُسْبَقْ إلى تضعيفه:

لأن المتقدمين أقرب عهدًا، وأخبر حالاً، وأعمق فهمًا. ومن الجميل في هذا الباب ما قاله الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام[٢].

ولذا؛ تأمَّلْ لما ضعَّف الأزديُّ، وابن عبد البر[٣] أيوبَ بن سليمان بن بلال[٤]، رَدَّ ابن حجر قولهما قائلاً: (والأزدي لا يعرَّج على قوله. وأفرط ابن عبد البر، فقال في التمهيد: إنه ضعيف! ولم يَسبقه أحد من الأئمة إلى ذلك)[٥].

وعلى هذا؛(فمن وَجَد من نفسه مخالفة كثيرة لأهل العلم، في الحكم على الأحاديث، فليعلم أن هذا إنما أُتِيَ من أمرين، قد يجتمعان، وقد ينفردان:

أحدهما: عدم ضبط القاعدة التي بَنَى عليها حكمه، على وُفْق ضبط أهل العلم لها.

ثانيهما: ضبط القاعدة نظريًّا فقط، وعدم التفقُّه في كيفية تطبيقها، كما كان أهل العلم من الفقه والفهم والخبرة، بالقدر الذي يؤهِّلهم لمعرفة متى وأين تنزَّل القاعدة، أو لا تنزل؟)[٦].

وليس هذا تقديسًا لما جاء عن المتقدمين، بل تقديرًا وتقديمًا، وإلا فكم ترك الأول للآخر من علم لم يَطْرقه، أوبسط لمطروق. وأقرب مثال هو عالمنا المترجَم له: ابن حجر؛ فقد جدَّد في علم الحديث تأصيلاً وترتيبًا وتعقُّبًا، بما لم يُسبَق إليه.

---

(١) الكامل في الضعفاء – (١٢٥/٦)

(٢) سير أعلام النبلاء – (٢٩٦/١١)

(٣) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري أبو عمر.كثير الشيوخ على أنه لم يخرج عن الأندلس، لكنه سمع من أكابر أهل الحديث بقرطبة، كالطلمنكي وأحمد الباجي. ولد سنة اثنتين وستين وثلاث مائة،، وله التمهيد في شرح للموطأ، والاستيعاب.قال الحميدي في((جذوة المقتبس ص١٣)):(لقيناه وكتب لنا بخطه مجيزًا، وكاتبًا إلينا، بجميع ذلك كله،وتركته حيًا وقت خروجي من الأندلس سنة ثمان وأربعين وأربع مائة،ثم بلغني وفاته).

(٤) أيوب بن سليمان بن بلال التيمي مولاهم أبو يحيى المدني.سمع مالكًا روى عن أبي بكر بن أبي أويس عن أبيه نسخة.وعنه البخاري وأبو حاتم والذهلي.مات سنة مائتين وأربع وعشرين. تهذيب التهذيب – (٣٥٣/١)

(٥) المقدمة (ص ٣٨٩)

(٦) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات تأليف طارق بن عوض الله بن محمد (ص٢٢).

٧٨. إذا اجتمع في راوٍ جرحٌ وتعديل،وقد روى له من لا يُحَدِّث إلا عن ثقة؛ فيرجَّح التعديل:

قال ابن حجر: (من عُرِفَ من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة؛ فإنه إذا روى عن رجل؛ وُصِفَ بكونه ثقة عنده، كمالك)[١]. ولذا قال ابن عدي: (كفى بأبي الزبير صِدقًا؛ أن حدَّث عنه مالك؛ فإن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة)[٢].

وقال ابن رجب: (والمنصوص عن أحمد يدل: على أنه مَن عُرِفَ منه أنه لا يَروي إلا عن ثقة؛ فروايته عن إنسانٍ تعديلٌ له)[٣].

فهذا استقراء متَّسق ومتفق مع منهج الأئمة الكبار كمالك وأحمد؛ حيث لا يروون إلا عن ثقة، وعلى هذا جرى البخاري، فهذا شيخه: (بَيَان)-وقد مرَّ آنفًا - أثنى عليه ابن المديني، ووثقه ابن حبان وابن عدي. وقال أبو حاتم: مجهول، فقال ابن حجر حينئذٍ: (ليس بمجهول من روى عنه البخاري وأبو زرعة[٤] [٥].

٧٩. ما كل من اخْتَلَط يكون ضعيفًا:

فيُقبل حديث المختلط لأحد الأسباب التالية:

أ- ألاّ يُحدِّث - أصلاً - بعد الاختلاط. فيَبِين — حينئذ — أنه لا اختلاط بين صحيح مرويِّه، وبين ضعيفه. وفي ترجمة جرير بن حازم[٦]: أنه كان له أولاد،(فلما أحسُّوا باختلاطه

---

(١) لسان الميزان (١٤/١)

(٢) الكامل في الضعفاء (١٢٥/٦)

(٣) شرح علل الترمذي (ص ١٢٧)

(٤) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زرعة الرازي. مولده سنة مائتين. روى عن أحمد بن حنبل وأبي خيثمة. روى عنه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة وأبو حاتم. لما قدم نزل عند أحمد، وكان كثير المذاكرة له، فقال أحمد: ما صليت غير الفرض؛ استأثرت بمذاكرة أبي زرعة على النوافل. وقال إسحاق ابن راهويه: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة الرازي ليس له أصل. وفاته سنة أربع وستين ومائتين. تهذيب الكمال(٨٩/١٩-١٠٥)

(٥) المقدمة (ص ٣٩١)

(٦) جرير بن حازم بن عبد الله بن شجاع.روى عن أبي الطفيل وأبي رجاء العطاردي وابن سيرين وقتادة.وعنه الأعمش وأيوب، وهما شيخاه، وابن المبارك.وقال النسائي: ليس به بأس.مات سنة (١٧٥). التهذيب (٦٠/٢)

حَجَبُوه، فلم يَسمعْ أحد منه في حال اختلاطه شيئًا)[١]. وبمثله فُعِل بحجاج بن محمد الأعور[٢].[٣].

ب- أن يُقْبَل حديثه بعد الاختلاط في المتابعات، لا الأصول. كما روى البخاري لحُصين بن عبد الرحمن[٤] بعد اختلاطه ما تُوبع عليه.

ج- أن يُحدِّث من كتابه، كاختلاط حفص بن غياث[٥]؛ فمن سمع من كتابه قُبِلَ مسموعه[٦].

د- أن ينتقي إمام معتمَد كالبخاري، ما صحَّ عنده، من حديث من سَمِع من ذلك المختلِط بعد الاختلاط، كإخراج البخاري شيئًا من حديث من سَمِع من سعيد بن أبي عَروبة[٧] بعد اختلاطه، وعذره قد بيَّنه ابن حجر بقوله: (فإذا أخرج من حديث هؤلاء؛ انتقى منه ما تَوَافَقوا عليه)[٨]. وهذا الانتقاء لا يُحْسِنه إلا جهابذة هذا الفن، وأطباء عِلَلِه.

٨٠. التائب مما جُرِحَ به كَمَنْ لا جَرْحَ به:

ولذا لما ساق ابن حجر قول البخاري في حَرِيْزِ بن عثمان[٩] أنه كان يتناول من رجل ثم ترك. ثم قال: (فهذا أعدل الأقوال؛ فلعله تاب)[١٠].

---

(١) المقدمة - (ص ٣٩٢) و(ص ٣٩٣).

(٢) حجاج بن محمد الأعور، أبو محمد. أصله من ترمذ. سكن المصيصة. روى عن بن جريج وشعبة. روى عنه قتيبة ابن سعيد وأهل العراق. مات سنة خمس أو ست وثلاثين ومائتين. الثقات لابن حبان - (٢٠١/٨)

(٣) المقدمة - (ص ٣٩٣)

(٤) حصين بن عبد الرحمن السلمى أبو الهذيل. روى عن جابر بن سمرة وعمارة بن رويبة وعن زيد بن وهب. وعنه شعبة والثوري مات سنة مائة وست وثلاثين. تهذيب التهذيب - (٣٢٨/٢)

(٥) حفص بن غياث بن طلق النخعي أبو عمر. روى عن هشام بن عروة والأعمش. وعنه أحمد وإسحاق وابن معين. ولد سنة مائة وسبع عشرة. ومات سنة مائة أربع وتسعين. تهذيب التهذيب - (٣٥٧/٢)

(٦) المقدمة - (ص ٣٩٦)

(٧) سعيد بن أبي عروبة، واسمه مهران العدوي. روى عن قتادة والنضر بن أنس والحسن البصري. وعنه الأعمش، وهو من شيوخه وشعبة. مات سنة مائة وخمس وخمسين. تهذيب التهذيب - (٥٦/٤)

(٨) المقدمة - (ص ٤٠٤)

(٩) حريز بن عثمان بن جبر الرحبي أبو عثمان. روى عن عبد الله بن بسر الصحابي، وخالد بن معدان. وعنه إسماعيل بن عياش ويحيى القطان. ولد سنة ثمانين ومات سنة مائة وثلاث وستين. التهذيب - (٢٠٧/٢)

(١٠) المقدمة(ص٣٩٣) والرجل الذي كان ينال منه حَريز هو علي ﷺ، فتاب، فالحمد لله، ومن تاب تاب الله عليه.

إلا أنه يُستثنى من هذه القاعدة؛ مَن كان جَرْحه بسبب كونه يَكْذب في حديثه عن رسول الله ﷺ. وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية[١]: (من كَذَب على رسول الله ﷺ في حديث واحد، ثم تاب منه لم تقبل روايته في أحد قولَيْهم، وهو مذهب مالك وأحمد؛ حَسْمًا للمادة؛ لأنه لا يُؤْمَن أن يكون أظْهَرَ التوبة ليُقبَل حديثه)[٢].

٨١. **الجرح المفسَّر يقدَّم على التعديل،إلا أن يكون المعدِّل أعرفَ بأسبابه من المجرِّح:**

فهذا حسان بن عطية[٣]– مثلاً – تكلَّم فيه سعيد بن عبد العزيز[٤]؛ من أجل القول بالقدر[٥] وأنكر ذلك الأوزاعي[٦].

وروى له الجماعة[٧]. فهل يُقْبَل الجرح المفسَّر فيه، أم التعديل ممن هو أعرف به؟!

وهذا السؤال يتولى الإجابة عنه عالمنا الحافظ ابن حجر في كتابه الفريد في بابه: النُّزْهة: (والجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلى التَّعْديلِ، وأَطلقَ ذلك جماعةٌ، ولكنَّ محلَّهُ إن صَدَرَ مُبَيَّنًا مِن عَارِفٍ بأَسْبَابِهِ؛ لأنَّه إنْ كانَ غيرَ مفسَّرٍ لم يَقْدَحْ فيمَنْ ثبَتَتْ عدالَتُه. وإنْ صدَرَ مِن غيرِ عارفٍ بالأسبابِ لم يُعْتَبَرْ بهِ أيضًا)[٨].

وقال السُّبكي[٩]:(إذا سمعتَ أن الجرح مقدم على التعديل، ورأيتَ الجرح والتعديل، وكنت غِرًّا بالأمور، أو فَدْمًا[١]، مُقْتَصِرًا على منقول الأصول؛ حسِبْتَ أن العمل على جرحه.

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) منهاج السنة النبوية (٤٢٧/٢) ت: د٠رشاد محمد سالم ، مطابع جامعة الامام محمد بن سعود ، ط١٩٨٦/١م٠

(٣) حسان بن عطية المحاربي، مولاهم. روى عن أبي أمامة، وخالد بن معدان، وسعيد بن المسيب. وعنه الأوزاعي، وأبو غسان. مات من العشرين إلى الثلاثين ومائة. تهذيب التهذيب – (٢١٩/٢)

(٤) سعيد بن عبد العزيز التنوخي. ولد سنة تسعين.روى عن عبد العزيز بن صهيب والزهري. وعنه الثوري وشعبة وهما من أقرانه. قال أحمد:هو والأوزاعي عندي سواء.مات سنة مائة وسبع وستين.التهذيب (٥٣/٤)

(٥) قال في المقدمة – (ص ٤٦٠): (والقدرية من يزعم أن الشر فعل العبد وحده).

(٦) قال سعيد بن عبد العزيز: هو قدري! فبلغ ذلك الأوزاعي، فقال: ما أغَرَّ سعيدًا بالله! ما أدركتُ أحدًا أشد اجتهادًا، ولا أعملَ منه!!. تهذيب التهذيب – (٢١٩/٢)

(٧) المقدمة – (ص ٣٩٤)

(٨) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر – (ص ٤٦)

(٩) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تاج الدين.ولد سنة سبع وعشرين وسبعمائة.قرأ على المزي، ولازم الذهبي. قال ابن كثير: جرى عليه من المحن ما لم يجْر على قاض قبله، وحصل له من المناصب ما لم يحصل لأحد قبله. توفي شهيدًا بالطاعون سنة إحدى وسبعين وسبعمائة. وله شرح مختصر ابن الحاجب، وجمع الجوامع. طبقات الشافعية

فإياك ثم إياك، والحذر كلَّ الحذر من هذا الحُسْبان! بل الصواب – عندنا –: أن من ثبَتَتْ إمامته وعدالته، وكثُر مادِحُوه ومُزَكُّوه، ونَدَرَ جارحه، وكانت هناك قرينة دالَّة على سبب جرحه؛ من تعصبٍ مذهبيٍّ، أو غيره؛ فإنا لا نَلْتَفِتُ إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة)[٢].

وقال ابن الوزير[٣]: (إيّاك والاغترار بقول الأصوليين: إنّ الجرح المفسّر مقدّم؛ فإنّ الرّجال الرّجال ما أرادوا إلا تلك الصّورة، التي نظروا فيها إلى تجرُّدها عن جميع الأمور، إلا الجرح المفسَّر، والتعديل الجُمْلي)[٤].

٨٢. **(من ثبَتَتْ عدالته لم يُقْبَل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظن)**[٥]:

وأَولى من يدخل ضمن هذا: الأئمة الثقات، والرواة الأثبات. ومن الأمثلة البارزة في ذلك: ما ذكره ابن حجر في معرِض دفاعه عن عكرمة، مولى ابن عباس رضي الله عنهما، ومما قاله: (الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم، على أن من جرحه من الأئمة لم يُمْسِك عن الرواية عنه، ولم يستغْنِ عن حديثه، وكان حديثه متلقًّى بالقبول؛ قرنًا بعد قرن، إلى زمن الأئمة الذين أخرجوا الصحيح)[٦].

ثم ذكر قاعدة متينة في هذا الباب؛ فقال رحمه الله:(فالرجل إذا ثبَتَتْ عدالته؛ لم يُقْبَل فيه الجرح، إلا إذا كان مفسَّرًا بأمر قادح)[٧].

٨٣. **يُقَدَّم التعديل إذا كان مبيَّنًا، والجرح مُبْهَمًا، إلا إن أتى من إمام عارف:**

ولما قال الدارقطني، في أحد شيوخ البخاري الموثَّقين، ألا وهو سعيد الواسطي[١]: «يتكلمون فيه»[٢]؛ قال ابن حجر: (هذا تَلْيِيْنٌ مُبْهَمٌ لا يُقْبَل)[٣]،

(ص١٦٣)

(١) الفَدْم: العَيِيّ. جمهرة اللغة – (٣٦١/١)

(٢) طبقات الشافعية الكبرى – (٣/٢)

(٣) محمد بن إبراهيم الحسني، الصنعاني المعروف بابن الوزير.ولد سنة سبعمائة وخمس وسبعين، وتوفي سنة ثمانمائة وأربعين. من تصانيفه الكثيرة: إيثار الحق على الخلق، القواصم. معجم المؤلفين: عمر كحالة (٢١٠/٨) مكتبة المثنى ، بيروت .

(٤) الروض الباسم لابن الوزير – (٢١٨/٢)

(٥) المقدمة – (ص ٤٢٩). وهذه العبارة نقلها ابن حجر بنصِّها من قول ابن جرير الطبري.

(٦) المقدمة (ص ٤٢٩)

(٧) فتح الباري– تعليق ابن باز — ط دار الفكر(١٨٩/١)

والسبب في كونه لا يُقبَل؛ لأنه من قبيل الجرح المجمل الذي لا يُنْسَب لقائل معيَّن، ثم إن جرْح الدارقطني في مقابل تعديل أئمة موثّقين، فلا يقاوِم قولُه قولَهم. لكن إن كانت العبارة تدل على شبهة جَرْحٍ، فيُبحث عن تفسيرها، فإن عُدِمَ تفسيرها عُدِمَ أثرها.

فيردُّ الجرح إذا جاء مُبْهَمًا، ولو من عارف، ما دام عارَض من هو أعرف منه بالرواة. فهذا — مثلاً – عبد الملك بن الصبَّاح(٤).

قال أبو حاتم فيه: صالح، ونقل عن الخليلي(٥) أنه قال فيه: كان مُتَّهَمًا بسرقة الحديث! فأجاب عن هذا القول ابن حجر قائلاً:(وهذا جَرْحٌ مُبهَم)(٦).

وقال في التهذيب معترِضًا، وَرَادًّا قول الخليلي: (كذا قال! ولم أَرَ في الرواة عن مالك، للخطيب ولا للدارقطني أحدًا؛ يقال له: عبد الملك بن الصباح، فإن كان محفوظًا فهو غير المسمعي)(٧).

٨٤. إذا اجتمع تعديل وجرح غيرُ مفسَّرَين؛ فالمقدَّم قول الأوثق الأعلم:

فإذا جاءنا التعديل من إمامٍ كأحمد، وناقَضه تجريحٌ لمن هو دونه؛ فالتجريح لا يقاوِم التعديلَ؛ لمجيئه من عارف عالم متبحِّر بمعرفة الرواة، وعِلَلِ المرويات.

---

(١) سعيد بن سليمان الضبي أبو عثمان الواسطي المعروف بسعدَوَيه. روى عن حماد بن سلمة والليث بن سعد ومبارك بن فضالة. وعنه البخاري وأبو داود بلا واسطة، والباقون بواسطة. قال العجلى: ثقة. قيل له بعدما رجع من المحنة: ما فعلتم؟ قال: كفرنا ورجعنا!. توفي سنة خمس وعشرين ومائتين. التهذيب – (٣٨/٤)

(٢) نص العبارة، كما في موسوعة أقوال الدارقطني (٥٦/١٧) جمع وترتيب : السيد أبو المعاطي النوري،المتوفى سنة ١٤٠١ – الدكتور محمد مهدي المسلمي–أشرف منصور عبد الرحمن–أحمد عبد الرزاق عيد– أيمن الزاملي– ومحمود خليل أنه قال: (تكلموا فيه).

(٣) المقدمة (ص ٤٠٣)

(٤) عبد الملك بن الصباح المسمعي الصنعاني. قال أبو حاتم: صالح الحديث.توفي سنة تسع وتسعين ومائة. وروى له البخاري ومسلم، والنسائي، وابن ماجة. الوافي بالوفيات – (٢٤٩/٦)

(٥) أبو القاسم أحمد بن محمد الخليلي.ولد سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة.سمع مسند الهيثم،والشمائل لأبي القاسم الخزاعي.وعنه أبو شجاع البسطامي، ومسعود الغانمي. مات سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة. سير أعلام النبلاء للذهبي(٧٣/١٩)

(٦) المقدمة (ص ٤٢٠).

(٧) تهذيب التهذيب – (٣٥٤/٦).

وحينما ضعَّف الساجي[١] راويًا، وثَّقه الإمام أحمد؛ قال ابن حجر مرجِّحًا: (وأما قول الساجي، فهو معارَض بقول أحمد بن حنبل أنه ثبْتٌ في كل المشايخ)[٢].

فلايقاوِم – إذًا – تعديلَ الأئمة الثقات الأثبات جرحٌ مبهَمٌ، من مجرّح غير معتمَد إذا خولِف ممن هو أعلمُ منه وأخبرُ.

٨٥. مرتبة التوثيق أقوى من مرتبة التصديق:

أي: قولهم في الرجل إنه ثقة أقوى من قولهم: إنه صدوق.

ولأجل هذا قال الحافظ رحمه الله:(أعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبْتٌ حجة، وثبْتٌ حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة، ثم صدوق، ومحله الصدق، وصدوق إن شاء الله تعالى)[٣].

لكنْ ثمة أمر مهم، حول إطلاق ابن حجر لهذا اللفظ «صدوق»، نبَّه عليه أحد الباحثين المتخصصين فقال: (كثير ممن قال عنهم ابن حجر «صدوق» هم «ثقات» عند غيره، وخاصة ممن تقَدَّمه من النقاد، ممن حاولوا قبله أن يُجمِلوا أحكامهم على الرواة كما أجمَلَ، ولكن ابن حجر حاوَل أن يُعمِل جميع ما قيل فيه؛ ليكون حكمه أشمل وأدَقَّ وأعدل.

فإن أخذْنَا بقول ابن حجر حسَّنَّا، وإن أخذنا بقول الذهبي صحَّحْنا! فلأيِّها نَمِيل؟ وما المرجِّحات؟

ولو أنه أُدرِك ما يريد ابن حجر من «الصدوق» لكان التوفيق بين الذهبي وابن حجر سهلاً، لا مناقضة فيه ولا اختلاف.

فالذهبي أجمَلَ أحوال الثقات، وابن حجر فصَّلها فجعلها على ثلاث مراتب؛ آخرها «الصدوق». فحديث «الصدوق» عند ابن حجر صحيح، كما أن حديث الثقة عند الذهبي صحيح)[٤].

٨٦. الموصوف برواية المناكير لا تَقضي بِرَدِّ رواياته مطلقًا:

---

(١) زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن، أبو يحيى الساجي. من المعتنين بالجرح والتعديل. أخذ عن المزني والربيع. أخذ عنه أبو الحسن الأشعري مذهب أهل السنة. له كتاب اختلاف الفقهاء وعلل الحديث. مات سنة سبع وثلاثمائة. طبقات الشافعية(١/٧)

(٢) مقدمة الفتح – (ص ٤٠٨)

(٣) لسان الميزان – (١/٨)

(٤) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها. د. وليد بن حسن العاني. دار النفائس.

بل قد لا يكون ذلك جرْحًا أصلاً؛ لأنه ليس المباشر لرواية تلك المناكير. يوضِّحها قول المحدِّث المعلِّمي[١]: (قولهم:((**يروي مناكير**))؛ يقال في الذي يروي ما سمعه، مما فيه نكارة ولا ذنب له في النكارة؛ بل الحَمْل فيها على من فوقه، فالمعنى أنه ليس من المبالِغين في التنَقِّي والتوَقِّي، الذين لا يحدِّثون مما سمعوا إلا بما لا نكارة فيه. ومعلوم أن هذا ليس بجَرْحٍ)[٢].

٨٧. **قولهم في الراوي:((يُعْرَف ويُنْكَر))[٣] جَرْحٌ يسيرٌ، يَقضِي بقبول حديثه للاعتبار، لا للاحتجاج:**

كما قد ضُبِطَتْ العبارة بضبط آخر، وهو بالتاء؛ هكذا: ((**تَعرِف وتُنْكِر**))[٤]، وكلاهما بمعنًى واحد.

والمراد بها -كما قال السيوطي-: (يأتي مَرَّة بالمناكير، ومَرَّة بالمشاهير)[٥]. فحديثه إذًا متردِّد بين المعروف والمنكَر.

والمتَّبَع في أحاديث من وُصف بهذا أنها تُقبل إذا تُوبع فيها، دون ما انفرد بها، ولذا قال الخليلي عند ترجمته لخالد بن سليمان البلخي[٦]: (حدَّثونا بأحاديث من حديثه مستقيمة، ومنها مالا يتابَع عليه، ومنها ما يرويه عن الضعفاء)[٧].

---

(١) عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي العتمي.نسبته إلى (بني المعلِّم) من بلاد عتمة، باليمن.ولد سنة ألف وثلاثمائة وثلاث عشرة. سافر إلى جيزان، وتولى رئاسة القضاة، ولقب بشيخ الإسلام. سافر إلى الهند، وعمل في دائرة المعارف العثمانية، مصحِّحًا كتب الحديث والتاريخ، زهاء ربع قرن، وعاد إلى مكة، فعُيِّن أمينًا لمكتبة الحرم المكي منذ عام اثنين وسبعين، إلى أن شُوهِد فيها منكبًّا على بعض الكتب ميتًّا رحمه الله سنة ألف وثلاثمائة وست وثمانين. له التنكيل. وقد حقق كثيرًا من الأمهات، منها أربع مجلدات من (الإكمال) لابن ماكولا. الأعلام للزركلي (٣٤٢/٣)

(٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٤٩/١) تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، دار الكتب السلفية.

(٣) المقدمة - (ص ٤١١) و(ص ٤٤٤)

(٤) انظر: العلل ومعرفة الرجال - (٢٢٧/٣)، وتاريخ بغداد (٣٧٣/٧)، والكنى والأسماء للدولابي (٤٢/٤) موقع جامع الحديث. وإكمال الكمال (٤/ ٣٥٨) المحققان : أبو عبد الرحمن عادل بن محمد و أبو محمد أسامة بن إبراهيم. الناشر : الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة : الأولى ١٤٢٢ هـ . وسير أعلام النبلاء - (٤٧٣/٥).

(٥) تدريب الراوي - (٣٥٠/١)

(٦) هو خالد بن سليمان، أبو معاذ البلخي. ضعفه ابن معين، ومشَّاه غيره. روى عن الثوري، ومالك. أ.هـ. من ميزان الاعتدال للذهبي (٦٣١/١). وقال ابن حبان في الثقات (٢٢٤/٨): كان ينحل الرأي. روى عنه حم ابن نوح، وأهل بلده.

(٧) الإرشاد - (٩٣٠/٣) تحقيق : محمد سعيد بن عمر إدريس ، مكتبة الرشد بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

ومَن كان بهذه المثابة فهو يعتبر – حسب تقسيم المتأخرين من علماء مصطلح الحديث – من أهل «المرتبة الخامسة»، وهي أسهل مراتب الجرح.

وتكون أحاديث أصحابها مسوقةً للاعتبار بالشواهد والمتابعات، لا للاحتجاج؛ لأنها تحتاج إلى سَبْر لأحاديث الموصوف بذلك، وعرْضٍ على أحاديث الثقات. وعلى هذا دَرَجَ الذين ألَّفوا في اصطلاحات المحدثين قاطبة[١].

ولكن السخاوي رحمه الله يرى رأيًا أوسع، وهو أن حديث الموصوف بذلك: (قد يُحْتَجُّ به، أو يُتَرَدَّدُ فيه، أو حديثه حَسَنٌ، غيرُ مُرْتَقٍ إلى الصحيح)[٢].

وهذا ليس شكًّا من السخاوي؛ بل بيان منه أن الحديث متردِّد بين هذه الحالات الثلاث، بحسب القرائن التي تحتَفُّ به.

وهذا التعبير يكثر إيراده من أئمة هذا الشأن؛ فقد توارَد على إطلاقه جماعة من الأئمة المتقدمين والمتأخرين، وقد عثرْتُ على ثلة منهم، يكملون التسعة من الأئمة كلهم عبَّروا بذلك، وهم كما يلي:

يحيى القطان[٣]، ويحيى بن معين[٤]، وأحمد بن حنبل[٥] والبخاري[٦]، وابن مهدي[٧] والخليلي[٨]، وجاء من بعدهم الخطيب البغدادي[٩]، وابن ماكولا[١]، ثم من بعدهما: الذهبي[٢].

---

(١) وانظر كذلك:منظومة مصباح الراوي في علم الحديث (ص ١١٩) دراسة وتحقيق وشرح: محمد المنصور إبراهيم – دار العلم للطباعة والنشر– نيجيريا. الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ. ودليل أرباب الفلاح للشيخ حافظ حكمي (ص١٣٠) طَبَعَةَ مَكتَبَةِ الغُرَباءِ الأَثَرِيَّةِ بالمَدينَةِ النَّبَوِيَّةِ ، بِتَحقيقِ خالدِ بنِ قاسِمِ الرَّدَّادِيّ . وتحرير علوم الحديث:للشيخ عبد الله الجديع(ص ٣٩٢) ولسان المحدثين لمحمد خلف سلامة (٣٣٨/٣) وبحوث في المصطلح.د ماهر الفحل (ص ٣٥٥).

(٢) فتح المغيث (٣٧٤/١)

(٣) المقدمة (ص ٤١١)

(٤) المقدمة (ص ٤٤٤)

(٥) العلل ومعرفة الرجال (٢٢٧/٣) و(٢٣٨/٣)

(٦) التاريخ الكبير (٨٠/٢)

(٧) الكواكب النيرات–ط المأمون – (٥٠٨/١)

(٨) الإرشاد (٩٣٠/٣)

(٩) تاريخ بغداد (٣٧٣/٧) و(١٠٥/١٤)

ترك الرواية عن راوٍ لا يلزم منها رَدُّ حديثه:

ولما حكى الباجي قولَ علي ابن المديني، في «الزبير بن خريت»[٣]: «تركه شعبة»؛ ردَّ ابن حجر موضِّحًا بقوله: (...والذي رأيته عن علي، أنه قال: «لم يَرْوِ عنه شعبة!» وبين اللفظين فَرْقانِ!)[٤].

والفرق بينهما بيَّنَه شيخ الإسلام ابن تيمية، رَدًّا على قول من قال: إن معنى عبارة «تَرَكه شعبة»: أنه لم يَرْوِ عنه!؛ حيث قال: (شعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ومالك، ونحوهم؛ قد كانوا يَتْركون الحديث عن أناسٍ، لِنَوعِ شبهة بَلَغَتْهم، لا توجِب رَدَّ أخبارهم، فهم إذا رَوَوْا عن شخص كانت روايتُهم تعديلاً له. وأما ترك الرواية فقد يكون لشبهةٍ لا توجب الجرح، وهذا معروف في غير واحد، قد خُرِّج له في الصحيح)[٥].

٨٨. **إذا قال أئمة الجرح والتعديل في راوٍ: «لَيِّن الحديث»: فهي أقل مراتب الجرح، وحديثه مقبول في المتابعات:**

وعلى ضوء هذا الضابط جَرَتْ عبارات أئمة هذا الشأن، ومضت إطلاقاتهم؛ فقد:(قال ابن أبي حاتم: إذا أجابوا في الرجل بلِيْن الحديث؛ فهو ممن يُكتب حديثه، ويُنظر فيه

---

(١) إكمال الكمال (٤٩/٧) تحقيق : العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، دار الكتب العلمية . لابن ماكولا، وهو:الأمير أبو نصر علي بن الوزير هبة الله. ولد سنة إحدى وعشرين وأربعمائة، يقال له الخطيب الثاني لأجل حفظه. له المختلف والمؤتلف. سمع أبا طالب ابن غيلان، وابن بشران، وأبا الطيب الطبري. قتله غلمانه سنة نيف وسبعين وأربعمائة.أ.هـ. باختصار من معجم الأدباء (١٦٤/٢)، والمنتظم (٧٩/٩) الناشر : دار صادر – بيروت. الطبعة الأولى ، ١٣٥٨ ووفيات الأعيان (٣٠٥/٣)

(٢) من له رواية في الكتب الستة (٥٨٥/١)

(٣) الزبير بن خرِّيت.روى عن عكرمة. وعنه حماد بن زيد وجرير بن حازم.الثقات لابن حبان (٣٣٢/٦). وقال العجلي في ثقاته (٣٦٧/١):ثقة ثبت، وسمع من أنس بن مالك. وثقه أبو حاتم وابن معين. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥٨١/٣)

(٤) المقدمة (ص ٤٠٠)

(٥) مجموع الفتاوى. ط الباز المعدلة – (٣٤٩/٢٤)

اعتبارًا)[١]. قال ابن حجر عندئذٍ: (فإذا قالوا: «لَيِّن الحديث» كُتِبَ حديثه ونُظِرَ اعتبارًا. وقال الدارقطني: إذا قلتُ ليِّن لم يكن ساقطًا؛ ولكن مجروحًا بشيء، لا يَسقط عن العدالة)[٢]

وقد جعل ابن حجر الموصوفَ بها في المرتبة السادسة، والتي يدخل تحتها –كما قال في التقريب –: (من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يَثْبُت فيه ما يُتْرَك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول حيث يتابَع، وإلا فلَيِّن الحديث)[٣].

٨٩. إذا تَكَلَّم أحد أئمة هذا الشأن في رجل؛ فلا بدّ من تتبُّع كل ما قاله فيه:

والسبب الداعي لهذا التثبُّت: أنه قد يقول فيه قولاً مجملاً، ولكنه يبيِّنه في مقام آخر.

مثاله: عمرو بن يحيى بن عمارة[٤]؛ قال عنه يحيى بن معين قولين متقابلين بعض الشيء، والقولان ذكرهما ابن حجر، جَرَحَه في أحدهما، وهو قوله فيه: (صُوَيْلِحٌ، وليس بالقوي)، ثم ذكر قولاً آخر لابن معين نفسِه، يبيِّن سبب الجرح، وأنه هيِّن؛ فإنه قال: (ثقة، إلا أنه اختُلِف عليه في حديثين)، فقال ابن حجر مستَدْرِكًا: (لم يخرِّج البخاري له واحدًا منهما)[٥].

مثال ثانٍ: هُدْبة بن خالد[٦]؛ قوَّاه النسائي، وضعفه في مقام آخر، فقال الحافظ ابن حجر توضيحًا: (لعلَّه ضعَّفه في شيء خاص)، وقال أيضًا: (ضعَّفه النسائي بلا حجة)[٧].

٩٠. لا تُرَدُّ رواية الثقة بمجرد روايته عن الضعفاء:

وتنطبق هذه القاعدة على مثل: «ابن بنت شُرَحْبيل»[٨]؛ فقد ساق ابن حجر نُقولاً للأئمة بشأنه؛ تفيد توثيقه، وإن روى عن ضعفاء، ما لم يُكْثِر، فتأمل؛ حيث يقول عبر تلك النقول:

---

(١) الشذا الفياح (٢٧٠/١)

(٢) التقريب والتيسير (ص ٨)

(٣) تقريب التهذيب – (١/١)

(٤) عمرو بن يحيى بن عمارة المازني المدني. روى عن أبيه وعباد بن تميم. وعنه يحيى بن أبي كثير، ويحيى بن سعيد الأنصاري. مات سنة مائة وأربعين. تهذيب التهذيب – (١٠٤/٨)

(٥) المقدمة – (ص ٤٣٢)

(٦) هدبة بن خالد بن الأسود القيسي. روى عن جرير بن حازم والحمادين. وعنه البخاري ومسلم وأبو داود.قال عبدان:كنا لا نصلي خلفه من طول صلاته، يسبح نيفًا وثلاثين.مات سنة خمس وثلاثين.التهذيب(٢٤/١١)

(٧) المقدمة – (ص ٤٤٧) و(ص ٤٦٥)

(٨) سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي أبو أيوب ابن بنت شرحبيل. روى عن الوليد بن مسلم وابن عيينة. وعنه البخاري

(قال أبو حاتم:كان صدوقًا، مستقيم الحديث، ولكنه كان يروي عن الضعفاء والمجاهيل، وقال الآجري، عن أبي داود:هو ثقة يخطِّئ الناس. قلت: فهو حجة، قاله الحجة، أحمد بن حنبل، وقال يعقوب بن سفيان: إن وقع منه شيء فمن النقل، وهو ثقة، وقال الحاكم: قلت للدارقطني: أليس عنده مناكير؟ قال: بلى؛ حدَّث بها عن قوم ضعفاء، وأما هو فثقة)[١].

٩١. **ما يَصدُق عليه أن يكون على شرط الشيخين فهو في درجتهما، وإن لم يخَرِّجاه**[٢].

وهذا بأعلى درجات الحكم على الحديث.

ومن الكلام الدقيق والغاية في التحقيق ما قاله ابن القيم رحمه الله معترضًا على الحاكم، في حديث أخرجه في مستدرَكه، فوصَفه بأنه صحيح على شرط مسلم: (ولم يصنع الحاكم شيئًا؛ فإن مسلمًا لم يَرْوِ في كتابه بهذا الإسناد حديثًا واحدًا، ولا احتَجَّ بابن إسحاق؛ وإنما أخرج له في المتابعات والشواهد وأما أن يكون ذكر ابن إسحاق عن الزهري من شرط مسلم فلا...)[٣].

ولأجل هذا تجب الدقة في إطلاق القول بأن هذا الحديث على شرط الشيخين، أو على شرط البخاري، أو على شرط مسلم، ولا يكفي مجرد أنهما احتجَّا بذلك الرجل في الجملة، ولذا قال ابن عبد الهادي عن هذا الإطلاق: (وهذا فيه نوع تساهُل)[٤].

وبناءً عليه؛ فقد(ابتذل الباحثون هذا المصطلح ابتذالاً ليس وراءه ابتذال، فلم تُحْفَظ له كرامة، ولم يُقْدَر له حق قدره، فلم يَعُد يُفرح به!!

وأحسن ما قيل في المقصود بشرط الشيخين أن يكون الإسناد موجودًا بتمامه، وعلى صفته في الكتابين، أو في أحدهما إن كان الكلام في شرطه، يضاف إلى ذلك اشتراط خلو الحديث من الشذوذ والعلة.

وأبو داود. ولد سنة ثنتين وخمسين ومائة. مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين. التهذيب (١٨١/٤)

(١) المقدمة – (٤٠٥/١)

(٢) المقدمة – (ص ١٢) و(ص ١٤) و(ص ١٥) و(ص ٢٥٠).

(٣) المنار المنيف – (ص ٢١) تحقيق : عبد الفتاح غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .

(٤) الصارم المنكي – (ص ٣٠٢) تحقيق : عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني. الناشر : مؤسسة الريان ، بيروت – لبنان .الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .

وهذه بعض الأوجُه التي يمكن من خلالها أن يتطرَّق الخلل إلى دعوى أن الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما:

أولاً: أن يوجَد راوٍ في الإسناد أو أكثر لم يخرّج له الشيخان.

ثانيًا: أن يوجد في الإسناد راوٍ قد أخرج له مسلم عن راوٍ آخر قد أخرج له البخاري أو العكس، فلا يصح أن يُقال عن هذا الإسناد إنه على شرط الشيخين. ويُمَثَّل لذلك بأحاديث سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس؛ فإن سماك ابن حرب قد أخرج له مسلم، ولم يخرج له البخاري، وعكرمة قد أخرج له البخاري، ولم يخرج له مسلم، وحينئذ فالإسناد الذي اجتمعا فيه ليس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما.

ثالثًا: ألا يُخَرِّجا للراوي وشيخه على الاجتماع؛ بل أخرجا لكل واحد من هذين الراويين مُنْفردًا عن الآخر.

رابعًا: أن يكون إخراجهما له مقرونًا بغيره، أو في المتابعات والشواهد لا في الأصول. فلا يكون الإسناد على شرطهما، ولا على شرط أحدهما.

خامسًا: أن يكون متكلَّمًا فيه، وقد أخرجا له في الأصول محتجًا به، وقد أخذا صحيح حديثه، وتركا ما أخطأ فيه.

سادسًا – وهو أدقها –: ألاّ يتطرق الخلل إلى الإسناد من جهة الأمور الخمسة السابقة، فلأول وهلة يُظن أنه على شرطهما، لكن بعد التفتيش وجمع الطرق يتبين أن له علة من أجلها ترك الشيخان أو أحدهما تخريج الحديث)[1].

٩٢. مما ينفي نسبة الضعف لموثَّق: الرجوع لأصول مَن وثَّقه:

فمن نَقَل عن إمام متقدِّم أنه ضعَّف موثَّقًا؛ فلا يعتمد على ناقله حتى يرجع لأصله، الذي نقله منه، ما دام الرجوع إليه ميسورًا؛ فكم وقع الوهم في نسبة تضعيف راوٍ ثقة؛ بأن إمامًا معتبَرًا ضعَّفه، فإذا ذهبتَ تفتِّش في المصادر الأصلية، وجدْتَ الأمر بخلافه، لذا لَزِم التحري، وعدم الاعتماد في النقل من ناقل.

---

(١) باختصار وتصرف يسير من الاتصال والانقطاع. د. إبراهيم اللاحم (ص ٤٥٦– ٤٥٨).

قال العلامة المعلِّمي: (أصحاب الكتب كثيرًا ما يتصَرَّفون في عبارات الأئمة، بقصد الاختصار أو غيره، وربما يُخِلُّ ذلك بالمعنى، فينبغي أن يراجِع عدةَ كتب، فإذا وَجَدَ اختلافًا بحَث عن العبارة الأصلية؛ ليبنيَ عليها)[١].

قال ابن حجر: (فيتعين لهذا؛ حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها؛ ليتبين منها، فالعلة تخفى على كثير من الناس، إذا عرض على ما أصَّلْناه)[٢].

وانظر الآن بضعة أمثلة على ذلك، وكلها لأئمة الجرح والتعديل، ممن نُسِب إليهم القول بتضعيف راوٍ معين، ولكن الأمر بخلافه. وقد ذكر ذلك ابن حجر جملة من تلكم الأوهام التي لا يخلو منها بشر، وردَّها بالحجة؛ ومن هؤلاء الرواة:

١- عاصم بن عمر الأنصاري[٣]: لم يصح قول عبد الحق أن بعضهم ضعفه.

٢- عبد الرحمن بن عبد الله أبو سعيد[٤]: لم يصح عن أحمد تضعيفه.

٣- عبد العزيز بن عبد الله الأويسي[٥]: لم يصح أن أبا داود ضعفه.

٤- عبد المتعال بن طالب[٦]: لم يثبت عن ابن معين تضعيفه.

٥- عثمان بن عمر بن فارس[٧]: لم يثبت عن القطان أنه تركه.

٦- يحيى بن واضح أبو تميلة[١]: لم يثبت أن البخاري ضعفه.[٢]

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل - (١٥٨/١)

(٢) لسان الميزان - (١٧/١)

(٣) عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأنصاري.روى عن أبيه وجابر بن عبد الله ومحمود بن لبيد وجدته رميثة، ولها صحبه. وعنه ابنه الفضل وزيد بن أسلم. توفي سنة عشرين ومائة. قال ابن القطان: ولا أعرف أحدًا ضعفه ولا ذكره في الضعفاء. تهذيب التهذيب - (٤٧/٥)، والتاريخ الكبير - (٤٧٨/٦)

(٤) عبد الرحمن بن عبد الله، أبو سعيد مولى بني هاشم يلقب جردقة. روى عن أبي خلدة وصخر بن جويرية وشعبة. وعنه أحمد بن حنبل وابن أبي عمر العدني.قال أحمد وابن معين: ثقة..ونقل القباني أن أحمد كان لا يرضاه. مات سنة سبع وتسعين ومائة. تهذيب التهذيب - (١٩٠/٦)، والتاريخ الكبير - (٣١٦/٥).

(٥) عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو بن أويس بن سعد بن أبي سرح القرشي. روى عن مالك وسليمان ابن بلال. وعنه البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي. وثقه أبو داود. لسان الميزان(٢٨٣/٣)، والتاريخ الكبير(١٣/٦)

(٦) عبد المتعال بن طالب بن إبراهيم الأنصاري. روى عن إبراهيم بن سعد وضمرة وابن وهب. وعنه البخاري وأحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم.مات سنة ست وعشرين ومائتين. تهذيب التهذيب - (٣٣٧/٦)

(٧) عثمان بن عمر بن فارس العبدي.روى عن ابن عون وشعبة.وعنه أحمد وإسحاق وبندار.قال ابن المديني:احتج يحيى القطان بكتاب عثمان بن عمر.مات سنة مائتين وسبع.التاريخ الكبير(٢٤٠/٦) التهذيب(١٢٩/٧)

المبحث الثاني:

قواعد وضوابط خاصة بصحيح البخاري وطريقته فيه:

لقد انتدب الحافظ ابن حجر نفسه للذب عن صحيح البخاري، وقبل الإفاضة بذكر ما يخصُّ الجامع الصحيح من قواعد وضوابط؛ يَحْسُن أن أستفتح بعبارة بليغة صدَّر بها الحافظ ابن حجر رحمه الله كلامه في هدي الساري عن اعتراض بعض المعترضين على أحاديث أَوْرَدَها الإمام البخاري في صحيحه، وانتقدوها عليه، وهم — في الحقيقة المنقَّدُون غالبًا –.

قال ابن حجر رحمه الله – وما أبلغ ما قال –: (**خفِيَ على بعض من لم يُمْعِن النظَّر، فاعترض عليه اعتراض شاب غِرٍّ، على شيخ مجرِّب، أو مكتَهِلٍ، وأَوْرَدها إيراد سعدٍ، وسعدٌ مشتمِل! ما هكذا تورَد يا سعد الإبل!**[٣] [٤]:

١. **الْتِزام البخاري في كتابه، بذِكْر ما صحَّ؛ لا يلزم منه أن كل حديث خارجَهُ فهو أقلُّ منها مرتبة؛** ولذا قال البخاري نفسُه: (لم أخرِّج في هذا الكتاب إلا صحيحًا، وما تركتُ من الصحيح أكثر)[٥].

قال الإسماعيلي:(لو أخرج كل صحيح عنده لجمع في الباب الواحد حديث جماعة من الصحابة، ولَذَكَر طريق كلِّ واحد منهم – إذا صحَّت – فيصير كتابًا كبيرًا جدًا)[٦].

---

(١) يحيى بن واضح أبو تميلة الأنصاري. روى عن حسين بن واقد والأوزاعي. وعنه أحمد وإسحاق. قال ابن أبي حاتم عن أبيه: ثقة في الحديث، أدخله البخاري في الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحوَّل من هنا. قال صاحب الميزان: لم أرَ له في الضعفاء ذكرًا. الإكمال – (١٠٢/١)لسان الميزان – (٢٦٣/٣) التهذيب – (٢٥٧/١١)

(٢) المقدمة – (٤٦٣/١)

(٣) هذا مَثَلٌ يضرب لمن قصَّر في طلب الأمر. وله قصة مجملها أن مالك بن زيد مناة تزوج بامرأة وبني بها، فأورد الإبل أخوه سعد، ولم يحسن القيام عليها والرفق بها، فقال مالك عندئذٍ: أوردها... انظر نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (٢٥٤/١) تحقيق : مفيد قمحية وجماعة. دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان – ١٤٢٤ هـ .الطبعة : الأولى . ومجمع الأمثال للميداني (٨٦/١) تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد. الناشر : دار المعرفة – بيروت.

(٤) المقدمة (ص ١٩)

(٥) المقدمة (ص ٥)

(٦) المقدمة – ص ٥

٢. **(يقع في بعض«أبواب البخاري» ما فيه حديث واحد، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله، وبعضها لا شيء فيه البتة،** وقد أوضح السبب في ذلك: أبو الوليد الباجي[١]، **بأن فيه أشياء لم تتم، وأشياء مبيَّضة، منها تراجم لم يُثْبِت بعدها شيئًا، ومنها أحاديث لم يترجِم لها، فأضاف «رُواة البخاري» بعض ذلك إلى بعض.**

قال الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول أن «الروايات المتقدمة» مختلفة بالتقديم والتأخير، مع إنهم انتَسَخوا من أصل واحد. وإنما أوردت هذا –هنا– لما عُني به أهل بلدنا، مِن طَلَب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكلُّفهم من ذلك، من تعسُّف التأويل ما لا يَسُوغ. **قلت: وهذه قاعدة حسنة** يُفْزَع إليها، حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جدًا)[٢].

٣. **ليس عند البخاري حديثٌ أصلٌ، مِن رواية مَن ليس له إلا راوٍ واحدٌ فقط، باستثناء الصحابي.**[٣]:

وهذا قيد منضبطٌ، بخلاف ما قرَّره الحاكم؛ بأن ذلك عام في الصحابي وغيره، ولذا ردَّ عليه ابن حجر في الفتح؛ فقال بأن هذا القول: (لم يُذِعْهُ إلا الحاكم، ومن تلَقَّى كلامه، وأما المحقِّقون فلم يلتزموا ذلك، وحجتهم: أن ذلك لم يُنْقَل عن البخاري صريحًا، وقد وجد عمله على خلافه في عدة مواضع)[٤].

٤. **شرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقَلَتِه إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع.**[٥]:

وهذه القاعدة اعتمدها الحاكم، وهي صحيحة، إلا قوله: «**المتفَق على ثقة نقَلَتِه**»؛ فإنها منقوضة بمثل «تتبعات وإلزامات الدارقطني».

---

(١) سليمان بن خلف، أبو الوليد التُّجِيبي الباجي. سمع أبا الوليد الصفار وابن أبي درهم. روى عنه أبو بكر الخطيب. ولد سنة ثلاث وأربعمائة،وتوفي سنة أربع وسبعين.أ.هـ. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد(٩٢/١)

(٢) المقدمة (ص ٦)

(٣) المقدمة (ص ٧).

(٤) فتح الباري – ابن حجر – دار المعرفة – (٥٧٥/١٠)

(٥) المقدمة (ص ٧). وقال ابن حجر أيضًا (ص ٣٨١): (شرْط الصحيح أن يكون راويه معروفًا بالعدالة).

٥. **قلَّما يُورِدُ حديثًا في موضعين، بإسناد واحد، ولفظ واحد؛ وإنما يُورِده من طريق أخرى لمعَانٍ** ؛ منها أن يُخرج الحديث عن حَدِّ الغرابة[١].وغير ذلك. فهو لا يُخْلِيه – مع ذلك – من فائدة إسنادية؟![٢]

وإنما كان التعبير بـ:«**قَلَّما**»؛ لأنه وقع التكرار قليلاً؛ بل نادرًا، كحديث: (تَعِسَ عبد الدينار...)[٣]؛ فقد كرر البخاري هذا الحديث سندًا ومتنًا! قال ابن حجر: (وهو من نوادر ما وقع في هذا الجامع الصحيح)[٤].

٦. **طريقة البخاري اشتراط ثبوت اللقاء في المُعَنْعَن**؛ فإذا أورَدَ حديثًا عَنْعَنَه راوِيْه، فيُوْرِده من طريق أخرى، مُصرِّحًا فيها بالسماع.

٧. **ما لا يوجَد في الصحيح إلا معلقًا؛ فإنه على صورتين: إما أن يُورِدَه بصيغة الجزم، وإما أن يورده بصيغة التمريض.** فالصيغة الأولى يُستفاد منها الصحة إلى من علَّق عنه؛ فمنه ما يلتحق بشرطه ومنه ما لا يلتحق.

أما ما يلتحق؛ فالسبب في كونه لم يوصِل إسناده:

إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه طلبًا للاختصار.

وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعًا.

أو سَمِعه، وشكَّ في سماعه له من شيخه.

أو سمعه من شيخه مذاكرة.

٨. **وأما ما لا يلتحق بشرطه؛ فقد يكون صحيحًا على شرط غيره، وقد يكون حسَنًا صالحًا للحجة، وقد يكون ضعيفًا، لا من جهة قَدْحٍ في رجاله؛ بل من جهة انقطاع يسير في إسناده.**[٥].

---

(١) المقدمة (ص ١٢)

(٢) المقدمة(ص ١٣)

(٣) أخرجه البخاري في " صحيحه "كِتَاب: الرِّقَاقُ. بَابُ مَا يُتَّقَى مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ. رقم ٦٤٣٥، وكِتَابُ الْجِهَادِ وَالسِّيَرِ. بَابُ الْحِرَاسَةِ فِي الْغَزْوِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. رقم ٢٨٨٦

(٤) الفتح – تعليق ابن باز – (٢٥٤/١١)

(٥) المقدمة (ص ١٤)

٩. جميع ما في البخاري صحيح، باعتبار أنه كله مقبول، وليس فيه ما يُرَدُّ مطلقًا،إلا النادر.[١].

يزيدها إيضاحًا ما سيأتي، عند القاعدة رقم (١٢) ورقم (١٣).

١٠. الموقوفات المعلَّقه يُجْزَم منها بما صح عند البخاري، ولو لم يكن على شرطه، ولا يُجْزَم بما كان في إسناده ضعف، أو انقطاع، إلا حيث يكون مُنْجَبِرًا؛ إما بمجيئه من وجه آخر بمتابعة، وإما بشهرته عمَّن قاله.

قال ابن حجر:(هذا هو الأصل، فافهم هذا؛ فإنه مخلِّص حسن، يندفع به اعتراضٌ كثير، عما أورده المؤلف من هذا القبيل)[٢].

١١. موضوع الصحيحين إنما هو للمسنَدات. والمعلَّق ليس بمسنَد:

ولهذا لم يتعرض الدارقطني[٣] فيما انتقده على أحاديث البخاري إلا الأحاديث المعلَّقة التي لم توصَل في موضع آخر.[٤]

١٢. مُراد البخاري بتخريج التعليق ليكون: (الكتاب جامعًا لأكثر الأحاديث التي يُحتج بها، إلا أن منها ما هو على شرطه، فساقه سياق أصل الكتاب، ومنها ما هو على غير شرطه، فغايَر السياق في إيراده ليَمْتَاز)[٥].

فهذا الكلام المتين لا مزيد عليه، في تحرير مراد البخاري رحمه الله من إخراجه للمعلَّقات، سواء ما كان منها على شرطه أم كان على غير شرطه.

١٣. لا يخرِّج البخاري من الحديث إلا ما لا عِلَّة له، أو له علة، إلا أنها غير مؤثِّرة عنده[٦]:

---

(١) المقدمة (ص ١٦)

(٢) المقدمة (ص ١٦)

(٣) أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني. ولادته سنة ست وثلاثمائة. سمع من أبي بكر بن مجاهد وهو صغير. وروى عنه أبو نعيم.له كتاب "السنن "و المختلف والمؤتلف.توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. وفيات الأعيان(٢٩٧/٣)

(٤) المقدمة (ص ٣٤٤)

(٥) المقدمة (ص ٣٤٥)

(٦) المقدمة (ص ٣٤٥)

ولذا اعتُمد عليه في إخراجه لمن تكلِّم فيهم من الرواة، فصار من المرجِّحات عند النقاد إخراج البخاري حديثه؛ إما في الأصول أو المتابعات.

١٤. ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد؛ فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، وعلَّلَه الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود؛ لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر؛ لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه، ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يُعِلُّ الصحيح.[٣]

١٥. إن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة، وعلَّله الناقد بالطريق المزيدة؛ فمُحصَّل الجواب؛ أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب مالَه متابع وعاضِد، أو ما حفَّتْه قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع [٣]:

وهذا منهج متَّبع مطَّرد في منهج البخاري رحمه الله، له أمثلة نظائرها كثيرة جدًّ[١]ا.

١٦. تخريج صاحب الصحيح للأحاديث المروية بالمكاتبة، والإجازة: دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده[٢]:

وهو رحمه الله يوافق بهذا مذهب الجمهور[٣].

١٧. البخاري لا يُعِلُّ الحديث بمجرد الاختلاف[٤]:

ذلك أن الاختلاف منه ما هو معتبَر، ومنه ما هو مطَّرح، فقد يروي للمختلَف في توثيقه؛ للاستشهاد والمتابعة، ويذكر شاهده بعده غالبًا؛ فهذا زكريا بن يحيى أبو السكين[٥]

---

(١) وهذه بعض الأمثلة من فتح الباري (٤ / ٣٠٣) و (٥ / ٣٧٧) و(٢ / ١٠٣).

(٢) المقدمة (ص ٣٤٥)

(٣) وقد سبقت الإشارة إليه ص١٤٤.

(٤) المقدمة (ص ٣٥٤)

(٥) زكريا بن يحيى بن عمر الطائي أبو السكين. روى عنه البخاري أربعة أحاديث. وقال الدارقطني: ليس بالقوي يحدث بأحاديث ليست بمضيئة، وقال:متروك. وقال الحاكم: يحدث بأحاديث خطأ.قال الخطيب: كان ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. مات سنة مائتين وإحدى وخمسين. تهذيب التهذيب – (٢٩١/٣)

من شيوخ البخاري، وهو مختلَف فيه جرحًا وتعديلاً. وقد قال عند ترجمته ابن حجر: (روى عنه البخاري في الصحيح حديثًا واحدًا، وهو في العيدين[١].وقد أخرج شاهده بجانبه)[٢].

١٨. إذا جاء الحديث من طريقين؛ أحدهما موصول، والآخر مرسل، ثم اختار البخاري الموصول؛ فصنيعه ترجيح لما اختاره[٣]:

وهذه – والتي قبلها مثلها أيضًا – قاعدة استقرائية، خرج بها ابن حجر من جراء سبر طويل، تربو مدته على نصف قرن من الزمان، وذلك من خلال اهتمامه وتأليفه كتبًا كثيرة تخدم صحيح البخاري.

١٩. البخاري يعتمد الحديث الذي صورته الإرسال إذا ترجح بالقرائن أن الراوي أخذه عن الشيخ المذكور في السياق[٤]:

وبهذا لا يكون مرسَلاً؛ لأن احتمال لقياه معقولة، ووَصْل روايته مقبولة، ولذا قال ابن حجر عن محاضر بن المورّع[٥] – وقد اختُلِفَ في توثيقه –: (أخرج له البخاري حديثين بصورة التعليق الموصول عن بعض شيوخه عنه)[٦].

٢٠. قد يُورِد البخاري في أصل حديث زيادةً صورتها صورة المرسل، وهي ليست كذلك، ولا تأخذ حكم أصل الحديث في الاحتجاج:

وإنما قصده أن يُورِد الزيادة تبعًا للأصل؛ لتعلُّقها بها من حيث المتن، وألا يخلي الأصل من فائدة زائدة عارضة.

ومع ذلك فقد فرَّق بينها وبين أصلها بالإرسال. فلا يوهِم ذلك أن يُخلَط بين ما هو موصول وبين ما هو مرسل.

---

(١) أخرجه البخاري في " صحيحه "كِتَابُ الْعِيدَيْنِ. بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ حَمْلِ السِّلَاحِ فِي الْعِيدِ. رقم ٩٦٦

(٢) المقدمة – (ص ٤٠١). والشاهد الذي أخرجه البخاري بجانبه؛ رقمه: ٩٦٧

(٣) المقدمة(ص ٣٦٦).ومثلها(ص٣٧٣) وكذا(ص٣٧٧).فما دام الطريقان محفوظين؛ فلا معنى للاستدراك عليه.

(٤) المقدمة (ص ٣٦٧)

(٥) محاضر بن المورع الهمداني اليامي. روى عن عاصم الأحول والأعمش. وعنه أحمد بن حنبل وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة. قال النسائي: ليس به بأس. مات ست ومائتين. تهذيب التهذيب – (٤٦/١٠)

(٦) المقدمة – (ص ٤٤٣)

مثاله: لما علَّم المِزّي علامة تعليق البخاري على اسم: عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة[١]؛ تعقَّبه ابن حجر، وقال: (لم أرَ له عنده شيئًا معلَّقًا؛ نعم له ذِكْرٌ في زيادة، في حديث الاستسقاء؛ قال البخاري: «حدثنا عبد الله بن محمد[٢]، حدثنا سفيان[٣]، عن عبد الله بن أبي بكر[٤]، سمع عباد بن تميم[٥]، عن عمه[٦]، قال: **خرج النبي ﷺ يستسقي، ويستقبل القبلة، فصلى ركعتين، وقَلَب رداءه**. قال سفيان: وأخبرني المسعودي[٧]، عن أبي بكر[٨]، قال: **جعل اليمين على الشمال**[٩]؛ فهذه زيادة موصولة في الخبر. وإنما أراد البخاري أصل الحديث، على عادته في ذلك)[١٠].

مثال آخر: وقعت زيادة في حديث سفيان بن عيينة[١١]، عن سليمان[١]، عن طاوس[٢]، طاوس[٢]، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يتهجد؛ قال: «**اللهم لك**

---

(١) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود.روى عن زياد بن علاقة وأبي بكر ابن حزم.وعنه السفيانان.قال ابن عيينة:ما أعلم أحدًا أعلم بعلم ابن مسعود من المسعودي.مات سنة ستين ومائة.التهذيب(١٩٠/٦)

(٢) عبد الله بن محمد بن عبد الله البخاري، المعروف بالمُسنَدي.سمي لأنه يطلب المسنَدات ويَرغَب عن المرسلات. روى عن ابن عيينة وعبد الرزاق. وعنه البخاري وأبو حاتم. مات سنة تسع وعشرين ومائتين. التهذيب (٩/٦)

(٣) هو ابن عيينة.

(٤) عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أبو محمد. روى عن أبيه وأنس وسالم بن عبد الله بن عمر وعباد ابن تميم المازني. وعنه الزهري ومالك وهشام بن عروة.توفي سنة خمس وثلاثين ومائة. التهذيب – (١٤٤/٥)

(٥) عباد بن تميم بن غزية الأنصاري المازني. روى عن عمه عبد الله بن زيد، وأبي قتادة وأبي سعيد الخدري. وعنه عمرو ابن يحيى والزهري وحبيب بن زيد. التهذيب – (٧٩/٥)

(٦) عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب النجاري الأنصاري المدني. وهو الذي قتل مسيلمة الكذاب. روى عنه ابن أخيه عباد ابن تميم وسعيد بن المسيب ويحيى بن عمارة. قتل بالحرة سنة ثلاث وستين. التهذيب (١٩٦/٥)

(٧) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، وقد مضت ترجمته قريبًا.

(٨) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.روى عن أبيه وخالته عمرة بنت عبد الرحمن وأبي البدَّاح ابن عاصم. وعنه ابناه عبد الله ومحمد وابن عمه محمد بن عمارة والزهري. مات سنة سبع عشرة ومائة. التهذيب (٣٤/١٢)

(٩) أخرج البخاري هذه الزيادة في"صحيحه" كِتَابُ الِاسْتِسْقَاءِ. بَابُ الِاسْتِسْقَاءِ فِي الْمُصَلَّى. برقم١٠٢٧.وكرر البخاري هذا الحديث في الأرقام التالية: ١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٠٥-١٠١٢-١٠١١، وفي كِتَاب: الدَّعَوَاتُ.رقم ٦٣٤٣. وأخرجه مسلم.كِتَاب:الِاسْتِسْقَاءِ، في الأرقام التالية:٨٩٤-٨٩٤/٤-٨٩٤/٢-٨٩٤/٣-١

(١٠) المقدمة – (ص ٤١٦)

(١١) سفيان بن عيينة بن أبي عمران، حافظ العصر، أبو محمد. ولد سنة مائة وسبع. روى عن عبد الملك بن عمير وجعفر الصادق. وعنه الاعمش وابن جريج وشعبة والثوري. قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. توفي

لك الحمد، أنت قيّم السماوات والأرض، ومن فيهن، ولك الحمد». الحديث أورده البخاري في كتاب التهجد[٣]، وقال في آخره: قال سفيان: وزاد عبد الكريم أبو أمية[٤]، – يعني عن طاوس–: «**ولا حول، ولا قوة إلا بالله**».

ولم يقصد البخاري الاحتجاج به؛ وإنما أورده كما حصل عنده، واحتجاجه إنما هو بأصل الحديث، عن سليمان، كعادته في ذلك، وعلَّم المزي – في التهذيب – على ترجمته: علامة تعليق البخاري، وليس ذلك بجيد منه)[٥].

وقال في التهذيب: (فيُعتذَر عن البخاري في ذلك بأمرين؛ الأول: أنه إنما أخرج له زيادة في حديث؛ يتعلق بفضائل الأعمال.)[٦]. وأما الأمر الثاني فقد ذكَرَه، وهو ما أنا بصدده، مؤيِّدًا للقاعدة.

٢١. إذا علَّق البخاري حديثًا فيه اختلاف؛ فهو عنده على الاحتمال، لا الجزم[٧]:

وهذا استقراء متَّسق، وهذا الاستقراء لا يتأتى إلا لمن عاش مع الصحيح بعلمه وفهمه سنين كثيرًا.

٢٢. تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ؛ مقتضٍ لعدالته عنده، وضبطه[٨]:

والمقصود به التخريج في الأصول، أما ما عداها فهو محل تأمل ونظر.

سنة ثمان وتسعين ومائة. سير أعلام النبلاء – (٤٥٤/٨) تهذيب التهذيب – (١٠٤/٤)

(١) سليمان هو بن أبي مسلم، كما بيَّنه ابن حجر في الفتح – دار المعرفة – (٤٣٠/١٣). وهو ثقة روى له الستة. روى عن طارق بن شهاب وسعيد بن جبير ومجاهد.وعنه ابن جريج وشعبة وابن عيينة. التهذيب (١٩١/٤)

(٢) طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن.مولى من أبناء الفرس.روى عن العبادلة الأربعة وأبي هريرة وعائشة. وعنه ابنه عبد الله ووهب بن منبه والزهري ومجاهد. مات سنة مائة، وقيل غير ذلك. التهذيب – (٨/٥)

(٣) أخرج البخاري هذه الزيادة في " صحيحه " أبواب التهجد. بَابُ التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ. رقم ١١٢٠.وأصل الحديث رواه مسلم.كِتَابٌ: صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا. بَابٌ: الدُّعَاءُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَقِيَامِهِ رقم ٧٦٩-٢

(٤) عبد الكريم بن أبي المخارق،أبو أمية.روى عن الحسن، وطاوس.وعنه الثوري ومالك.أخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم متابعة، وهذا يدل على أنه ليس بمطَّرَح.مات هو وعبد الكريم الجزري عام سبعة وعشرين ومائة، واشتركا في بعض من روى عنهما ومن رووا عنه، فقد يشتبهان. ميزان الاعتدال (٦٤٦/٢) سير النبلاء (٨٣/٦)

(٥) المقدمة – (ص ٤٢٠)

(٦) التهذيب – (٣٣٦/٦)

(٧) المقدمة (ص ٣٧٦)

(٨) المقدمة (ص ٣٨١)

قال ابن حجر: (من خُرّج عنه في الصحيح؛ فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما. هذا إذا خُرّج له في الأصول؛ فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق؛ فهذا يتفاوت درجات من أُخرِج له منهم، في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم)[١].

٢٣. لا يُقبل الطعن في أحد من رواة الصحيح، إلا بقادح واضح[٢]:

لأنه يكون -حينئذ - جرحًا مبهَمًا؛ فلا يقبل - حينئذ - في الراوي الموثَّق، فكيف براوٍ قد خرَّج له البخاري؟

فهذا - مثلاً - زيد بن وهب الجُهَني[٣]، وثَّقه جمهور الأئمة، وشذَّ يعقوب الفسوي[٤] فقال: «في حديثه خَلَلٌ كثير»!. فكان ردُّ ابن حجر أن قال: (فلا يُلْتَفَت إلى هذه الوساوس الفاسدة في تضعيف الثقات)[٥].

٢٤. جهالة الحال[٦]مندفعة عن جميع من أَخْرَجَ لهم في الصحيح؛ لأن شرطه أن يكون راويه معروفًا بالعدالة[٧]:.

وقيَّد انتفاءَها السخاويُّ بالأصول؛ فقال:(جهالة الحال مُنْدَفِعة عن جميع من خرَّجا له في الأصول)[٨].

٢٥. ليس في الصحيح -بحمد الله- من يوصف بكثرة الغلط.[٩]:

٢٦. حكم من ذُكِر من رجال البخاري بتدليس، أو إرسال: أن تُسْبَرَ أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة؛ فإن وُجِدَ التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض، وإلا فلا[١]:

---

(١) المقدمة (ص ٣٨١)

(٢) المقدمة (ص ٣٨١)

(٣) زيد بن وهب الجهني، أبو سليمان الكوفي. رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقبض وهو في الطريق. وروى عن عمر وعثمان وعلي وأبي ذر. وعنه الأعمش ومنصور. مات سنة ست وتسعين. تهذيب التهذيب - (٣٦٨/٣)

(٤) يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، أبو يوسف بن أبي معاوية الفسوي. روى عن جبان بن هلال وأبي اليمان. روى عنه الترمذي والنسائي وابن خزيمة. مات سنة سبع وسبعين ومائتين. تهذيب التهذيب - (٣٣٨/١١)

(٥) المقدمة - (ص ٤٠٢)

(٦) مجهول الحال:من روى عنه راويان فأكثر،ولم يوثّقْه معتبَر.مصطلح الحديث سؤال وجواب:مصطفى العدوي(١٦/١)

(٧) بتصرف يسير من المقدمة (ص ٣٨١)

(٨) فتح المغيث - (٢٩٠/١)

() المقدمة (ص ٣٨١)

مثاله:؛ روى البخاري لعبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى[٢]عن جَدِّه[٣]، مع أن إبراهيم الحربي[٤] قد قال عنه: (لم يَسمع من جَدِّه)[٥]. لكن إذا نظرنا للإسناد في البخاري[٦]، وجدنا أن عبد الله قد صرَّح بالسماع من جده عبد الرحمن، فيصبح جرح الحافظ الحربي — حينئذٍ – منقوضًا.

مثال آخر: في ترجمة هُشيم بن بشير؛ ذكروا أنه كان مشهورًا بالتدليس، ولَيَّنوا روايته عن الزهري خاصةً؛ ومع ذلك فقد روى له البخاري، فقال ابن حجر– حينئذٍ –:(فأما التدليس؛ فقد ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاري كان لا يخرّج عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث، واعتَبَرْتُ أنا هذا في حديثه، فوجدته كذلك؛ إما أن يكون قد صرَّح به في نفس الإسناد، أو صرح به من وجه آخر، وأما روايته عن الزهري فليس في الصحيحين منها شيء)[٧].

٢٧. لا يُحْتَجُّ بشيء من حديث إسماعيل بن أبي أويس[٨] غير ما في الصحيح:

---

(١) المقدمة (ص ٣٨٢)

(٢) عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبى ليلى الأنصاري: أبو محمد الكوفي. روى عن جدِّه، وعن سعيد ابن جبير، والشعبي. وعنه إسرائيل بن يونس والثوري، وابن عيينة، وشعبة. قال النسائي: ثقة ثبت. هلك سنة ثلاثين ومائة. روى له الجماعة. انظر تهذيب الكمال للمزي (١٥/٤١٥)، ومعرفة الثقات للعجلي (٢/٥١)، ومغاني الأخيار للعيني (٣/١٣٤).

(٣) عبد الرحمن بن أبي ليلى، واسمه يسار الأنصاري الأوسي أبو عيسى. ولد لست سنين بقيت من خلافة عمر بن الخطاب ﷺ. روى عن عمر، وعثمان، وعلي، وسعد، وابن مسعود. روى عنه ابنه عيسى والأعمش وأبو إسحاق السبيعي.مات سنة ثلاث وثمانين. انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي(١/٤٢٠) وإسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي (ص٦٩) المكتبة التجارية الكبرى – مصر ١٣٨٩ .

(٤) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم، أبو إسحاق الحربي. مولده في سنة ثمان وتسعين ومائة.وطلب العلم وهو حدث، فسمع من عفان بن مسلم، وأبي نعيم، والعجلي، وأحمد.وعنه أبو بكر القطيعي، والبربهاري.توفي سنة خمس وثمانين ومائتين.سير أعلام النبلاء (١٣/٣٥٦) موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل (١/٢٤)

(٥) المقدمة – (ص ٤١٤)

(٦) في صحيح البخاري(١١/١٥٦) حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ حَدَّثَنَا أَبُو فَرْوَةَ مُسْلِمُ بْنُ سَالِمٍ الْهَمْدَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ لَقِيَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ فَقَالَ:أَلَا أُهْدِي لَكَ هَدِيَّةً سَمِعْتُهَا مِنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقُلْتُ بَلَى فَأَهْدِهَا لِي فَقَالَ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ..الحديث.

(٧) المقدمة – (ص ٤٤٩)

(٨) إسماعيل بن عبد الله ابن أبي أويس ابن أخت مالك. روى عن أبيه وخاله فأكثر.وعنه البخاري ومسلم. قال ابن عدي:روى عن خاله غرائب لا يتابعه عليها أحد.مات سنة سبع وعشرين ومائتين. التهذيب(١/٢٧١).

والسبب، كما قال ابن حجر: (أن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله)[١].

ولذا قال البخاري نفسُه: (كان إسماعيل بن أبي أويس؛ إذا انتخبتُ من كتابه نَسَخَ تلك الأحاديث لنفسه، وقال: هذه الأحاديث؛ انتخَبَها محمد بن إسماعيل من حديثي)[٢].

(قال البخاري في تاريخه الصغير: **ما روى يحيى بن بكير**[٣] **عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أَتَّقِيه.**)[٤].

وهذا تحرٍّ يليق بإمامة البخاري؛ لأنه يعرف من يتقى ممن لا يتقى.

٢٨. البخاري يَنْتَقي حديثَ شيوخِهِ[٥]:

وهذه العبارة متينة، وفيها ردٌّ على عامة من تعقبه في إيراد غالب ما أورَده مما انتُقد عليه فيه.

وهو منهج سار عليه، وكان الصواب عند الاختلاف مع البخاري. قال ابن حجر: (والحُكم في أمثال هؤلاء الشيوخ، الذين لقيهم البخاري، وميَّز صحيح حديثهم من سقيمه، وتكلم فيهم غيره؛ أنه لا يَدَّعي أن جميع أحاديثهم من شرطه، فإنه لا يخرّج لهم إلا ما تبيَّن له صحته)[٦].

وهذا الاستقراء الفاحص يدل عليه الفقرات الثلاث الأخيرة:(٢٥، ٢٦، ٢٧). كما يدل عليه — مثلاً – أن البخاري روى لإسحاق بن أبي فروة[٧]، وكان قد ذهب بَصَرُه، فربما لُقِّنَ،

---

(١) المقدمة (ص ٣٨٨)

(٢) المقدمة – (ص ٤٨٢)

(٣) يحيى بن يحيى بن بكير أبو زكريا. ولد سنة اثنتين وأربعين ومائة.روى عن مالك والحمادين. وعنه البخاري ومسلم.قال ابن راهويه:مات وهو إمام لأهل الدنيا.مات سنة ست وعشرين ومائتين.التهذيب(٥٩/١١)

(٤) المقدمة (ص ٤٥٢). ولم أجِدْ قولَ البخاري هذا؛ في تاريخه الصغير ولا الكبير. ثم وجدتُ أن المحقق البارع لأحسن طبعة لـ:فتح الباري:الشيخ نَظَرُ الفريابي(١٢١٦/٢– ط. دار طيبة) قد قال:(نقَلَه مغلطاي في الإكمال:٢٣٣/١٢).

(٥) المقدمة (ص ٤٥٢)

(٦) المقدمة – (ص ٤٢٣)

(٧) إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عبد الرحمن الأسود أبو سليمان الأموي. روى عن أبي الزناد وعمرو بن شعيب والزهري. وعنه الليث بن سعد وإسماعيل بن عياش. مات سنة مائتين وأربع وأربعين. التهذيب(٢١٠/١)

فعِيْب على البخاري إخراج حديثه. ومع ذلك؛ فقد استقرأ ابن حجر طريقة البخاري في الانتقاء؛ فقال عندئذٍ: (وكأنها مما أخذه عنه من كتابه، قبل ذهاب بصره)[١].

إذًا؛ فيقال بتعبير آخر: **رواية البخاري عن المختلط إنما هي قبل اختلاطه، وأما بعد اختلاطه، أو من كان ضعيفًا فينتقي من حديثه ما صحَّ منه**[٢].

ولأجل هذا؛ لما تكُلِّم في تخليط أبي صالح كاتب الليث[٣]، قال ابن حجر – بعد سياق الأقوال –: (فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحِذْق، كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم؛ فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيُتَوَقَّف فيه)[٤].

ثم قال: (البخاري إنما صنع ذلك؛ لِمَا قررناه: أن الذي يُوْرِدُه من أحاديثه صحيح عنده، قد انتقاه من حديثه، لكنه لا يكون على شرْطه، الذي هو أعلى شروط الصحة، فلهذا لا يسوقه مَسَاق أصل الكتاب، وهذا اصطلاح له، قد عُرِفَ بالاستقراء من صنيعه، فلا مشاحَّة فيه)[٥].

٢٩. قد يروِي البخاري في المتابعات عمَّن لم يوثَّق، إذا كان مَرْوِيُّه في الفضائل، أو المغازي:

وعند ترجمة أُسَيْد الجمَّال[٦] قال ابن حجر: (لم أرَ لأحد فيه توثيقًا. وقد روى عنه البخاري في كتاب الرقاق[٧] [٨].

---

(١) المقدمة (ص ٣٨٧). وانظر مثالاً آخر في المقدمة – (ص ٤٢٠)

(٢) نقض قواعد في علوم الحديث للشيخ ظفر التهانوي. تأليف: أبي محمد الراشدي السندي (ت ١٤١٦هـ).

(٣) عبد الله بن صالح بن محمد الجهني، مولاهم أبو صالح المصري، كاتب الليث. روى عن الليث وابن وهب. وروى له أبو داود وعنه أبو حاتم ويحيى بن معين. مات سنة مائتين وثلاث وعشرين. التهذيب (٢٢٥/٥).

(٤) المقدمة – (ص ٤١٢)

(٥) المقدمة – (ص ٤١٣)

(٦) أسيد بن زيد بن نجيح الجمال الهاشمي مولاهم.روى عن هشيم وابن المبارك. روى عنه البخاري حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره.قال ابن عدي: يتبين على رواياته الضعف، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه. التهذيب (٣٠١/١)

(٧) أخرجه البخاري في " صحيحه "كِتَاب: الرِّقَاق. بَابٌ: يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ. رقم ٦٥٤١، ونصه: (عُرضت عليَّ الأمم، فأخذ النبي يمر معه الأمة، والنبي يمر معه النفر...).

(٨) المقدمة (ص ٣٨٨)

ويقال مثله في رواية البخاري للمختلَف في توثيقه، كفُليح بن سليمان[١].

فما روى له البخاري في الأصول، ولذا قال ابن حجر: (أخرج له أحاديث؛أكثرها في المناقب، وبعضها في الرقاق)[٢].

٣٠. إذا قال البخاري: «في إسناده نظر»، فليست جَرْحًا للراوي؛ بل تَوْهِينًا للمروي:

وهذه العبارة قالها البخاري مرارًا؛ كما في ترجمة: أَوْس بن عبد الله الرَّبْعي[٣]. قال ابن حجر: (شَرَحَ ابن عدي مُراد البخاري، فقال: يريد أنه لم يَسْمَعْ من مثل ابن مسعود، وعائشة، وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده)[٤].

فهذه الكلمة من البخاري ليس فيها جرح لذات الرجل، يؤكده أنه قال في زياد بن الربيع اليَحْمَدي[٥]: «في إسناده نظر»، ومع ذلك فقد احتج به في الصحيح[١].

---

(١) فليح بن سليمان بن أبي المغيرة. وفليح لقب غلب عليه واسمه عبد الملك. روى عن أبي طوالة والزهري ونافع مولى ابن عمر. روى عنه زياد بن سعد وابن المبارك وابن وهب قال ابن عدي: اعتمده البخاري في صحيحه وروى عن الكثير وهو عندي لا بأس به. مات سنة ثمان وستين ومائة. تهذيب التهذيب – (٢٧٣/٨)

(٢) المقدمة – (ص ٤٣٥)

(٣) أوس بن عبد الله الربعي أبو الجوزاء. روى عن أبي هريرة وعائشة وابن عباس وابن عمرو وصفوان بن عسال. وعنه بديل بن ميسرة وقتادة. قتل في الجماجم سنة ثلاث وثمانين. تهذيب التهذيب – (٣٣٥/١)

(٤) المقدمة (ص ٣٨٩). لكن محقِّق كتاب الذهبي ((من له رواية في الكتب الستة)) (٧١/١) انتقد هذا التخريج من ابن عدي، ألا وهو د. محمد عوامة، فقال: (عجبت من ابن عدي كيف يقول: مراد البخاري أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، والنص صريح أمامه: أقمت مع ابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة...! ونظرت في " مقدمة الفتح فرأيته أخذ هذا التفسير بالتسليم! ثم نظرت في " التهذيب " ترجمة أوس فأزاح الإشكال، قال " وقول البخاري: في إسناده نظر ويختلفون فيه: إنما قاله عقب حديث رواه له في " التاريخ " من رواية عمرو بن مالك النكري، والنكري ضعيف عنده ".. فتبين من هذا: أن معنى قول البخاري " في إسناده نظر ": في الإسناد الموصل إلى المترجم نظر.. وعلى كلام ابن عدي يكون المعنى: في الإسناد منه إلى من فوقه نظر، فينظر فيمن فوقه، هل هو ثقة أو ضعيف، أو: ينظر ما فوقه، هل متصل أو منقطع، فاختلَّت الحيثية –كما يقولون). لكن هذا الانتقاد منتقَد بما قاله ابن العطار في غرر الفوائد (ص ٣٣٩): (ومما يؤيد قول البخاري رضي الله عنه، ما رواه محمد بن سعد كاتب الواقدي، وكان ثقة، عن عارم، عن حماد بن زيد، عن عمرو ابن مالك، عن أبي الجوزاء، قال: جاورْتُ ابن عباس في داره، اثنتا عشرة سنة. فذكره، ولم يذكر عائشة، وهذا أولى بالصواب، والله أعلم). وقد روى أبو الجوزاء هذا عن ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة.

(٥) زياد بن الربيع اليَحْمَدي « كذا ضبطها العيني في مغانى الأخيار٤٨٧/٥». روى عن ثمامة بن عبد الله وعاصم ابن أبي النجود.وعنه أحمد وابن المديني. قال أبو داود: ثقة.مات سنة خمس وثمانين ومائة. التهذيب(٣١٥/٣)

وفي هذا الصَّدَدِ يقول ابن حجر عن تورُّع البخاري: (البخاري في كلامه على الرجال تَوَقٍّ زائدٌ، وتَحَرٍّ بليغٌ، يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل؛ فإن أكثر ما يقول: «سكتوا عنه» «فيه نَظَرٌ» «تَرَكوه»، ونحو هذا. وقَلَّ أن يقول: «كذَّاب» أو «وضَّاع»؛ وإنما يقول: «كذَّبه فلان» «رماه فلان»، يعني بالكذب).(٢)

٣١. قد يسوق البخاري إسنادًا فيه راوٍ ضعيف، لكن لا يقصد الرواية عنه، ولا الاستشهاد به، بل يريد بسياقه ذلك: أن يبيّن أنه لم يحفظ الإسناد الذي حدَّثه به:

فالضعيف لا يستقيم عند البخاري حتى في الشواهد.

ولهذه القاعدة أمثلة ونظائر؛ منها ما قاله ابن حجر في ترجمة الحسن بن عمارة الكوفي(٣):(رماه شعبة بالكذب، وأطبقوا على تركه. وليس له في الصحيحين رواية، إلا أن المزي علَّم على ترجمته علامة تعليق البخاري، ولم يعلِّق له البخاري شيئًا أصلاً، إلا أنه قال في كتاب المناقب(٤): حدثنا علي ابن عبد الله(٥)، حدثنا سفيان(٦)، حدثنا شبيب ابن غرقدة(٧)، قال: سمعت الحي يذكرون عن عروة – يعني البارقي – أن النبي ﷺ أعطاه دينارًا؛ ليشتري له به شاة. فذكر الحديث. ولكني سمعته يقول: قال النبي ﷺ: (**الخيل معقود بنواصيها الخير**...). فهذا – كما ترى – لم يقصد البخاري الرواية عن الحسن ابن عمارة، ولا الاستشهاد به؛ بل أراد بسياقه ذلك أن يبيّن: أنه لم يحفظ الإسناد الذي حدَّثه به عروة.

---

(١) كما في البخاري. كِتَاب: الْمَغَازِي. بَابٌ: غَزْوَةُ خَيْبَرَ. رقم ٤٢٠٨، ونصه: (نظَرَ أنسٌ إلى الناس يوم الجمعة، فرأى طيالسة فقال: كأنهم الساعةَ يهودُ خيبر).

(٢) المقدمة – (ص ٤٨١).

(٣) الحسن بن عمارة بن المضرب أبو محمد. كان على قضاء بغداد. روى عن شبيب بن غرقدة والزهري. وعنه السفيانان وأبو معاوية. وقال أبو حاتم ومسلم والنسائي والدارقطني: متروك الحديث. التهذيب (٢٦٣/٢).

(٤) أخرجه البخاري في " صحيحه " كِتَابُ الْمَنَاقِبِ. رقم ٣٦٤٣

(٥) أي المديني.

(٦) هو ابن عيينة، كما في الفتح – تعليق ابن باز – (٦٣٤/٦).

(٧) شبيب بن غرقدة السلمي، ويقال البارقي. روى عن عروة وسليمان بن عمرو بن الأحوص. وعنه شعبة ومنصور. قال أحمد وابن معين والنسائي: ثقة. تهذيب التهذيب – (٢٧١/٤).

ومما يدل على أن البخاري لم يقصد تخريج الحديث الأول: أنه أخرج هذا في أثناء أحاديث عدة، في فضل الخيل، وإنما أخرج حديث الخيل، فانْجَرَّ به سياق القصة إلى تخريج حديث الشاة...وهو لائِحٌ، لا خفاءَ به)[١].

٣٢. صيغة:«قال لنا» يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة، والمرفوعة، إذا كان في إسنادها من لا يُحتَجُّ به عنده:

فانظر إلى صنيعه بشأن روايته لحماد بن سلمة[٢]؛ الإمام الثَّبْت، فقد ساء حفظه في الآخر، فاستشهَد به تعليقًا. قال ابن حجر: (ولم يخرّج له احتجاجًا، ولا مقرونًا، ولا متابعةً، إلا في موضع واحد؛ قال فيه: قال لنا أبو الوليد[٣]، حدثنا حماد بن سلمة، فذكره. وهو في كتاب الرقاق[٤] [٥].

ولذا قرَّر رحمه الله في غيرِ ما موضعٍ في الفتح، قائلاً: (والذي ظهر لي بالاستقراء؛ أنه إنما استعمل هذه الصيغة في الموقوفات،وربما استعملها فيما فيه قصورٌ ما عن شرْطِهِ)[٦].

وفي موضع آخر، زاد المسألة بَسْطًا؛ فقال: (قوله: «قال لنا» ظاهر في الوصل، وإن كان بعضهم قال: إنها للإجازة، أو للمناولة، أو للمذاكرة!. فكل ذلك في حكم الموصول، وإن كان التصريح بالتحديث أشدَّ اتصالاً. والذي ظهر لي بالاستقراء من صنيع البخاري: أنه لا يأتي بهذه الصيغة، إلا إذا كان المتن ليس على شرطه، في أصل موضوع كتابه، كأن يكون ظاهره الوقف، أو في السند مَنْ ليس على شرطه في الاحتجاج)[٧] .

٣٣. البخاري يَقْبَل حديث المدلِّس؛ إذا تميَّز عنده ما دلَّسَه، عمَّا لم يدلِّسْه:

---

(١) المقدمة – (ص ٣٩٥). وبنحوه في تهذيب التهذيب – (٢٦٥/٢).

(٢) حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة. روى عن ثابت البناني وقتادة وأيوب. وعنه ابن جريج وشعبة وأبو داود. لم يخرج عنه البخاري معتمدًا عليه؛ بل استشهد به ليبين أنه ثقة. مات سنة مائة وسبع وستين. التهذيب (١١/٣)

(٣) هو الطيالسي هشام بن عبد الملك، كما في الفتح بتعليق ابن باز (٢٥٦/١١). روى عن عكرمة بن عمار ومالك. وعنه البخاري وأبو داود. مات سنة سبع وعشرين ومائة. تهذيب التهذيب – (٤٢/١١).

(٤) أخرجه البخاري عن أُبَيٍ رضي الله عنه، في كِتَاب: الرِّقَاق. بَابُ مَا يُتَّقَى مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ. رقم ٦٤٤٠، ونصه كما يلي: (كنا نرى هذا من القرآن حتى نزلت: ((ژ ڑ)).

(٥) المقدمة – (ص ٣٩٧)

(٦) فتح الباري. دار الفكر (مصوَّر عن السلفية)– تعليق ابن باز – (١٥٤/٩) و(٤٣٣/٩) و(٢٥٦/١١)

(٧) الفتح(٢٥٦/١١)

مثاله: تدليس الأعمش مشهور، وقد روى البخاري أحاديث حفص بن غياث عن الأعمش؛ لأنه يحدِّثه من كتابه. قال ابن حجر: (اعتمد البخاري على حفصٍ هذا، في حديث الأعمش؛ لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع، وبين ما دلَّسه)[١].

أما أن يروي عمن خفي عليه تدليسه؛ فهذا لا يمكن أن يكون، فكيف يكون ذلك، وهو القائل، لمن سأله عن خبر حديث: (يا أبا فلان: تراني أدلِّس، وقد تركتُ عشرة آلاف حديث، لرجل فيه نظر، وتركت مثلها، أو أكثر منها لغيره، لي فيه نظر)[٢].

٣٤. من وُصِف بسوء الضبط، أو الوَهْم، أو الغلط، ونحو ذلك؛ فلم يخرِّج لهم البخاري إلا ما توبعوا عليه عنده، أو عند غيره.[٣]:

وهذا يعضُد ما أُثبت مرارًا: أن البخاري ينتقي من أحاديث شيوخه وشيوخهم.

٣٥. البخاري لا يَروِي عن عبد الرزاق إلا بواسطة؛ فقد عاصَره، لكنه لم يَلْقه:

وهذا داخل – كما لا يخفى – تحت شرط البخاري، ألا وهو: **اشتراط اللُّقِيّ، وعدم الاكتفاء بالمعاصَرة.**

قال ابن حجر عن سبب رواية البخاري، عن عبد الرزاق بواسطة: (قد أدرك عبد الرزاق، وأراد أن يرحل إليه، وكان يمكنه ذلك، فقيل له: إنه مات، فتأخَّر عن التوجُّه إلى اليمن، ثم تبيَّن أن عبد الرزاق كان حيًا، فصار يروي عنه بواسطة)[٤].

٣٦. لم يكتب الحديث إلا عمَّن كان على مذهب أهل السنة في المراد بالإيمان:

قال البخاري – وقد كَتَبَ عن ألف وثمانين نفْسًا –:(لم أَكتُب إلا عمَّن قال: الإيمان قول وعمل)[٥].

٣٧. لا يخرِّج عن أقرانه، إلا ما فاتَه عن شيوخه:

---

(١) المقدمة(ص٣٩٦).وانظر مثالاً آخر(ص٢٩٧) لسماع حميد الطويل من أنس، فإنه يدلِّس ما لم يسمعه إلا من ثابت.

(٢) المقدمة – (ص ٤٨٢)

(٣) المقدمة – (ص ٤٦٥)

(٤) المقدمة – (ص ٤٧٩)

(٥) المقدمة – (ص ٤٧٩)

ذَكَرَ ابن حجر طبقات شيوخ البخاري، وعَدَّ منهم: أقرانَه، ورفقاءَه في الطلب، ثم قال بعد ذلك: (وإنما يخرّج عن هؤلاء ما فاتَه عن مشايخه، أو ما لم يجِدْه عند غيرهم)[١].

٣٨. كل حديث لا يَعْرِفُه البخاري فليس بحديث[٢]:

قال هذه العبارة عمرو بن علي الفلاَّس[٣]

وهي مَنْقَبة جديرة بهذا الإمام الحجة، الذي صار كتابه أصحَّ كتاب بعد كتاب الله، كيف لا؟ وهو الذي لما قيل له: (أنت الذي تقول: أنا أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم؛ وأكثر منه، ولا أجيئك بحديث من الصحابة، أو التابعين، إلا عرفتُ مولد أكثرهم، ووفاتهم، ومساكنهم، ولستُ أروي حديثًا من حديث الصحابة، أو التابعين، إلا ولي في ذلك أصل).

وهذا الوصف الخارق معدود فيه مناقبه العجيبة التي لا يكاد يقاربه فيها أحد على مر العصور، فضلاً أن يقارنه.

ولما قال له إسحاق بن راهويه: (كأني انظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي، قال: البخاري: أوَ تَعْجَبُ من هذا؟! لعل في هذا الزمان، من يَنظر إلى مائتي ألف حديث من كتابه!. وإنما عَنَى نفسَه!)[٤].

كما ينبغي أن يُعلم أن هذه العبارة — عبارة الفلاس – ليست مبالغة تقال جُزَافًا، ولا بِدْعًا من القول، بل قد قالها بعض الأئمة في بعض.

---

(١) المقدمة – (ص ٤٨٠)

(٢) المقدمة – (ص ٤٨٤)

(٣) تاريخ بغداد(١٨/٢).والفلاس هو:عمرو بن علي بن بحر الصيرفي الفلاس. سمع ابن عيينة ويحيى القطان. روى عنه البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم. قال الدَّارَقُطْنِيّ: بعض أصحاب الحديث يفضِّلونه على ابن المديني. صنف المسند، والعلل، والتاريخ. انظر تاريخ أصبهان (ص١٩٧) دار الكتاب الإسلامي. وطبقات المحدثين بأصبهان (١٩٢/٢) تحقيق : عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي – مؤسسة الرسالة — بيروت. الطبعة الثانية ، ١٤١٢ — ١٩٩٢ وموسوعة أقوال الدارقطني (٤٤٦/٢٤)

(٤) تاريخ بغداد – (٢٤/٢)

فقد قالها الإمام أحمد في الإمام يحيى بن معين[١].وقالها إسحاق ابن راهويه في أبي زرعة[٢]. وقالها عبد الله بن إدريس[٣] في ابن المبارك[٤]. وقالها ابن الوردي[٥] في ابن تيمية، وتَتَابع المترجِمون لابن تيمية – بعده – يقولونها[٦].

ولهذا قال السيوطي: (إذا قال الحافظ المطلع الناقد في حديث «لا أعرفه»؛ اعتُمِد ذلك في نفيه)[٧].

وأما المقدار الذي يصل به العالم هذه المرحلة، فدونه مفاوِز لابد أن تُجتاز، وهي التي أجملها العلائي[٨]، فيمن تجتمع فيه: (الملَكة النفسانية[٩] الناشئة عن: جمع الطرق، والاطلاع على غالب المروي في البلدان المتنائية، بحيث يعرف بذلك ما هو من حديث

(١) نصب الراية (٢٧/١) ط دار الحديث . وبحر الدم (١٧٤/١) تحقيق : الدكتور وصي الله محمد عباس ، دار الراية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

(٢) تاريخ بغداد – (٣٣٣/١٠)، وتحفة الأحوذي (٦٩/٢) دار الكتب العلمية – بيروت.

(٣) عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي الكوفي.ولد سنة خمس عشرة ومائة.سمع أباه ومالك بن أنس،وعنه مالك. مات سنة اثنتين وتسعين ومائة. انظر التاريخ الكبير(٤٧/٥)، وموسوعة أقوال أحمد(١٣/٤)، ومشاهير علماء الأمصار(ص ١٧٣)

(٤) تاريخ الإسلام – (١٣٨١/١)

(٥) عمر بن مظفر بن عمر زين الدين ابن الوردي وأخذ من ابن البارزي.نظم البهجة الوردية في خمسة آلاف بيت وثلاثة وستين بيتًا، قال ابن حجر:وأقسم بالله ما نظم أحد بعده الفقه إلا وقصر دونه. وله شرح ألفية ابن معطي وابن مالك وله مقامات. مات بالطاعون سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة.أعيان العصر (١٤٩/٢) البدر الطالع (٤٩١/١)

(٦) الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون. جمعه: محمد عزير شمس، وعلي بن محمد العمران، نقلاً عن تتمة المختصر في أخبار البشر، لابن الوردي. وذكرها غير منسوبة: ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (٣١١/٢)

(٧) تدريب الراوي – (٢٩٦/١)

(٨) تنزيه الشريعة المرفوعة (٧/١) تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ .

(٩) هذه العبارة يوضِّحها قول ابن القيم في المنار المنيف – (ص ٤٤): (وإنما يَعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله وهديه... بحيث كأنه مخالط للرسول كواحد من أصحابه..وهذا شأن كل متبع مع متبوعه فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح، ما ليس لمن لا يكون كذلك. وهذا شأن المقلِّدين مع أئمتهم؛ يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم).

الرواة مما ليس من حديثهم، وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة فكيف يقضي بعدم وجدانه للحديث بأنه موضوع!، هذا ما يأباه تصرُّفهم، فالله أعلم)[١].

قال ابن عراق[٢] معلِّقًا، ومعقِّبًا: (فاستفدنا من هذا؛ أن الحفاظَ الذين هذا وَصْفهم، وأَضْرَابَهم، إذا قال أحدهم في حديث: لا أعرفه، أو لا أصل له، كفى ذلك في الحكم عليه بالوَضْع)[٣].

قواعد استقرائية في الأسماء المبهَمة

من صحيح البخاري:

هذه إحدى عشرة قاعدة من القواعد الاستقرائية، التي خرَج بها أئمة هذا الشأن، لـمَّا عكفوا على صحيح البخاري، فسبَروا منهجه في إبهام الرواة. وهي خاصة في تبيين الأسماء المُبْهَمَةِ النَّسَب، والمهمَلةِ النِّسْبةَ.

والشأن فيها حَمْلُها على الأغلب، لا على الاطِّراد. يدل عليه ما قاله ابن حجر رحمه الله:

١) (**القاعدة أن مثل هذا المهمَل؛ إنما يُحمل على الأكثر، وأما الأقل فيُنسَب**)[٤].

وقد نظر الشرَّاح في رجال البخاري، واستقرؤوا طريقة البخاري في إبهامه لبعض أسماء الرواة، فذكروا في هذا الباب قواعد أغلبية. فمن ذلك ما قاله الفِرَبْري[٥]:

٢) كل ما في البخاري محمد عن عبد الله فهو ابن المبارك[١].

---

(١) توضيح الأفكار - (٢/٩٧).

(٢) علي بن محمد بن علي أبو الحسن المعروف بابن عرَّاق ولد سنة تسعمائة وسبع. من تصانيفه تذكرة. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة.شرح صحيح مسلم. شرح العباب في الفقه. توفي سنة ثلاث وستين وتسعمائة. النور السافر عن أخبار القرن العاشر(١/٩٧) معجم المؤلفين (٦/١٩٩) هدية العارفين (١/٣٩٦).

(٣) بتصرُّف من تنزيه الشريعة المرفوعة - (١/٨). ومعنى قوله: الوضع؛ أي الحكم على الحديث بأنه موضوع.

(٤) المقدمة (ص ٢٢٣)

(٥) محمد بن يوسف بن مطر الفِرَبْرِي، راوي " الجامع الصحيح " عن البخاري، سمعه منه مرتين. ولد سنة إحدى وثلاثين ومائتين. حدث عنه: ابن السكن، والكشميهني.مات سنة عشرين وثلاثمائة.سير أعلام النبلاء(١٥/١٠)

٣) وكل ما فيه: عبد الله، غيرُ منسوب، أو غيرُ مسمى الأب؛ فهو ابن محمد الأَسَدي[٢].

٤) وما فيه عن إسحاق – كذلك – فهو ابن راهَوَيْه.

٥) وما كان فيه محمد، عن أهل العراق. فهو ابن سَلَام البِيْكَنْدِي[٣].

٦) وما فيه عن يحيى فهو ابن موسى البلخي[٤].

قلت: وقد يَرِدُ على بعض ما قال ما يخالفه).

قال أبو عبد الله ابن منده[٥]:

٧) (كل ما في الجامع: أحمد عن ابن وهب[٦] **فهو ابن صالح**[٧].

٨) وإذا حدث عن أحمد بن عيسى[٨] **نَسَبَه.**

٩) ولم يخرِّج عن ابن أخي ابن وهب شيئًا)[٩].

١٠) إذا روى عن إسحاق، عن أبي أسامة – إذا لم يَنْسِب إسحاق؛ فهو ابن إبراهيم الحنظلي[١٠] **وإن روى عن غيره نَسَبَه، وربما روى عنه، فَنَسَبه أيضا، والله أعلم.**[١].

أعلم.[١].

---

(١) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي مولاهم التركي.وكانت أمه خوارزمية.مولده سنة ثمان عشرة ومائة. روى عن: هشام بن عروة ومالك.وعنه:معمر والثوري.مات سنة إحدى وثمانين ومائة.تاريخ الإسلام (١٣٨٠/١)

(٢) عبد الله بن محمد أبو محمد الأسدي المعروف بـ: ابن الأكفاني. مولده سنة ست عشرة وثلاثمائة ببغداد. حدث عن: المحاملي والجوزجاني وابن عقدة. وعنه محمد بن طلحة وأبو القاسم التنوخي.تاريخ الإسلام(٢٩٣٦/١)

(٣) محمد بن سَلَام البيكندي.روى عن هشيم.وعنه البخاري.توفي سنة ٢٢٥. الكاشف للذهبي(١٧٧/٢). وتُضْبَط (سلَام)بالتخفيف،كما أفاده الشيخ البحاثة المعلِّمي، محقق إكمال الكمال لابن ماكولا(٤/هامش٤٠٧).

(٤) يحيى بن موسى بن عبد ربه. سمع ابن عيينة، ووكيعًا. مات سنة ست وأربعين ومائتين.مغانى الأخيار(٢٥٨/٥)

(٥) محمد بن إسحاق، أبو عبد الله ابن منده الأصبهاني. سمع أبا العباس الأصم، وحمزة الكتاني. ومولده سنة عشر وثلاثمائة. وموته سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.طبقات الحنابلة (١٦٦/٢)

(٦) عبد الله بن وهب المصري. روى عن حميد بن هانئ والليث. وعنه الليث. الجرح والتعديل لأبي حاتم (١٨٩/٥)

(٧) أحمد بن صالح المصري.سمع عبد الله بن وهب وعنبسة. سمع منه ابن وارة. الأسامي والكنى للحاكم(٢٣/٣)

(٨) أحمد بن عيسى التستري.كان راويًا لابن وهب. مات قبل الأربعين ومائتين. الثقات لابن حبان (١٥/٨)

(٩) المقدمة (ص ٢١٨)

(١٠) يعني ابن راهويه.

١١) إذا روى عن إسحاق، عن رَوْح[٢] ولم يَنْسِبْهُ – فهو ابن منصور[٣]، إلا أن عبَّر إسحاقُ بقوله: أخبرنا، فهو ابن إبراهيم؛ لأنه لا يقول: حدَّثنا[٤].

إسحاق، عن عبد الصمد، حيث أُبْهِمَ فهو ابن منصور.[٥]

قال البخاري في عدة مواضع: حدثنا إسحاق، حدثنا خالد[٦]. قال ابن حجر: **وإسحاق هذا؛ حيث أتى فهو ابن شاهين الواسطي[٧].[٨]**

المبحث الثالث:

قواعد واصطلاحات خاصة ببعض الأئمة:

١. **إسحاق ابن راهويه[٩] لا يقول: حدثنا؛ وإنما يقول: أخبرنا.[١٠]**

٢. **إذا روى ابن جريج[١١] عن عطاء الخراساني[١] فإنه يقول: أخبرنا.**

---

(١) المقدمة (ص ٢٢١)

(٢) روح بن عبادة بن العلاء القيسي البصري. سمع ابن عون وابن جريج وشعبة. وروى عنه أحمد وإسحاق الكوسج. توفي سنة خمس ومائتين. الوافي بالوفيات للصفدي (٤٦٥/٤)

(٣) إسحاق بن منصور الكوسج. روى عن ابن عيينة. وعنه أصحاب الكتب الستة. توفي سنة مائتين وإحدى وخمسين. الكاشف(٢٣٩/١)

(٤) المقدمة (ص ٢٢٢)

(٥) المقدمة (ص ٢٢٣)

(٦) خالد بن عبد الله الطحان أبو الهيثم. ولد سنة مائة وخمسة عشر. روى عن إسماعيل بن أبي خالد وحميد الطويل. وعنه وكيع وإسحاق بن شاهين. مات سنة مائة وتسعة وسبعين.تهذيب التهذيب (٨٧/٣)

(٧) إسحاق بن شاهين بن الحارث الواسطي. روى عن هشيم، وخالد الطحان، وابن عيينة. وعنه البخاري والنسائي. قال النسائي: لا بأس به. مات بعد الخمسين والمائتين. تهذيب التهذيب – (٢٠٧/١)

(٨) المقدمة (ص ٢٢٥)

(٩) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، المعروف بابن راهويه.جمع المسند.حدث عن ابن عيينة وابن عُلَيَّة. وعنه ابن شيرويه.سئل أحمد عنه فقال: مِثْل إسحاق يُسأل عنه.توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين.التقييد لابن نقطة (ص ١٤٨) ت : كمال الحوت ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٠) المقدمة (ص ٢٢١) و(ص ٢٢٢)

(١١) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي.أصله رومي.روى عن حكيمة بنت رقيقة وأبيه. وعنه ابناه عبد العزيز

٣. مالك لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحًا – يعني في الاحتجاج –؛ فلذلك يخرج المراسيل[٢] والمنقطعات والبلاغات[٣] في أصل موضوع كتابه).[٤]

قال ابن عبد البر[٥]: (وكل من يتفقَّه منهم لمالك، وينتحِله؛ إذا سألت من شئت منهم عن مراسيل الموطأ؛ قالوا: صحاح لا يَسُوغ لأحد الطعن فيها؛ لثقة ناقليها، وأمانة مرسليها؛ وصدقوا فيما قالوه من ذلك، لكنها جملة ينقضها تفسيرهم؛ بإضرابهم عن المرسل والمقطوع)[٦].

وقال أيضًا عن مراسيل وبلاغات الإمام مالك: (كل بلاغات مالك في موطئه مسنَدة، إلا أربعة أحاديث؛ فإنها لم توجَد في شيء من كتب العلماء إلا في الموطأ، أو من نقلها منه كالشافعي)[٧].

٤. أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة[٨].

ومحمد والأوزاعي.قال يحيى بن سعيد:كان ابن جريج صدوقًا؛فإذا قال: حدثني فهو سماع، وإذا قال: أخبرني فهو قراءة،وإذا قال: قال؛ فهو شِبْه الريح.ولد سنة ثمانين، ومات سنة خمسين ومائة.التهذيب(٣٥٧/٦)

(١) عطاء بن أبي مسلم الخراساني.أرسل عن أبي الدرداء، وابن عباس. وروى عن ابن المسيب، وعروة، وعطاء ابن أبي رباح. وعنه: معمر، وشعبة، وسفيان،ومالك، مات سنة خمس وثلاثين ومائة.سير أعلام النبلاء(١٤٠/٦)

(٢) المراسيل جمع مرسل، وهو: ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم. شرح اختصار علوم الحديث. د. إبراهيم اللاحم (ص ١٢٧)

(٣) البلاغات جمع بلاغ، وهو ما يرويه بصيغة (بلغنا عن فلان) ثم يذكر قائل ذلك الأثر أو فاعله بلا سند. وقد اشتهر في هذا الباب بلاغات مالك، وهي أحاديثه التي رواها في الموطأ على هذه الكيفية. ونحو ذلك من الصيغ الصريحة في الانقطاع،فيكون البلاغ والمعلق بمعنى واحد.لسان المحدثين.د.محمد خلف سلامة (١٨٨/٣)

(٤) المقدمة (ص ٨)

(٥) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري أبو عمر.كثير الشيوخ على أنه لم يخرج عن الأندلس، لكنه سمع من أكابر أهل الحديث بقرطبة، كالطلمنكي وأحمد الباجي. ولد سنة اثنتين وستين وثلاث مائة،، وله التمهيد في شرح للموطأ، والاستيعاب. قال الحميدي في: جذوة المقتبس ص١٣:(لقيناه وكتب لنا بخطه مجيزًا لنا، وكاتبًا إلينا، بجميع ذلك كله، وتركته حيًا وقت خروجي من الأندلس سنة ثمان وأربعين وأربع مائة، ثم بلغني وفاته).

(٦) التمهيد (٢/١) حققه مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد بن عبد الكبير البكري ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ .

(٧) الشذا الفياح – (٨٣/١)

(٨) المقدمة (ص ٣٩٠)

قال ابن حجر:(هذه اللفظة يُطْلقها أحمد على من يُغْرِبُ على أقرانه بالحديث. عُرِفَ ذلك بالاستقراء من حاله)[١]. فالمنكر إذًا اصطلاح خاص؛ أطلقه أحمد بن حنبل، وجماعة على: (الحديث الفَرْد، الذي لا مُتَابِع له)[٢].

وتعريف الحديث الفَرْدُ هو: (الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يَجْبُر تفرده)[٣].

وأما الفَرْد المطْلَق فهو: (حديث انفرد بسنده راوٍ)[٤]. فهو متفق مع الغريب إذًا بهذا المعنى.

لكن قال تلميذه السخاوي: (فرَّق بينهما شيخنا، بعد قوله: إنهما مترادفان لغة واصطلاحًا؛ بأن أهل الاصطلاح غايَرُوا بينهما، من حيث كثرةُ الاستعمال وقلَّتُهُ؛ فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، وهو الحديث الذي لا يُعرف إلا من طريق ذلك الصحابي، ولو تعددت الطرق إليه، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي. قال: وهذا من حيث

---

(١) المقدمة – (ص ٤٥٣)

(٢) المقدمة – (ص ٤٣٦). وقد ذَكَر المأربي، صاحب الكتاب الفريد: (شفاء العليل في ألفاظ وقواعد الجرح والتعديل) أن: (هناك بعض الأئمة ذكروا عنهم أنهم يطلقون لفظ النكارة على مجرد التفرد فمن هؤلاء:

١– الإمام يحيى بن سعيد القطان كما جاء في ((تهذيب التهذيب)) (٣٨٨/٨ – ٣٨٩).

٢– الإمام أحمد بن حنبل. وقد سبق بيان ذلك أعلاه.

٣–البرديجي كما جاء في ((ألفية العراقي)) أنه قال:

والمنكر الفرد كذا البرديجي ... مُطلق، والصواب في التخريجِ

وقد جاء في(مقدمة الفتح)،قال الحافظ:(أوردت هذا لئلا يستدرك وإلا فمذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد.

٤– النسائي كما ذكره الصنعاني في(توضيح الأفكار)ونقل شرطًا للحافظ ابن حجر في ذلك يحتاج إلى تأمل.

٥– أبو داود. ٦– دُحَيم.

ثم قال المأربي:(واعلم أن المتقدمين يطلقون النكارة على الجرح الشديد والخفيف كما سبق، وأحيانًا يطلقون ذلك على التفرد، فقد سبق كلام أبي حاتم وكلام أحمد وكلام البخاري وابن معين وغيرهم، ومن الناس إلا أولئك؟

والفائدة من ذكر هذا التبيه تظهر عند الجمع بين أقوال الأئمة، فإذا قال أحمد في الراوي: ((ثقة)) وقال مرة: ((منكر الحديث)) فيمكن حمله على التفرد من الراوي وأن تفرده مقبول لأنه ثقة دون قولنا: إن أحمد اختلف قوله فيه، وهكذا بقية من ذكرتهم، والله أعلم).

(٣) المقنع (ص ١٦٩)

(٤) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث – (ص ٩٥)

إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرّقون؛ فيقولون في النسبي: تفرد به فلان، أو أغرب به فلان)[١].

٥.يحيى القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير بن معاوية[٢] ما ليس بسماع لشيخه:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله معلِّقًا ومؤكِّدًا:(وكأنه عُرف هذا بالاستقراء من حال يحيى)[٣].

٦. اتفق أهل النقد على أن رواية أهل العراق عن سعد بن إبراهيم[٤]فيها وَهْمٌ[٥]:

وقد أشار إلى ذلك الشيخ أبو مسعود الدمشقي[٦]، في كتابه: « الأجوبة عما أشكل الشيخ الدار قطني على صحيح مسلم بن الحجاج»[٧].

٧. إذا اختلف قول شعبة بن الحجاج[٨]، وسفيان الثوري؛ فسفيان المقدم[٩]:

ولذا نقل ابن رجب أن شعبة نفسَه يقول: (سفيان أحفظ مني، وإذا خالفني في حديث فالحديث حديثه!)[١٠].

---

(١) فتح المغيث (٣٠/٣)

(٢) زهير بن معاوية بن حديج. روى عن أبي إسحاق الهمداني وأبي الزبير.وعنه أبو نعيم. سئل أبو زرعة عنه فقال: ثقة، إلا أنه سمع من أبى إسحاق بعد الاختلاط. الجرح والتعديل لأبي حاتم (٥٨٨/٣)

(٣) المقدمة (ص ٣٤٨)

(٤) سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، قاضي أهل المدينة. سمع عبد الله بن جعفر وابن المسيب. روى عنه أيوب والثوري وشعبة. مات سنة خمس وعشرين ومائة. التاريخ الكبير (٥١/٤)

(٥) المقدمة (ص ٣٥٠)

(٦) إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي. له " أطراف الصحيحين ". سمع أبا الحسن بن لؤلؤ الوراق، وأبا بكر ابن فورك والفريابي. حدث عنه أبو ذر الهروي، واللالكائي. مات سنة إحدى وأربعمائة. سير أعلام النبلاء (٢٢٨/١٧)

(٧) (ص١٧).

(٨) شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو بسطام. ولد سنة اثنين وثمانين. روى عن الثوري ومالك، وهما من أقرانه. وعنه أيوب والأعمش ومحمد بن إسحاق، وهم من شيوخه. وصفه الثوري بأمير المؤمنين في الحديث. قال ابن سعد وابن حبان: هو أول من فتَّش بالعراق عن أمر المحدثين، والضعفاء والمتروكين. توفي سنة مائة وستين. التهذيب(٢٩٧/٤-٣٠٣).

(٩) المقدمة (ص ٣٧٢).

(١٠) شرح علل الترمذي لابن رجب (١٦٤/١).

وقال أبو زرعة: (سمعت أبا نعيم يُسأل عن سفيان وشعبة: أيهما أَثْبَتُ؟ فرأيت أبا نعيم يذهب إلى أن قوله فيه، وقولَ وكيع[١]:أن سفيان أقلُّ خطًا في الحديث)[٢]

٨. إذا قال يحيى بن معين عن راوٍ((ليس بشيء))؛ فليست جرحًا في الغالب[٣]:

فهذا الإطلاق ليس تضعيفًا عند الإطلاقح وإنما هو محتمِل للأمرين، والقرائن يُعمل بها عند الاحتمال.وعلى هذا؛ فالاصطلاح أغلبي، وليس كلِّيًّا مطَّردًا، في كل من أطلق القول فيه ابن معين. ولذا قال ابن حجر: (ذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات: ((**ليس بشيء**)) يعني؛ أن أحاديثه قليلة جدًا)[٤]. فتعبيره بعبارة: ((في بعض الروايات))؛ تدل على ما ذكرتُه آنفًا، وإلا الأصل أن هذا القول من ألفاظ الجرح الشديدة، لكنه إذا جاء من هذا الإمام فليس كذلك غالبًا.

قال الأستاذ يوسف محمد صدِّيق[٥]:(وهذه العبارة عند ابن معين في غير الغالب يريد بها الجرح والتضعيف، لكن الغالب عنده يريد بها قلة الرواية، أما غيره فيقصد بها الجرح قولاً واحدًا، وفي القليل النادر يُطْلِق ابن معين: ((ليس بشيء)) على مراد الجمهور، وهو التضعيف. ومثال ذلك النادر: عبد الله بن المثنى[٦] [١].

---

(١) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي. روى عن مالك وشعبة. ولد سنة ثمان وعشرين ومائة. روى عنه شيخه سفيان الثوري وأحمد وعلي ويحيى. حَجَّ ومات في الطريق سنة تسع وتسعين ومائة. التهذيب – (١٠٩/١١)

(٢) تاريخ أبي زرعة (ص ٨١) تحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني. مطبوعات مجمع اللغة العربية: دمشق.

(٣) المقدمة – (ص ٣٩٦). وقد وقفت على خمسة نُقول لابن حجر في المقدمة لابن معين في قوله للراوي: (ليس بشيء) وذلك، عند ترجمة خمسة من الرواة، وهم:

١– (ص ٣٩٦) حصين بن نمير الواسطي.

٢– (ص ٤٠٥) سلمة بن رجاء التميمي.

٣– (ص ٤٠٩) طلحة بن نافع.

٤– (ص ٤١٩) عبد العزيز بن المختار البصري.

٥– (ص٤٢٠) عبد الملك بن أعين.

(٤) المقدمة – (ص ٤١٩)

(٥) لم أجد له ترجمة كافية إلا أنه أستاذ سوداني متخصص في الحديث.تولى التدريس في كلية التربية للبنات بمكة. له من المؤلفات: أسباب الطعن في راوي الحديث، وحقيقة التطرف الديني. له مشاركات في موقع شبكة المشكاة.(مستفاد من مقدمة كتابه: الشرح والتعليل).

(٦) عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك أبو المثنى. سمع عمه ثمامة، وثابتًا البناني وعبد الله بن دينار

وثمت تأويلات أخرى لعبارة ابن معين، ذَكَرَ ابن حجر أحدَها؛ فإن ابن معين لما قال عن حديثٍ، من رواية عبد المتعال بن طالب: «ليس هذا بشيء»[٢]، وَجَّه ابن حجر هذه العبارة قائلاً: (وهذا ليس بصريح في تضعيفه؛ لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسَه)[٣].

وثمة أمر يؤكد ما ذهب إليه ابن حجر؛ أن ابن معين – نفسَه – قد وثَّق عبد المتعال، لما سئل عنه[٤].

ويزيد الأمر تأكيدًا قولُ ابن عدي: (ولعبد المتعال أحاديث، ولم أرها إلا مستقيمة)[٥].

٩. رواية مالك للرجل في موطئه: ترفع جهالة المجهول، وتقوّي ضعف الضعيف:

ولذلك قال أبو حاتم في داود بن الحصين[٦]: (ليس بقوي[٧]؛ لولا أن مالكًا روى عنه، لتُرِك حديثُه)[٨].

روى عنه ابنه محمد، وعبد الصمد بن عبد الوارث ومسلم ومعلى بن أسد. أهـ. من الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأبي نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ)

وقد ذكره الذهبي في: من تُكُلم فيه وهو موثق – (ص ١١٣)، ونقل قولين فيه؛ قال أبو حاتم: صالح الحديث وقال أبو داود السجستاني: لا أخرج حديثه.

(١) الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل ص١١٠.وتمثيله بابن المثنى لأنه مُضعَّف مع أنه مُكثر من التحديث.

(٢) والحديث المشار إليه؛ أورده ابن أبي حاتم بسنده في الجرح والتعديل – (٦٨/٦) وهو كما يلي: (عثمان بن سعيد ثنا عبد المتعال عن بن وهب، عن عمرو عن إسماعيل بن أبى خالد عن صلة عن خباب قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: الخيل ثلاث...). وسبب تضعيف ابن معين لهذا الحديث قد بيَّنه ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٣٤٦/٥)؛ فقال: (لم يرو ابن وهب هذا عن عمرو؛ وإنما رواه عن مسلمة بن علي، عن إسماعيل بن أبي خالد، ومسلمة ضعيف، وعمرو ثقة)

(٣) المقدمة(ص ٤٢٠)

(٤) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي – (ص ١٨٦). الناشر : دار المأمون للتراث – دمشق ، ١٤٠٠ تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف .

(٥) الكامل في الضعفاء (٣٤٦/٥)

(٦) داود بن الحصين الأموي.روى عن عكرمة ونافع.وعنه ابن إسحاق. وقال ابن سعد والعجلي ثقة. مات سنة مائة وخمس وثلاثين. تهذيب التهذيب(١٥٧/٣)

(٧) كذا نقلها في الهدي هنا! ولكن اللفظ الذي نقله في التهذيب(١٥٧/٣) يختلف معه المعنى، ونصه:(قال أبو حاتم ليس بالقوي)! وهذا—كما لا يخفى– يختلف معناه.وسيأتي بعد صفحة قول المعلِّمي:(فكلمة((ليس بقوي)) تنفي القوة مطلقًا، وإن لم تُثْبِت الضعف مطلقًا، وكلمة ((ليس بالقوي)) إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة).

(٨) المقدمة – (ص ٣٩٩)

١٠. تجهيل أبي حاتم للراوي يُرَادُ بها – غالبًا –: جهالة الحال، لا العين:

إذًا فالحكم أغلبي وليس مطَّردًا؛ خلافًا لما أطلقه بعض الباحثين، فليس كل من أطلق عليه أبو حاتم (مجهول) يكون مجهول الحال دائمًا، بمعنى أنه لم تعرف عدالته، ولكن الجواب التفصيلي الشافي يحتاج إلى دراسة شاملة فاحصة.

قال أبو الحسنات اللَّكْنَوي[١]: (لا تغتَرِرْ بقول أبي حاتم في كثير من الرواة – على ما يجده من يطالع الميزان وغيره–: أنه مجهول، ما لم يوافقْه غيره من النقاد)[٢].

وقال السخاوي: (على أن قول أبي حاتم في الرجل: إنه مجهول، لا يريد به أنه لم يرْوِ عنه سوى واحد، بدليل أنه قال في داود بن يزيد الثقفي[٣]: (مجهول)، مع أنه قد روى عنه جماعة؛ ولذا قال الذهبي[٤] عَقِبَه: هذا القول يوضح لك أنَّ الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم، ولو روى عنه جماعة ثقات، يعني أنه مجهول الحال عنده، فلم يَحكم بضعفه)[٥].

---

(١) محمد عبد الحي بن محمد اللكنوي الهندي، أبو الحسنات. ولد سنة أربع وستين ومائتين وألف. عالم بالحديث، من فقهاء الحنفية. له اعتناء كبير بعلوم الحديث. من مؤلفاته: الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة. توفي سنة أربع وثلاثمائة وألف. الأعلام للزركلي (١٨٧/٦).

(٢) الرفع والتكميل (ص٢٥٣) ت: عبد الفتاح أبو غدة ،كتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط١٩٨٧/٣م٠ثم ذكر اللكنوي رواة جهَّلهم أبو حاتم، وعرَفهم، أو وثَّقهم غيره من نظرائه، مثل:

١-أحمد بن عاصم البلخي: جهله أبو حاتم، ووثقه ابن حبان،وقال: روى عنه أهل بلده. أسباط أبو اليسع: جهله أبو حاتم، وعرفه البخاري.

٢- بيان بن عمرو: جهله أبو حاتم، ووثقه ابن المديني، وابن حبان وابن عدي، وروى عنه البخاري.

٣- الحسين بن الحسن بن يسار: جهله أبو حاتم، ووثقه أحمد وغيره.

٤- الحكم بن عبد الله البصري: جهله أبو حاتم، ووثقه الذهلي، وروى عنه أربعة ثقات.

٥- عباس القنطري: جهله أبو حاتم، ووثقه أحمد وابنه.

٦- محمد بن الحكم المروزي: جهله أبو حاتم، ووثقه ابن حبا ن.

(٣) داود بن يزيد الثقفي البصري. روى عن عاصم بن بهدلة وبشر بن حرب. سمع منه قتيبة بن سعيد وروى الحكم ابن المبارك أن داود بن يزيد سمع حبيبًا المعلم. التاريخ الكبير للبخاري(٢٤٠/٣)، والثقات لابن حبان – (٢٨٧/٦).

(٤) وجدتُ نقل السخاوي عن الذهبي – بحمد الله، بعد طول تنقيب – من تاريخ الإسلام (١٢٩٣/١)، لكن السخاوي أسقط جملة مفيدة، في آخر النقل، وقد أثبتُّها أعلاه، والزيادة هي: (..عنده، فلم يَحكم بضعفه).

(٥) فتح المغيث – (٣٢٠/١) وقد مَثَّل السخاوي –ههنا– برجل آخر، وهو: عبد الرحيم بن كردم.

والخلاصة فيما أطلقه أبو حاتم، من وصف الراوي بالجهالة؛ أن ذلك على ثلاث حالات؛ ذكرها الشيخ أبو الحسن المصري المأربي[١]، بعد استقراء عميق وسَبْر دقيق، فقال- وحسبك بما قال-: (اعلم أن أبا حاتم يقول هذا القول على ثلاث حالات:

١) يقوله فيمن هو مجهول العين؛ فكم من رجل يُسأل عنه، فيَذكُر عنه راويًا واحدًا، ثم يقول: شيخ مجهول.

٢) يقوله فيمن هو مجهول الحال؛ فقد ذَكَر ((صالحَ بنَ جبير))[٢]، أنه روى عنه ستة، ومع ذلك قال: ((شيخ مجهول))[٣]

٣) وقد يقول: ((مجهول، أو أعرابي مجهول)) على من له صحبة. قال الحافظ ابن حجر، عند ترجمة الصحابي البدري((مِدْلاج بن عمرو السلمي)): ((قال أبو حاتم مجهول. وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة، يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يريد جهالة العدالة؛ وإنما يريد أنه من الأعراب الذي لم يرو عنهم أئمة التابعين. ولو ذهبتُ أسرد مَن ذَكَره في الصحابة لطال الشرح[٤]))[٥].

١١.قول النسائي: ((ليس بذلك القوي))، أو((ليس بالقوي)): من أسهل مراتب الجرح: فاللفظ الأول (مُشْعِرٌ بأنه غير حافظ)[٦]. والثاني (تليين هين)[٧].

---

(١) أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي. ولد بمصر سنة ألف وثلاثمائة وثمان وسبعين. خرج إلى اليمن وهو ابن اثنتين وعشرين. يسكن الآن مأرب، وله جهود في نشر علم الحديث في اليمن. تتلمذ على الشيخ مقبل الوادعي. وله مصنفات حديثية عديدة. أثنى عليه الشيخ الألباني رحمه الله في شريط(الدرر في مسائل المصطلح والأثر) فقال: ومما يشجعني أني أوفِّر وقتي لمثلك.وقال شيخه الوادعي رحمه الله في مقدمة(كشف الغمة): وكتابات أبي الحسن تعتبر فذة في هذا الزمن؛ فكتابه:(شفاء العليل)، أعتقد أنه الوحيد في بابه، وكتابه (تحفة القاري بدراسة فتح الباري)لا أعلم له نظيرًا، وما كنت أظن أن الله أبقى في هذا الزمن من يطيق هذا العمل. مستخلص من(الإنترنت) من المواقع التالية:١-شبكة: أنا المسلم.٢-منتدى الكاشف.٣- راية الإسلام.

(٢) صالح بن جبير. روى عن أبي جمعة وأبي العجفاء ورجاء بن حيوة. كان كاتب عمر بن عبد العزيز على الخراج. وثقه ابن معين. روى عنه معاوية بن صالح، وهشام بن سعد. ميزان الاعتدال(٢/٢٩١)، والتهذيب(٤/٣٣٥).

(٣) الجرح والتعديل - (٤/٣٩٦)

(٤) لسان الميزان - (٦/١٢)

(٥) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل. المأربي (ص٣٣١).

(٦) المقدمة (ص ٣٨٣)

(٧) المقدمة (ص ٣٩٥)

وهاتان العبارتان تختلفان عن عبارة أخرى ثالثة، يصدرها النسائي وغيره، وهي قوله: «ليس بقوي». وقد قال المعلِّمي: (فكلمة «ليس بقوي» تنفي القوة مطلقًا، وإن لم تُثْبِت الضعف مطلقًا، وكلمة «ليس بالقوي» إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة)[١].

١٢. قول ابن المديني: «ليس هو كأقوى ما يكون»، ليس تضعيفًا عند الإطلاق:

بل هو(تضعيف نِسْبي)[٢]، كما قال ابن حجر. وقد بيَّن ما يقابلها أحد المحدثين المعاصرين؛ فقال:(الظاهر أنه يكون بمنْزلة«ثقة» أو«صدوق»، ويُقْبَل حديثه)[٣].

١٣. قول أحمد في الراوي: «كان يخطئ ويصيب» يكون ساقط الحديث[٤].

هكذا خصَّها ابن حجر بأحمد، ولم أجد من نصَّ على ذلك غيره، وعلى فرْض أنه اصطلاح خاص بأحمد، فيكون معناه ضَعْفُ حديث الموصوف بذلك وسقوطه.

أما عند غيره؛ فالمعنى (أن دائرته في الحديث غير متَّسِعَة، وكذلك عِلْمه فيه، وعَمَله به؛ وإن كان من أهل الرواية في الجملة)[٥]، يوضحها تعقُّب الذهبي لأبي حاتم في هذا الوصف؛ فقد قال عند ترجمة راوٍ وُثِّق من عامة الأئمة: (وأما أبو حاتم فَتَعَنَّتَ، وقال: يتكلم بالرأي؛ فيخطِئ ويصيب، ليس محلُّه محل المتَّسِعِين في الحديث! فهذا غُلُوٌّ من أبي حاتم –سامحه الله–)[٦].

١٤. توثيق أبي حاتم لرجل مجروحٍ حجةٌ، تُقَدَّم على من جرَحه:

والسبب القاضي لهذه النتيجة: أنه معدود من المُتَشَدِّدين في الجرح والتعديل، ولذا صار تعديله للرجل لا يكون إلا بعد تَحَرٍّ شديد. ولذا قال ابن حجر في راو جَرَحه قوم، ووثَّقه أبو حاتم: (والمعتمَد فيه ما قاله أبو حاتم)[٧]. وقال الذهبي: (إذا وثَّق أبو حاتم رجلاً فتمسَّكْ

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل – (٣٨٠/١)

(٢) المقدمة (ص ٣٨٦)

(٣) شرح الموقظة للشيخ عبد الله السعد (ص ٣٨٠) محاضرات، قام بتفريغها الأخ: أبو المهاجر المصري من موقع طريق الإسلام.

(٤) ذكرها ابن حجر (ص ٤٤١) عن أحمد عند ترجمته لمحمد بن عبيد الطنافسي. وقد وصف أحمد رجلاً آخر بذلك، وهو أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي. الجرح والتعديل (٩٧/٢)

(٥) لسان المحدثين – (٥٨/٤)

(٦) ميزان الاعتدال – (٢٩/١)

(٧) المقدمة (ص ٣٨٧)

بقوله؛ فإنه لا يوثّق إلا رجلاً صحيح الحديث. وإذا ليَّن رجلاً، أو قال فيه: لا يُحْتَجُّ به؛ فتوقَّفْ حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وَثَّقَهُ أحد فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم؛ فإنه مُتَعَنِّتٌ في الرجال)[١]

١٥. توثيق يحيى القطان لرجل مجروح حجة، تُقَدَّم على من جرَّحه:

فهو كأبي حاتم في تشدُّده، ويبيِّنه ما قاله ابن حجر عن عثمان العَبْدِي[٢]: (يحيى ابن سعيد احتج به، ويحيى بن سعيد شديد التعنُّت في الرجال، لا سيما مَن كان من أقرانه)[٣].

إذًا؛ فيقال جمعًا بين القاعدتين السابقتين: **رواية المتشدِّد عن راوٍ متكلَّم فيه؛ تقوية وتعديل له.**

لكن؛ ما المقصود بالمتعنت المتشدِّد؟

قبل بيان المراد، والإجابة عن الإشكال: لنعلم أن أئمة الجرح والتعديل، إما فيهم تعنُّت، أوضده وهو التساهل، وبينهما وهو خير منهما: العدْل الوسَط.

والمقصود بالمتعنت في الجرح والتعديل: (هو الذي يَغْمِزُ الراوي بالغلطتين والثلاث، ويليّن بذلك حديثه. فهذا إذا وَثَّق شخصًا أُخِذَ بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلاً؛ فإذا وافَقَه غيره على تضعيفه، ولم يوثِّق ذاك أحد من الحذَّاق فهو ضعيف، وإن وثَّقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يُقْبَل تجريحه إلا مفسَّرًا، يعني لا يكفي أن يقول ابن معين: هذا يُتَوقَّف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحُسْن أقرب)[٤].

١٦. من الألفاظ التي يُطلقها بعض الأئمة في الجرح اليسير؛ قولهم: «ليس من جِمال المَحَامل» ويريدون بها أنه يُرْوى حديثه، ولا يُحتجُّ بما يَنفرد به[٥]:

---

(١) سير أعلام النبلاء – (٢٦٠/١٣)، عن الفوائد المنتقاة من فتح الباري للشيخ محمد العوشن (ص٢٦).

(٢) عثمان بن عمر بن فارس العبدي. روى عن ابن عون وكهمس وابن أبي ذئب وشعبة. وعنه أحمد وإسحاق وبندار. قال أحمد وابن معين وابن سعد: ثقة. مات سنة مائتين وتسع. تهذيب التهذيب – (١٢٩/٧)

(٣) المقدمة (ص ٤٢٣)

(٤) الرواة الذين وثقهم الذهبي في الميزان وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة. إعداد محمد إبراهيم الموصلي. مراجعة الشيخ أبي تراب الظاهري. وانظر للاستزادة: النكت على مقدمة ابن الصلاح – (٤٣٨/٣)، فتح المغيث – (٣٥٨/٣)، الرفع والتكميل – (ص ٢٨٣)

(٥) فتح المغيث – (٣٧٢/١)

وعبارة أخرى نحوها نقلها السخاوي؛ وهي: «ليس من جَمَّازات المَحَامل» ومعناهما: (أي ليس بالقوي في حمل الحديث وإبلاغه، كالجَمَل الذي لا يكون قويًّا فلا يصلح لما تصلح له الجمال القوية)[١].

قال السخاوي:(يُعتبر؛ أي: يخرَّج حديثه للاعتبار؛ لإشعار هذه الصنيع بصلاحية المتصِف بها لذلك، وعدم منافاتها لها)[٢].

وقد نُسِب استعمال هذه العبارة إلى الإمامين: يحيى بن سعيد، وتلميذه يحيى ابن معين[٣]، ونسَبَها ابن القيم لمالك[٤]. فهؤلاء إذًا ثلاثة أئمة كبار لهم هذا الاصطلاح الذي يفيد صلاحية حديث الموصوف بذلك في الشواهد والمتابعات دون الاحتجاجات.

١٧. من أثنَى عليه البخاري كان عند ابن المديني مَرْضيًّا:

أُخِذَت هذه القاعدة من مُساءَلةٍ جرَتْ بين هذين الإمامَين؛ فقد: (قال البخاري: كان علي بن المديني يسألني عن شيوخ خراسان، فكنت أذْكر له محمد ابن سلَام فلا يعرفه، إلى أن قال لي يومًا: يا أبا عبد الله؛ كلُّ من أثنَيْتَ عليه فهو عندنا الرَّضِيُّ)[٥].

١٨. كل عاصم في الدنيا ضعيف[٦]:

قال ذلك الإمام يحيى بن معين، وتعقَّبه الإمام أحمد؛ فقال:(ما أعلم في عاصم ابن علي[٧] إلا خيرًا، كان حديثه صحيحًا)[٨].

---

(١) لسان المحدثين (٣٨٣/٥). وقال محمد عوامة في تعليقه على (الكاشف) (٤٥١/١): (ومراد يحيى القطان: أنه ليس من الأثبات المتقنين؛ انظر رسالة:د. سعدي الهاشمي "شرح ألفاظ التجريح النادرة" ص١٢ مطابع الصفا) اهـ.

(٢) فتح المغيث – (٣٧٢/١)

(٣) وقد قال العقيلي في الضعفاء(٦٦/٢):(سئل ابن معين عن رِشْدين بن سعد، فقال: ليس من جمال المحامل).

(٤) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٨٣/١). فقد ذكر ابن القيم أيضًا أن مالكًا أطلقها في عطاف بن خالد.

(٥) المقدمة – (ص ٤٨٤)

(٦) المقدمة – (ص ٤١٠)

(٧) عاصم بن علي بن عاصم الواسطي. روى عنه ابن أبي ذئب وعكرمة بن عمار، وعنه البخاري والدارمي. ثقة مكثر. وثقه أحمد فقال: ما أقل خطأه، لقد عرض علي حديثه، وهو أصح حديثًا من أبيه. ضعفه ابن معين. مات سنة مائتين وإحدى وعشرين. بحر الدم – (ص ٨١)، من له رواية في الكتب الستة – (٥٢٠/١)

(٨) تاريخ بغداد – (٢٤٩/١٢) الكامل في الضعفاء – (٢٢٥/٥)

وهذه العبارة قد نسبها ابن رجب لإسماعيل بن عُلَيَّة[١] أيضًا.[٢]

وعلى هذا فالقاعدة أغلبية، ولها استثناءات تحتاج إلى حصر. وقد مرَّ في ترجمة عاصم ابن عمر أن ابن القطان قال: ولا أعرف أحدًا ضعفه ولا ذكره في الضعفاء[٣].

١٩. ما سكت عنه الحافظ ابن حجر في الفتح؛ فهو صحيح أو حسن:

وهذه القاعدة خاصة بالحافظ في كتابه الفتح خاصة، وهي قاعدة أغلبية، وليست مطَّردة، وقد نصَّ عليها رحمه الله في المقدمة؛ فقال في معرِض طريقته: (منتزِعًا كل ذلك من أمهات المسانيد، والجوامع، والمستخرَجات، والأجزاء، والفوائد، بشرط الصحة، أو الحُسْن فيما أورده من ذلك)[٤].

وقد نبَّه إلى أن هذه القاعدة ليست مطَّردة العلامةُ المحدث الألباني رحمه الله؛ حيث قال: (من المشهور عند المتأخرين أن الحديث إذا سكت عنه الحافظ في (الفتح) فهو في مرتبة الحسن على الأقل، واغتر بذلك كثيرون، وبعضهم جعله قاعدة نبَّه عليها في مؤلف له، بل وألحق به ما سكت عنه الحافظ في (التلخيص) أيضًا! وكل ذلك توسع غير محمود؛ فإن الواقع يشهد أن ذلك ليس مطردًا في (الفتح)؛ بَلْهَ غيره)[٥].

ثم ساق الألباني لذلك مثالاً لحديث باطل سكت عنه الحافظ، مع أن فيه متروكَيْنِ عند الحافظ نفسه!.

ولذلك قال محققو: «موسوعة الحافظ ابن حجر العسقلاني الحديثية»:(وتمشِّيًا مع هذه القاعدة؛ قمنا بجَرْد كل الأحاديث التي سكت عنها الحافظ في الفتح، وانتهى كل الجمع، وأصبح معنا عدد كبير جدًا من الأحاديث، ولكنه تبيَّن لنا – فيما بعد– أن هذا الشرط لم يلتزمْه ابن حجر لأسباب؛ منها:

---

(١) إسماعيل بن إبراهيم بن علية بن مقسم أبو بشر الأسدي، وأمه علية. روى عن أيوب وحميد الطويل. وعنه شعبة وأحمد. مات سنة مئة وثلاث وتسعين. الجرح والتعديل(١٥٣/٢)من له رواية في الكتب الستة (٢٤٣/١).

(٢) شرح علل الترمذي (٤٧٩/١)

(٣) انظر ص٨٥.

(٤) (ص٤).

(٥) السلسلة الضعيفة (٤٢٧/١٠)

طول فترة تأليفه كتاب فتح الباري (٨١٧ – ٨٤٢ هـ)، فطول المدّة جعلته إما أن ينسى الشرط، أو لا يستطيع أن يلتزم به.

وعندنا رأي آخر: أن للعلماء وطلبة العلم لذة في علمهم، فالعالم عندما يعثر على فائدة، أو نكتة، أو لفتة مهمة، وهي تخالف ما اشترطه على نفسه، فيقع في خَلَده، ولكنه يعتقد أن في تركه لهذه الفائدة إهمالاً لعلم مهم وفائدة.

أو قد يكون السبب عدم استحضاره الحكمَ وقت تخريج الحديث، وإلا فإن الحافظ ابن حجر قد سكت عن أشياء، ضعيفة بيِّنة الضعف عند أدنى طالب علم، وهو – نفسه– قد ضعَّفها(١).

لهذا أصبح الظن الغالب عندنا أن ابن حجر رحمه الله لم يَلتزم شرْطَه هذا، وإلا لَلاحَظ أهل العلم أنّ الحافظ وقع بتناقضات، تشوِّه صورة هذا العالم الجليل رحمه الله)(٢).

(١) ويمكن أن يُمثَّل لهذا بمثالين سبق ذكرهما في الباب الثاني– والأمثلة كثيرة–:
الأول (كل أمر ذي بال لا يُبدأ بحمد الله فهو أقطع). ذكره في (الفتح:٨/١) دون أن يتكلم عليه، إلا أنه صرح بضعفه في (٢٢٠/٨).
المثال الثاني:(نية المؤمن خير من عمله) ذكره في (١١/١) ساكتًا عليه، وصرح بتضعيفه في (٢١٩/٤). ذَكَر ذلك المأربي في: الدرر في مسائل المصطلح والأثر مسائل أبي الحسن المأربي، للألباني (ص١٨٥ –١٨٩) أعدها: محمد الجيلاني، دار الخراز، وابن حزم.

(٢) موسوعة الحافظ ابن حجر العسقلاني الحديثية. وليد الزبيري، وإياد القيسي، وآخرون(المقدمة. صفحة: ص جمع وليد الزبيري، وإياد القيسي، وآخرين. طبع دار الحكمة ببريطانيا).

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله حمدًا حمدًا، والشكر له شكرًا شكرًا، الذي باسمه بُدئ هذا البحث، وبحمده تمَّ، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وأزواجه وذريته، والتابعين لهم بإحسان، وسلم تسليمًا كثيرًا، أما بعد:

فبعد هذا التطواف الذي أتى على سيرة كتاب وكاتب جليلين؛ أما الكاتب فهو الحافظ الفذ والعالم الجهبذ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني رحمه الله، وأما الكتاب فهو هدي الساري مقدمة فتح الباري في شرح صحيح البخاري؛ لاستخراج ما اشتمل عليه من قواعد وضوابط حديثية قررها علماء الحديث، فصارت اصطلاحًا عامًا أو خاصًا يوضح هذا العلم، ويجمع متفرقه، وينفي ما خبث ليبقي طيبه.

وقد خلُصْتُ بعد ذلك كله إلى نتائج عامة وأخرى خاصة، أجمَلْتُ أهمها في هذه الخاتمة على النحو التالي:

١. نبوغ الحافظ ابن حجر العلمي، وسعة اطلاعه في مختلف العلوم، وطول باعه في التفنن فيها بلا تخصص.

أما علم الحديث فهو حامل لوائه في أوانه، وذهبي عصره ونضاره، وجوهره الذي ثبت به على كثير من الأعصار فخاره، إمام هذا الفن للمقتدين، ومقدم عساكر المحدثين، وعمدة الوجود في التوهية والتصحيح، وأعظم الشهود والحكام في بابي التعديل والتجريح، فهو الذي إذا وصفته فحدث عن البحر الحبر ابن حجر ولا حرج.

٢. عظم مكانة مقدمة شرحه العظيم لصحيح البخاري، فهو يعد –ومقدمته منه– أهم كتبه على الإطلاق؛ من حيث موضوعه، ومادته العلمية، وعناية مؤلفه به ترتيبًا وتحريرًا طويل الأمد، قارَب الثلث من عمره والثلث كثير. فالكتاب يعد –بحق– مثالاً نموذجيًا لتطبيق ما قرره في كتبه النظرية.

٣. دقة علم مصطلح الحديث، وكثرة مباحثه ومتعلقاته، ولولا أن الله سخر أئمة لهذا الشأن لما كان منضبطًا في أبوابه ومسائله، ولما كان بابه مُشْرَعًا للباحثين– أمثالي – ليخوضوا غماره، ويسبروا أغواره، كل بحسب بضاعته.

٤. أهمية تقعيد القواعد والضوابط التي تعين على فهم كل فن يراد ضبطه، ولا سيما

الحديث وعلومه؛ لشرفه، وخطر الجهل به وتضييعه، حيث كان متعلقًا بالوحي الثاني، والمصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

أما النتائج الخاصة التي خرجت بها فهي كثيرة تتمثل في أمور منها:

١) إمامة ابن حجر وتصدره في علم الحديث؛ بحيث يعد من الأفراد من متأخري المحدثين الذين خدموا هذا العلم، بل وجددوا فيه، وأضفوا عليه جِدَّة وجودة معًا، وأضافوا إليه ما لم يُسبقوا إليه.

وقد تجلَّت إمامة ابن حجر في عدة مظاهر، من أهمها:

أ) كثرة تصانيفه فيه، حتى جاوزَتْ المائة تقريبًا، بل حتى ما لم يكن حديثيًّا أصالة فإنه لا يُخْليه من إتحافات وإفادات حديثية عارضة.

ب) إضافاته في علم وقواعد مصطلح الحديث بما لم يسبق إليه، أو بما سُبق إليه، لكن جاء هو فأضاف إليه ما أضفى عليه كمالاً، أو جمالاً، أو جلالاً.

ج) كثرة استدراكاته على من سبقه وعاصره من العلماء، مع رعاية جناب العلماء؛ لأنه لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه. ولو جُمعت هذه لكانت سِفرًا كبيرًا لا يُستهان به

٢) جودة تصنيفه وترتيبه لمقدمته (هدي الساري)؛ من حيث:

أ) سَيره فيها على منهج بديع اختطه لنفسه؛ بأن جعل لهذا الشرح الكبير الذي قوامه ثلاثة عشر مجلدًا مقدمة بين يديه، حافلة بكل فريد ومفيد، شاملة للمراد من الشرح وتزين فتزيد، وتكمُن الزيادة في: (تبيين قواعده، وتزيين فرائده، جامعة وجيزة دون الإسهاب وفوق القصور، سهلة المأخذ، تفتح المستغلق، وتذلل الصعاب، وتشرح الصدور).

ب) احتواؤها على عامة مباحث مصطلح الحديث، الأمر الذي يدل على تحقيق ابن حجر فيها جانبًا مهمًا، يغيب عن بال أكثر الشُّرَّاح، ألا وهو ربط الجانب التطبيقي بالجانب النظري، من خلال النقول المتكاثرة والمتظافرة على تأييد مذهب حديثي معين، أو ترسيخ قاعدة اصطلاحية بذاتها.

ج) دقته وهِمَّته في كثرة تأمل صحيح البخاري رواية ودراية، وخدمته الكبيرة له من

حيث احتواؤه على عامة شروح من سبقه، وروايات ونسخ الكتاب، والجمع بينها، وحل مشكلات الرواة والروايات، وفك غوامض تراجم البخاري، وشرح غريب الحديث بما يغني عن المعاجم اللغوية، والترجمة للرواة المتكلَّم فيهم؛ للموازنة بين أقوال المعدِّلين والمجرِّحين فيهم.

د) عنايته الشديدة بالدفاع عن صنيع البخاري في صحيحه، من حيث الإجابة عن الأحاديث التي انتُقِدَ البخاري فيها، والرواة الذين عِيب عليه إدخالهم في صحيحه، والمعلقات التي لم يصِلْها، أو ليست على شرطه.

٣) محاولة حصر أكبر قدر ممكن من القواعد والضوابط التي اشتمل عليها هذا الكتاب الحافل، والذي أخرجه مؤلفه بعناية فائقة، وصياغة رائقة، وإحاطة باهرة، وحفاوة منه ظاهرة. وقد جمعت –بتوفيق من الله وتسديده– زهاء مائة وأربع وعشرين قاعدة وضابطًا حديثيًّا. ولستُ أدَّعي الاستيعاب ولا حتى المقاربة، ولكنه جهد المُقلِّ، والبضاعة المزجاة.

التوصيات:

في ختام هذه الرحلة المباركة التي عشتها في البحث، وعايشت معها كتب الفتح فإني أوصي بما يلي:

١) العناية بكتاب (هدي الساري) عناية تليق به، وتقارب ما جرى للفتح من خدمة وعناية؛ فإنه وإن كان شرح صحيح البخاري دَينًا على الأمة وفَّاه ابن حجر، فإن خدمة هذا التراث الكبير من رد الجميل، بل ربما كان دَينًا على أهل زماننا لم يوفَّ به كما ينبغي.

وتكمُن العناية بهذ السِّفر المبارك، أن يُطبع مستقلاً عن الفتح للاعتناء بجوانبه الحديثية، أو تُطرح وتُعرض بحوث وتآليفُ تخدم جوانبه في أمور عديدة؛ منها:

أ) استخراج أنواع من علوم الحديث، التي تطرق لها رحمه الله، وترتيبها بما يخدم كل نوع. وأنواعه كثيرة، مثل المبهم، والمصحَّف، والمحرَّف، ورواية الأقران، والأبناء عن الآباء، وصيغ السماع، وغيرها كثير.

ب) الإحالة على ما في فتح الباري من المواضع والمواضيع المطابقة، أو المشابهة لها بصفحاتها، مما في هدي الساري.

ج) العناية بتحرير معاني المصطلحات العلمية الواردة فيه، وبيان مدلولاتها عند الحفاظ، والمقارنة بينها.

د) مقابلة نسخ هذا الكتاب، وإخراجها بنص مرتضى يوثق ضبط النص، بما لا يوقع في الوهم أو الإيهام.

هـ) إحالة نقولات ابن حجر رحمه الله في الهدي إلى مواضعها بالصفحة والجزء، بحيث يقع التطابق بين المطبوع والمنقول، والترجيح عند الاختلاف.

و) نقل التراجعات التي وقعت منه رحمه الله في كتبه التي أَلَّفها بعد تأليف الهدي، وإثباتها في الهوامش بمواضعها.

ز) تضمين هذا الكتاب ما جرى من المحققين الكرام من إفادات وتعليقات.

٢) الإفادة من الأمثلة التي تمت الإشارة إليها في ثنايا الكتاب الأصل والبحث، والمتعلقة بالقواعد والضوابط الحديثية، وإثراء كتب المصطلح بها وبأضعافها، بدلاً من الأمثلة المكررة التي دَرَج أهل هذا الشأن على الاقتصار عليها؛ وحينها يجِدُ الباحث والطالب نفسه أمام مجموعة جديدة من الأمثلة، لا يجد لها نظيرًا.

وهذا بدَوْره يعين على هضم كل قاعدة بمتعلقاتها، ويدفع شبهةً تزعم أن علم المصطلح يوصَم بالجمود، ويفتقد المرونة والتجديد، كما أنه يُمِدُّ أساتذة هذا العلم وطلابه بكنز من الأمثلة التطبيقية النافعة، والشاملة لعامة أنواع علوم الحديث، غير ما هو مكرور فيها، أو في أغلبها.

٣) أهمية فهرسة كتاب فتح الباري ومقدمته فهرسةً موضوعية مفصلة موسوعية تعنى بجميع الفنون التي تضمَّنها هذا السِّفْر الضخم، وإيلاء مباحث علوم الحديث منه نصيب الأسد؛ لأنها هي مدار الشرح وأصله، وما عداه من مباحث فهي تبع غير مقصود أصالة.

وبعد؛ فهذا ما تيسر جمعه وطرحه عبر هذه الأطروحة، فالحمد لله على ما سدد ووفَّق وأعان، وأسأل الله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، موافقة لمرضاته، وأن ينفع بها جامعها وقارئها، ومن شاء من عباده. وأن يجزل لإمامنا الحافظ أحمدى بن علي ابن حجر العسقلاني الأجر والفضل والإحسان، وأن يسبغ عليه شآبيب الرحمة

والجود والغفران.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.